الجمعة 22 تموز 2022
العدد 4684 السنة السادسة عشرة
Vendredi 22 Juillet 2022 nº 4684 16ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تحقيق

الزواج المدني عن بُعد تحدٍّ لـ«انفصام» الدولة؟

8

استثمار سياسي لقضية المطران: عودة إلى شدّ العصب الطائفي [2]

فرنسا للبنان: صندوق النقد أو الجوع! [4]

المجاعة تهدّد السجون

[6ـ7]

(أرشيف ـ مروان طحطح)

قضية اليوم

استثمار قضية المطران: عودة إلى شدّ العصب الطائفي

لا يحتاج السياسيون في لبنان إلى مواد لزيادة الحريق القائم. لكن، مع قرب الاستحقاق الرئاسي، تبدو الجهات اللبنانية العاجزة عن إدارة نقاش للتفاهم حول هذا الأمر، أقرب إلى مناخ التوتير السياسي العام الذي يواكب عمليات شد العصب الطائفي، كما حصل مع الاستعدادات للانتخابات النيابية. ويحسن السياسيون في لبنان استخدام أي حدث، عادي أو غير عادي، في هذه المعارك. وهو ما بدا واضحاً في قضية المطران موسى الحاج.

صحيح أن زيارات المطران إلى فلسطين المحتلة ليست جديدة. لكن الصحيح، أيضاً، أن جهات قضائية معنية لفتت انتباه المطران نفسه إلى ضرورة التنبه من استغلال العدو للأزمة الاقتصادية في لبنان واللعب على ملف المساعدات بما يخلق مشكلات لا يقصدها المطران نفسه. وهذا ما جعل الأمر يتفاقم بعدما تبين أن ما يسمى بـ«دعم الأهل في فلسطين لإخوتهم في لبنان» قد تجاوز المنطق، وبعدما أظهرت تحقيقات أمنية أن بعض هذه «المساعدات» تشق طريقها لتصل إلى أشخاص يعملون مع العدو لأهداف سياسية. وهذا ما رفع مستوى الضغط والنقاش عند الجهات القضائية والأمنية، بالتالي كان منطقياً بالنسبة إلى هذه الجهات أن يجري التحقيق مع المطران عند دخوله إلى لبنان.

> في لبنان فريق يريد اعتبار التطبيع مع العدو أمراً عادياً وإثارة استنفار سياسي على خلفية طائفية لاستثماره في معركة الرئاسة

لكن، وكما في كل ملف قضائي، لا يترك الأمر في إطاره التقني. هكذا، حصل استنفار سياسي واسع جعلت أصل سؤال المطران عما يقوم به وعما يحمله معه، وكأنه خطأ وجبت إدانة من قام به. ولجأت جهات سياسية، قريبة أو بعيدة من بكركي، إلى استخدام الحادثة لتصوير الأمر وكأنه استهداف للبطريركية المارونية وللمسيحيين. علماً أن التحقيقات تشير بوضوح إلى أن المطران الحاج سبق أن أبلغ الجهات القضائية والأمنية أنه يحمل معه أموالاً لا تخص رعيته فقط، بل تخص أبناء طوائف أخرى، ولم يزعم الرجل بأن دوره يقتصر على توفير دعم للمسيحيين.

عملياً، يتضح من سياق الحملة السياسية القائمة أن في لبنان فريقاً يريد اعتبار التطبيع مع العدو أمراً عادياً وكأنه يتماهى مع خطوات التطبيع القائمة مع بعض الدول العربية. كما أنه يريد إثارة استنفار سياسي على خلفية طائفية بقصد استثمار المناخ في سياق التحشيد لمعركة الرئاسة. وثمة من يريد النفخ في نار الفتنة بالتلطي خلف الكنيسة المارونية، وهو أمر لا يهدف سوى إلى منح بكركي نفوذاً إضافياً في معركة الرئاسة بعدما أظهرت الانتخابات النيابية أن القوى الطامحة للرئاسة لا تملك القوة الكافية، لا مسيحياً ولا وطنياً، للوصول إلى مبتغاها.

وإلى ذلك، ثمة نشاط مفتوح لجماعة الفريق المعادي للمقاومة، والذي يدعي من جهة حرصه على السيادة ويرفض «احتكار» المقاومة صفة معاداة إسرائيل، فيحاول استخدام حادثة المطران الحاج لشن هجوم على حزب الله واتهامه بالسعي إلى النيل من صورة الكنيسة وصدقيتها. مع العلم أن حزب الله لا يزال متمسكاً بالسياسة التي أطلقها منذ أيام التحرير قبل 22 عاماً والقائمة على ترك ملف التعامل مع العدو للقضاء المعني، وظل متمسكاً بهذه السياسة على رغم «التهاون المستمر» في التعاطي القضائي والأمني الرسمي مع العملاء، خصوصاً أن لبنان يشهد منذ ستة شهور فصلاً جديداً من المعركة الأمنية المفتوحة في مواجهة «اجتياح استخباراتي» إسرائيلي للبنان.

وفيما تواصلت أمس حملة التجييش الطائفي على خلفية التحقيق مع الحاج واستهدفت الرئيس ميشال عون، خصوصاً من نواب القوات اللبنانية، ولم تستثن حزب الله، علمت «الأخبار» أن عون سيستقبل اليوم المطران الحاج مع موفد من الراعي.

واعتبر رئيس التيار المرده سليمان فرنجية بعد لقائه الراعي في الديمان أن «هناك طابوراً خامساً في قضية المطران موسى الحاج»، لافتاً إلى أن «القضاء اليوم في لبنان مسيّس والمشكلة أن القاضي أصبح يخضع للترهيب السياسي والإعلامي». ودعا رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي «المعالجة الهادئة» للقضية بعيداً من الضجيج، مشدداً على «أن احترام المؤسسات في هذا الظرف الصعب فوق كل اعتبار، ورافضاً «الاستغلال الإسرائيلي لمقام رجال الدين في محاولة تهريب الأموال لمآرب سياسية». ورأى شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ نصر الدين الغريب، في بيان، «أننا نرفض أيّة علاقة مع العدو الإسرائيلي مهما كانت الأسباب والذرائع والدوافع».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

القضاء يتراجع وتحقيق يؤكد نقل أموال إلى عملاء للموساد

عبدالله قمح

تراجع القضاء العسكري خطوة إلى الخلف، أمس، في قضية النائب البطريركي في القدس والأراضي المحتلة والمملكة الهاشمية وراعي أبرشية حيفا للموارنة المطران موسى الحاج، بالاكتفاء بمصادرة ما حمله من الأراضي الفلسطينية المحتلة من أموال وأدوية وأمور أخرى، من دون تحديد موعد لاستدعائه إلى التحقيق. وفي موازاة التراجع القضائي، علمت «الأخبار» أن نصائح وُجّهت إلى بكركي من مرجعيات سياسية كبيرة بالتراجع عن قرار «جمع التبرعات» من داخل الأراضي المحتلة وحصر مهمة الحاج بالرعوية، للمساهمة في محاولات حل الملف.

سبب التراجع في الإجراءات يعود، بحسب مصادر قضائية، إلى عدم اختصاص وصلاحية القضاء العسكري في ملاحقة الحاج سنداً للمادة 1060 من مجموعة قوانين الكنائس الشرقية الصادرة عن الفاتيكان عام 1990 والتي أصبحت نافذة في لبنان منذ عام 1991. وبموجب هذا القانون، يُمنح بابا الفاتيكان حق محاكمة الأساقفة الملاحقين بقضايا جزائية، ويُمنع على القضاء المدني أو العسكري في الدول التي تعد القوانين نافذة فيها اتخاذ أي قرارات ذات طابع قضائي بحق الأساقفة.

مع ذلك، يبدو القضاء العسكري ماضياً في قراره استئناف التحريات حول المصادر التي كانت الأموال مرسلة إليها عبر المطران، خصوصاً أن ملفاً بالأسماء كان في حوزته يتضمن أسماء عملاء محكومين. وعلمت «الأخبار« أن الأجهزة الأمنية باشرت عمليات استقصاء وتحر عن تلك الأسماء، للإجابة على مجموعة من الأسئلة حول طبيعة العلاقة بين الجهتين (المرسل والمستفيد) واحتمال وجود نقطة التقاء أمنية بينهما. وما يدفع نحو هذه الفرضية، محضر تحقيق حصلت عليه «الأخبار»، أجريَ مع العريف أول في الجيش اللبناني يوسف الفاخوري (في 5 أيار 2022) الذي أوقف وادعيَ عليه بموجب المادة 278 عقوبات، بعدما ثبت تواصله مع عملاء لبنانيين مقيمين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة

> نصائح وُجّهت إلى بكركي بالتراجع عن قرار «جمع التبرعات» من داخل الأراضي المحتلة

التحقيقات الموقعة من مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، فادي صوان، أظهرت أن الفاخوري كان على علاقة بالمدعوة ليلى مطر، وهي لبنانية تقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشتبه بأنها تعمل لمصلحة «الموساد»، وأرملة جان بو راشد أحد العملاء الفارين. وأظهرت اعترافات الفاخوري أن مطر طلبت منه تصوير مراكز لحزب الله، لكنه رفض «لعدم معرفته بأي مركز». وفي إحدى المرات طلبت منه التقاط صور ومقاطع فيديو لمسقط رأسها بلدة ميمس بذريعة «الشوق لها»، وقد أرسلها إليها عبر تطبيق «واتسآب»، كما أرسل صوراً له وهو ينفذ مهمة عسكرية إلى جانب قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب.

اللافت في التحقيقات إقرار الفاخوري بأنه استلم مبالغ مالية من مطر «نقداً». وبعد التوسع في التحقيق، ذكر بداية أنها كانت عبارة عن مساعدة اجتماعية، قبل أن يفيد بأن المبلغ سدد إليه «بدافع الحب»، نافياً علمه بعمل مطر لمصلحة «الموساد». وأضاف أنه تسلم منها مبلغين ماليين، الأول بواسطة شركة OMT أرسل إليه من قبل م. ريشا، والثاني سلّمته إياه الأخيرة باليد. وبعد الاستماع إلى ريشا اعترفت أن شقيقها الياس ريشا، وهو عميل فرّ إلى فلسطين المحتلة عام 2000، أرسل المبلغ إليها مع المطران موسى الحاج. وبعد الاستماع إلى المطران الحاج في معبر الناقورة. قال إنه يدخل إلى فلسطين المحتلة لمتابعة شؤون الرعية عملاً بمعاهدة الهدنة الموقعة عام 1949 وبعلم الدولة اللبنانية. وأوضح أنه بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، اتفق المطارنة في لبنان على أن تقوم أبرشية حيفا والنيابة البطريركية في القدس بجمع تبرعات نقدية من المؤمنين المقيمين داخل الأراضي المحتلة وتسليمها إليه ليتولى نقلها إلى لبنان ويسلمها إلى الكنائس التي تتبع التقويمين الغربي والشرقي. وأضاف أن جزءاً من الأموال كان يسلم إلى جمعية «كاريتاس» لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين. ولدى سؤاله حول معرفته بليلى مطر، أفاد بأنه تعرف إليها داخل فلسطين المحتلة عندما تولى مراسم جنّاز زوجها جان بو راشد، نافياً علمه بريشا والفاخوري.

«جوع الطوائف» والتطبيع

فراس الشوفي

يشكّل الانهيار الحياتي وتصاعد الانقسام الطائفي فرصةً لا تعوّض أمام كيان العدو لتسلّل النفوذ الصهيوني المباشر إلى لبنان. استغلال مآسي اللبنانيين «عادة» قديمة، تهدف دائماً إلى تفكيك ما تبقى من اللحمة الاجتماعية والمناعة الوطنية، وإحداث اختراق أمني وسياسي واسع في المجتمع والدولة. عام 1976، استغلّ العدوّ اندلاع الحرب الداخلية، والفقر والإهمال في الجنوب، فأعلن عن مشروع «الجدار الطيب» لاختراق الساحة الجنوبية واللبنانية من بوابة المساعدات الغذائية والطبيّة.

وعلى جبهة الجولان السوري، ما إن اندلعت شرارة الحرب على دمشق في 2011، حتى نشطت أجهزة العدوّ في التسلّل من جراح السوريين. ولم تمرّ السنة الثانية من الأزمة، إلّا وأعلن الاحتلال عن مشروع «الجدار الطيب» بين الجولان المحتل ودرعا والقنيطرة.

أكثر من مرّة، طرح ضباط العدوّ الإسرائيلي في الاجتماعات الثلاثيّة في الناقورة مع الجيش اللبناني بوساطة «اليونيفيل»، تقديم مساعدات مادية وتقنية للبنان، بذريعة المساعدة على مواجهة الانهيار، في بداياته. طبعاً، قوبلت الخدع الإسرائيلية بالإهمال من الجانب اللبناني، لكن تتكرّر في الإعلام العبري، منذ ذلك الحين، عروض قادة الاحتلال بالاستعداد لمدّ «يد العون».

ليس بالضرورة، أن تندرج قضية المطران موسى الحاج ضمن هذه المعادلة. لا يحتاج العدوّ إلى مطران لينقل أموالاً لعملاء. وقد تكون الأموال التي ينقلها المطران (خلافاً للقانون اللبناني) فعلاً من لبنانيين وفلسطينيين يعيشون في الداخل لأسباب متعددة (مع وجود ملفات أمنية بحق بعض الأسماء)، وينقلونها إلى أقاربهم، أو من «مؤمنين» يدعمون محتاجين من أتباع الكنيسة المارونية أو مشيخة العقل أو مشايخ آخرين في طائفة الموحدين الدروز.

منذ سنوات، تحصل تجربة مشابهة. يتولّى شيخ عقل طائفة الموحّدين الدروز في فلسطين المحتلة موفّق طريف ومشايخ آخرون جمع مبالغ ماليّة من الدروز الفلسطينيين أو من أهالي الجولان المحتلّ، وإيصالها إلى لبنان والشام لـ«مساعدة» المحتاجين في الطائفة، تحت عنوان «فريضة حفظ الإخوان». يشكّك كثيرون في أن المبالغ التي تُجمع تصل كما هي، من دون أن تتعرض لحسومات العمولات التقليدية. لكن ليس سرّاً أن المال يصل إلى لبنان من حوالات من الأردن أو قبرص أو مباشرةً عبر مسافرين. حتى إن بعضه يصل إلى دمشق، وقد أوقفت الأجهزة السورية قبل مدّة أحد اللبنانيين وهو ينقل مبلغ 50 ألف دولار وجهتها السويداء، ومصدرها فلسطين المحتلة.

هي، إذاً، بوابة الجوع والعوز، النافذة المناسبة لكسر المناعة السياسيّة أمام التطبيع مع العدوّ، وعبر العنوان الطائفي، حيث تمنع ديناميات الانقسامات الداخلية ومنطق الخطوط الحمر للطوائف أن يبقى النقاش على المستوى الوطني، وعلى مستوى تطبيق القانون، من دون حصانات، ويتحوّل سريعاً إلى خانة الشحن الطائفي والتمييز.

يكفي العدوّ أن في لبنان من هو مستعد لتلقّي المال، بغضّ النظر عن المصدر، ولو كان من فلسطين المحتلة، وأن الطوائف تستنفر للدفاع عمّن يخصّها، كما حصل مع المواطنة اللبنانية التي عادت إلى منطقة حاصبيا قبل أشهر من فلسطين المحتلة، وقطع عدد من المشايخ الدروز الطرقات، استنكاراً لاستجوابها من قبل الأجهزة الأمنية في إجراء روتيني عادي.

ورد في إفادة المطران موسى الحاج، بتاريخ 5 أيار 2022، أن «المطارنة في لبنان اتفقوا بعد انفجار 4 آب، على أن تقوم أبرشية حيفا والنيابة البطريركية في القدس بجمع التبرعات النقدية من المؤمنين في فلسطين المحتلة ونقلها إلى الكنائس المارونية والأرثوذكسية والكاثوليكية في لبنان...». إذا ابتعدنا عن السؤال الأساسي، حول سماح العدوّ الإسرائيلي للمطران بنقل مبالغ بهذا الكمّ من الداخل المحتل بشكل متكرّر، بمعزل عن الجهة المستفيدة، أو إمكانية سماحه بنقل الأموال بالعكس من لبنان إلى لبنانيين أو فلسطينيين في الداخل، فهل أطلع المطارنة السلطة السياسية وأجهزة الدولة على هذا القرار؟ هل تم التنسيق مع الأجهزة الأمنية والقضائية والتصريح عن الأموال المنقولة ومصادرها ووجهتها؟ وهل يصرّح من يتلقى الأموال عن مصادره أو تعرف هويته؟ إذا كانت السلطات الدينية أعلى شأناً من سلطات إنفاذ القانون، فهذا يعني أن كل طائفة ستشكل عمّا قريب جهازها الأمني والقضائي وتعلن قوانينها الخاصة، على الرغم من عظات البطريرك بشارة الراعي ومطالبته الدائمة بالدولة القويّة.

أمّا الحاجة، فلا يمكن أن تتحوّل إلى مبرّر لتلقّي الأموال من الأعداء، أو على الأقلّ بإشرافهم. فالجوع عند الشعوب الحيّة يشكّل دافعاً للتحرر الوطني والتحرير من الاحتلال، لا باباً للارتزاق على آلام الشعب، أو مدخلاً للتخلّي عن القضايا الوطنية.

تقرير

الفراغ الرئاسي: مبارزة بين صلاحيات الرئيس والحكومة

بين الكلام عن الفراغ الرئاسي وصلاحيات حكومة تصريف الأعمال، تبدو المبارزة حامية وتتخطّى الضغط لإجراء الانتخابات في موعدها. كل طرف يحاول تعزيز صلاحياته عبر اجتراح ما لم يقله الدستور صراحة

هيام القصيفي

في موازاة النصائح الخارجية بضرورة الحفاظ على المواعيد الدستورية وإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، يصبح الكلام عن تأليف حكومة جديدة ثانوياً. جميع المعنيين بتشكيلها يتصرفون في الشكل والمضمون، منذ ما قبل تكليف الرئيس نجيب ميقاتي، على أن حكومته باقية لتصريف الأعمال الى ما بعد الشغور الرئاسي، وأن تجربة تأليف حكومة الرئيس تمام سلام قبل انتهاء عهد الرئيس ميشال سليمان لن تتكرر.

عملياً، انتقل الكلام من حتمية تشكيل الحكومة وانتخاب رئيس جديد الى محاولات ترتيب الأوضاع لمواجهة ما بعد 31 تشرين الأول. لذا صار طاغياً الكلام عن دراسات وفتاوى حول مفهوم تصريف الأعمال وصلاحيات رئيس الجمهورية، وبدأت مجموعة من الاجتهادات لحقوقيين ودستوريين معروفين وغير معروفين قيد التداول. صحيح أن هذا الكلام ليس جديداً، لكنه اليوم يعطي نفحة مختلفة عن السابق، كون المواجهة أكثر حدّة من قبل. وبعيداً من الدخول في فتاوى دستوريين موثوقين وتفنيد الصح والخطأ في اجتهاداتهم، فإن الفكرة الأساسية التي يصرّ دستوريون على التمسك بها، لا تتعلق بإيجاد أسباب موجبة لما بعد الشغور الرئاسي، بل تنطلق من فكرة أن الدستور في الأصل «ليس سيئ النية» وأن واضعيه ليسوا كذلك أيضاً، بمعنى افتراض مسبق لأوضاع خارج المألوف كعدم إجراء الانتخابات، وتالياً اجتراح حلول لمعضلات لا يفترض أن تكون موجودة في بلد يحترم دستوره. فالصحّ هو أولاً وآخراً الالتزام بالدستور وإجراء انتخابات رئيس للجمهورية، وليس الذهاب كل ست سنوات الى فتاوى واستخلاص ما لم يأت الدستور على ذكره. وهذا ما كان يفترض الالتزام به حالياً، بدل غرق كل فريق في النبش في الدستور عن تبريرات لحكومة تصريف الأعمال في تولّي صلاحيات رئيس الجمهورية أو العكس.

لكن في المقابل، اعتاد لبنان أكثر من مرة خرق دستوره والقفز فوقه والتمديد للرئيسين إلياس الهراوي وإميل لحود بتعديل دستوري، كما الحال في التمديد للمجلس النيابي مرة تلو أخرى، شاهد على ذلك. ولأن المواجهة اليوم تبدو أكثر حدّة، ثمة محاولات لتخطي التبريرات بإعادة التلطي خلف «مسيحية» الموقع وتصوير الوضع الذي تذهب إليه رئاسة الجمهورية في حال عدم انتخاب رئيس جديد، على أن الرئاسة الثالثة «السنّية» التي تصرّف الأعمال ستحلّ محل الرئاسة الأولى المسيحية.

> الإشكالات بين العهد وبكركي لا تسمح بتحويل الصلاحيات المسيحية إلى قميص عثمان والوقوف خلف بعبدا للدفاع عنها

من هنا بدأت بعض التبريرات «الدستورية» تأخذ منحى مختلفاً نتيجة ما يرافقها من أطر سياسية. فمحاولة رمي كرة صلاحيات رئاسة الجمهورية والحفاظ عليها بدل تسليمها لحكومة تصريف الأعمال في الملعب المسيحي انطلقت أولاً للحفاظ على وراثة العهد وإبقائه في التيار الوطني الحر الى حين نضوج ترشيحه. في هذه المرحلة التي لم يعد فيها رئيس التيار الوطني النائب جبران باسيل مرشحاً أول، وصار فيها رئيس تيار المردة سليمان فرنجية متقدماً، صار اللعب على الصلاحيات أكثر حاجة للعهد لعدم الذهاب الى خيارات تحت ضغط الأمر الواقع والتسليم بخيارات يمكن النفاد منها لاحقاً. لكن دون ذلك محاذير، أولها موقف حزب الله من هذه الفتاوى واحتمال بقاء عون في بعبدا، وهو الأمر الذي يتردد أن الحزب غير موافق عليه لأنه سيخلق شرخاً مع فرنجية ومع الجيش، عدا عن الحساسيات مع المجتمع الدولي، وإن كان الحزب لا يضع هذه الحساسيات في المرتبة الأولى بحسب موازين القوى المستجدّة. النقطة الثانية هي أن تطورات الأيام الأخيرة، والإشكال الأخير الحاصل بين العهد وبكركي تحديداً والقوى المسيحية المعارضة، لم تعد تسمح بتحويل الصلاحيات المسيحية إلى قميص عثمان يمكن للقوى المسيحية أن تقف خلف بعبدا للدفاع عنها. فموضوع بلدية بيروت والاتفاق بين مكونات مسيحية حوله، على أهميته، لا تدخل فيه الحسابات الرئاسية والطموحات المستقبلية لكل القوى المعارضة. ومن المشكوك فيه أن تحمل بكركي أو أي طرف مسيحي لواء الدفاع عن صلاحيات الرئيس وعدم تحويلها الى حكومة مستقيلة، فيما هؤلاء جميعاً يعدّون الأيام المتبقية لنهاية عهد عون. في المقابل، فإن حكومة تصريف الأعمال، في الترهل الذي تعيشه والتخلّي عن أدنى موجبات العمل الحكومي في ملفات حياتية ومعيشية ومعالجتها في شكل سريع، لا تترك المجال كذلك للدفاع عنها والارتضاء بها وكيلاً عن رئيس الجمهورية، علماً بأن جواً «سنّياً» بدأ في المقابل للدفاع عن رئاسة الحكومة وصلاحياتها حتى في تصريف الأعمال، فيحذّر من ضرورة المسّ بها، في ظل الجو المتعلق بصلاحيات رئيس الحكومة في اختيار تشكيلته الحكومية ورفض خضوعه لشروط رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر. ورهان هذا الفريق أن الغلبة ستكون ليس فقط لدراسات تعطي الشرعية لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، إنما كذلك لخيار الرئيس نبيه بري في عدم تغطية «انقلاب» سياسي ببقاء رئيس الجمهورية في بعبدا، ولا سيما أن بقاءه دستورياً غير متاح، ما يجمع المعارضة وبعض الموالاة للمرة الأولى على نقطة واحدة، بغضّ النظر عن أيّ فتوى دستورية.

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

فرنسا تهوّل على لبنان: صندوق النقد أو الجوع!

تستخدم فرنسا سياسة التهويل، باحتراف، للضغط على لبنان من أجل الذهاب إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وإلا ستكون المجاعة مصيره. لا تجد باريس أفضل من هذا الخيار لإنهاء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتعتبره «الفرصة الوحيدة والأخيرة»

لينا فخر الدين

صحيح أن لبنان يعيش في عين الأزمة، إلا أن فرنسا تبدو «محترقة» أكثر من اللبنانيين أنفسهم للبحث عن حل يُخرج البلد من أزمته. ربّما تريد باريس أن تثبت أن «اليد البيضاء» التي تستخدمها في لبنان أينعت وأن خيار تلزيمها لبنان كان جديراً بالثقة. لذلك، أقفل

> السفيرة الفرنسية: على لبنان الإسراع في الاتفاق مع الصندوق قبل أن ينزل عن سلم الأولويات

المسؤولون الفرنسيون الأبواب على أنفسهم، وفكّروا طويلاً ليخرجوا بحلٍ واحد ووحيد: صندوق النقد الدولي. حلّ أقرب إلى اللاحل هو الذي تتمسّك به باريس غير آبهة بأن الـ3 إلى 3,5 مليار دولار لن تحلّ الأزمة على اعتبار أنّ المبلغ لن يسد أصلاً عجز الحساب الجاري السنوي الذي يبلغ 2,5 مليار دولار، كما لا تُعير أهميّة للبنان الذي سيغرق في مزيد من الديون بالعملة الصعبة التي لا يمتلكها والتي كانت أصلاً أحد أهم مسببات الانهيار الاقتصادي. تدير باريس الأذن الطرشاء لهذا الكلام متمسكة بالترويج للصندوق والتهديد بأن البلد ذاهب نحو المجاعة في حال «كُسرت كلمتها» ورفض المسؤولون اللبنانيون استكمال الاتفاق معه.

هذا تحديداً ما كان يريد أن يقوله المنسق الخاص للمساعدات الدولية للبنان بيار دوكان خلال لقائه عدداً من الصحافيين مساء أمس في قصر الصنوبر. تقصّد الديبلوماسي الفرنسي أن يكون اللقاء هو الأخير قبل موعد العشاء المحضّر في السفارة ثم العودة إلى بلاده. على مدى أكثر من ساعة، حاول الرجل الترويج لخيار صندوق النقد الدولي. بالنسبة له، «هذا ليس خياراً عقابياً تجاه لبنان ولا يهدف إلى تقليل الوظائف وزيادة الضرائب، وإنما هو الخيار الأمثل والفرصة الوحيدة والأخيرة للبنان من أجل الحد من الانهيار وجذب الاستثمارات وزيادة فرص العمل لتحقيق التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، وهو الحل الوحيد لخروج البلد من أزمته الاقتصادية والاجتماعية ونمو القطاع الخاص». يدرك دوكان أن الأمر ليس سهلاً، ولكنه «قابل للتطبيق»، كيف؟ ينطلق الديبلوماسي الفرنسي ممّا لمسه خلال جولته الأخيرة على المسؤولين اللبنانيين، ليعرب عن تفاؤله من إمكانية إحداث خرق جدي. يقول: «خرج المسؤولون من مرحلة الإنكار التي لمستها منذ 6 أشهر وبدأوا يعون خطورة الأزمة ولو أن بعضهم ما زال يحاول التأكيد أنه قادر على إخراج لبنان من الأزمة». ومع ذلك لا يشرح دوكان كيف استشعر عدم الإنكار خصوصاً أن الأداء اللبناني ما زال على حاله ولم يتغيّر قيد أنملة ولم يقم لبنان بما التزم به تجاه المجتمع الدولي من أجل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. جل ما في الأمر أنه لمس أن مسألة توزيع الخسائر لم تعد أولويتهم، ويشير إلى أن «الجميع استفاد من الأوضاع الاقتصادية السابقة والجميع يتحمّل مسؤولية هذه الأزمة، ولكن علينا القفز عن هذه المسألة والتركيز على الخطوات المستقبلية». وبكلام ديبلوماسي منمّق قال دوكان حينما سُئل عن معارضة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تطبيق الخطوات الإصلاحية إن «سلامة لم يقل ذلك خلال زيارتي له».

ببساطة مطلقة، أعلن المنسق الخاص للمساعدات الدولية للبنان ولادة النموذج الاقتصادي الجديد للبنان، ولكن بمشكلة واحدة، أن فرنسا تماماً كلبنان تُدرك أن إدارة البلد وتشغيله على الطريقة القديمة

(دالاتي ونهرا)

باتت بحكم الماضي، وهما أيضاً لا رؤية لديهما عن سمات النظام الاقتصادي الجديد. إذاً، بردّد دوكان ما يقوله اللبنانيون على أرصفة المقاهي، من دون أن يُقدّم حلاً أو رؤية بلاده لنموذج يُمكن أن يُخرج لبنان من أزمته. يعيد عبارة «نظام اقتصادي جديد» أكثر من مرة قبل أن يعود للكلمة المفتاح للقائه: «صندوق النقد الدولي».

ولذلك، استل كل «أقلام التلوين» التي بحوزته لتجميل خيار الصندوق، ذاهباً إلى أبعد مكان في الترويج ليقول إن «المندوبين الدائمين في الأمم المتحدة، بمن فيهم روسيا والصين، متفقون على الأولوية التي يجب على لبنان الالتزام بها: انتخاب رئيس الجمهورية والاتفاق مع صندوق النقد الدولي»، مشدداً على أنّ «هناك دعماً دولياً للبنان ولاستقراره، كما أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يهتم بشأن لبنان ولو أن لديه اهتمامات أخرى، ولكن على لبنان أن يثبت جاهزيته من خلال إجراء الإصلاحات وتشريع القوانين اللازمة للأمر». وأضاف: «أنا هنا لأدعمكم ولإيصال رسالة فرنسا لكم، ولكن على لبنان أن يتحرّك».

ماذا لو لم يتجه لبنان نحو الخيار الذي رسمته فرنسا ومن خلفها الغرب؟ يجيب دوكان أن «المصير سيكون مجاعة تدق أبواب اللبنانيين وأزمة مستفحلة. بالتالي لن يقدّم المجتمع الدولي سوى المساعدات الإنسانية ولكن ليس عبر الدولة، وفرنسا ستكون طبعاً من ضمن المساعدين».

دوكان لم يكن وحيداً في حمل راية «الصندوق» بل ساعدته أيضاً سفيرة بلاده آن غريو التي حضرت اللقاء وشدّدت على أهمية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي لن يكون على شاكلة الديون التي غرق لبنان فيها سابقاً. هي تدعو للإسراع إلى إنجاز الاتفاق، على اعتبار أن الأزمة الروسية - الأوكرانية جعلت من 15 إلى 20 دولة ترزح في أزمة تُشبه الأزمة اللبنانية. ولذلك، «سيكون الاتفاق مع الصندوق أصعب على اعتبار أن لبنان لن يكون وحيداً ولن يكون أولوية للمجتمع الدولي».

تقرير

استمرار النمط التضخّمي المقصود

منذ مطلع تموز ولغاية أمس، ارتفع سعر الدولار مقابل الليرة من 28150 ليرة إلى 29800 ليرة، أي بزيادة نسبتها 5,8%. في هذه الفترة، لم يطرأ سوى تغيير واحد في السياسة النقدية يتعلق بخفض سقوف المضاربات التي كان يقودها مصرف لبنان عبر منصّة «صيرفة». إذ قرّر الحاكم رياض سلامة، منتصف حزيران، وقف السقف المفتوح لشراء الدولارات عبر «صيرفة» وفق التعميم 161، وحصره بمبلغ 500 دولار للأفراد. وهذا يعني أن قدرة مصرف لبنان على الحفاظ على سعر صرف شبه مستقر، باتت أضعف، وأن الارتفاع الذي لا ينتج نسبياً من المضاربات هو نتيجة تلقائية للأزمة لأنه ارتفاع ضمن قفزات صغيرة ثابتة تعكس حالة العجز في ميزان المدفوعات وتقلص الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان.

وكان لافتاً أن تصدر إدارة الإحصاء المركزي إحصاءات الأرقام القياسية عن شهر حزيران 2022، أظهرت تضخماً في الأسعار بمعدل 9,2% مقارنة مع شهر أيار، وبمعدل 100% مقارنة مع الشهر نفسه من السنة الماضية. أما على صعيد تراكمي، فقد بلغ تضخم الأسعار منذ مطلع 2019 لغاية حزيران 2022، نحو 1090%.

هذه الأرقام تشير إلى أن النمط التضخّمي المقصود لا يزال مستمراً منذ ثلاث سنوات وسبعة أشهر على وقع القرارات التي اتخذتها السلطة النقدية خلال هذه الفترة، وكانت هذه القرارات محفزاً أساسياً لارتفاع الأسعار. وهذا الأمر لا يستثني الأشهر التي طُبق فيها التعميم 161، إذ صدر هذا التعميم بذريعة الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة مقابل الدولار، ما يفترض كبح التضخّم، لكن الاستقرار في سعر الصرف وفي سائر أسعار السلع والخدمات لم يتحقق، بل على العكس كانت المضاربات التي نتجت من هذا التعميم مصدراً أساسياً لهذا التضخّم.

وفي موازاة الأسباب النقدية المحلية المحفزة للتضخّم، كانت هناك محفّزات خارجية، إذ إنه في ظلّ تدخلات مصرف لبنان في سوق القطع بائعاً للدولار في محاولة للحفاظ على استقرار سعر الصرف، سجّلت أسعار السلع الأساسية المستوردة ارتفاعاً في الأسعار انعكس أيضاً على سائر الأسعار. وكان المصدر الأساسي لهذا الارتفاع، هو ارتفاع سعر النفط ومشتقاته وسعر القمح.

عملياً، ما يحصل هو أن إدارة الأزمة بشكلها الحالي ما زالت ممسوكة وفق النهج نفسه الرامي إلى تذويب الخسائر عبر التضخّم، وهو ما يحمّل المجتمع أكلافاً هائلة ولا يعالج مشكلة الخسائر بحدّ ذاتها التي باتت تفوق 70 مليار دولار. فما تسعى إليه هذه الإدارة هو إجبار المجتمع على التكيّف مع الأزمة ونتائجها، وهو أمر بات يحصل بشكل سهل، إذ لا توجد أي مقاومة لارتفاع الأسعار من قوى المجتمع. ففي الأشهر الأخيرة مع بداية الصيف وقبله، كان التضخّم يسير جنباً إلى جنب مع إضراب القطاع العام الذي لم يؤثّر بعد في قوى السلطة وفي توجّهاتها، إذ واصلت هذه القوى امتناعها عن القيام بإجراءات تصحيحية للأجور، إلى جانب امتناعها عن كبح التضخّم الناتج من الاحتكارات التجارية. بهذا المعنى، فإن رفض منح العاملين في القطاع العام تصحيحاً لقدراتهم الشرائية التي ذابت بشكل شبه كلّي، يتزامن مع رفض لمكافحة مساعي الشركات الكبرى والتجار وأصحاب الرساميل لتصحيح أرباحهم على حساب المجتمع، أي أن أولويات السلطة عادت إلى ما كانت عليه قبل الانهيار، وأصبحت أكثر وضوحاً وأكثر توحشاً.

تقرير

بدعة «بدل الحضور»: السلطة تحاول تركيع الموظفين

ندى أيوب

ابتدعت السلطة ما سمّته «تعويض بدل حضور يومي» يضاف إلى ما يتقاضاه موظفو القطاع العام من رواتب وبدلات نقل ومساعدات اجتماعية، باعتباره معالجة تحلّ محلّ تصحيح الأجور. ويعتقد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير المال يوسف الخليل، أنه يمكن تشريع هذه البدعة والإنفاق الجديد الناتج منها، بمرسوم يحمل ثلاثة تواقيع، بدلاً من إقرار قانون في مجلس النواب. لكن ما قامت به السلطة بشكل أساسي هو كبح إضراب الموظفين، إذ إنهم لن يحصلوا على بدلات الحضور في حال استمرار الإضراب، وبالتالي ستصبح المؤسسات والإدارات العامة مقسومة بين أولئك الذين يرفضون هذا الترقيع الهزيل للأجور، وأولئك الذين ما زالوا يقدّسون قوى السلطة. هذه كانت خلاصة الاجتماع الذي عقد أمس في السرايا الحكومية برئاسة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مع المديرين العامين والذي نسّقته رئيسة مجلس الخدمة المدنية نسرين مشموشي مع ميقاتي. وبحسب نصّ الدعوة، فإن جدول الأعمال الذي حدّد بالتوافق مع ميقاتي يتضمن واقع القطاع العام وتعزيز قدرات الموارد البشرية فيه، واستقطاب كوادر جديدة، ومعالجة ما سمّته «الخلل في الانتظام العام»، فضلاً عن اعتماد آلية موحّدة لمواءمة دخل الموظفين العموميين مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتقلبة. وهو ليس الاجتماع الأول من نوعه، إنما يأتي بعد شهر ونصف شهر من مراوغة ميقاتي وتهرّبه من مسؤولية التعامل مع إضراب العاملين في القطاع العام.

وفي الاجتماع، تعهّد ميقاتي بالموافقة على تمويل بدل حضور يومي لكل موظف، وهو الاقتراح - البدعة التي تركّز النقاش حولها. واتفق على إعطاء الموظفين، إضافة إلى المساعدة الاجتماعية، تعويض بدل حضور يومي يوازي جزءاً من 20 من أساس الراتب الشهري، ليصبح مجموع ما يتقاضاه الموظف: الراتب وملحقاته، بدل النقل، المساعدة الاجتماعية التي تعادل أساس الراتب، إضافة إلى بدل حضور بحتسب على النحو الآتي: الراتب مقسوماً على 20 يوماً، ويضرب بعدد أيام الحضور الفعلي. إذاً، هل يمكن إخضاع الموظفين في القطاع العام بهذه الطريقة؟ قبل أشهر، استقرّ رأي ميقاتي وثلاثة من وزرائه على منح الموظفين مساعدة اجتماعية تساوي نصف راتب مشروطة بالحضور، إلا أنهم عادوا عن الشرط وحرّروا «المكرمة» من الحضور، إذ تبيّن أن الموظف يحتاج إلى ما يتخطّى قيمتها لبلوغ مركز العمل. أما في الاجتماعين الأخيرين، فاتفق على مضاعفة قيمة المساعدة الاجتماعية لتعادل راتباً كاملاً، ثم ربطوها بالحضور يومين في الأسبوع، فانتهى الأمر بموافاة الموظفين إضرابهم المفتوح، ما دفع ميقاتي إلى اختلاق تعويض بدل الحضور. وانتهى الاجتماع إلى اتفاق على تشكيل لجنة متابعة من المدير العام للمالية جورج معراوي، ورئيسة مجلس الخدمة المدنية نسرين مشموشي، والمدير العام للمهجرين أحمد محمود، والمدير العام للشؤون الاجتماعية عبد الله أحمد، ورئيس مجلس إدارة النقل المشترك وسكك الحديد زياد نصر. مهمة اللجنة تحضير مسوّدة مشروع قانون لتصحيح الرواتب واقتراح مصادر التمويل، والمقصود بعملية التمويل الدولار الجمركي وبعض الزيادات الضريبية التي يقترحها وزير الأشغال العامة.

الربط بين تصحيح الأجور وإقرار الموازنة بكل ما تتضمّنه من ضرائب جديدة على صعيد الدولار الجمركي، خلفيته استعجال مستجدّ لدى قوى السلطة لتغطية إهمالها المقصود منذ سنوات تجاه التعامل مع الأزمة، وإبراء الذمّة تجاه الضغوط الفرنسية التي حملها الموفد الفرنسي السفير بيار دوكان.

وهذا المسار بعدّ طبيعياً ومتوقّعاً من ذهنية حاكمة اعتادت الهروب إلى الأمام واجتراح حلول جزئية ترقيعية للتنصّل من تحمّل مسؤولياتها المحتّمة. فهي تمتهن شراء الوقت وتفريخ اللجان ومراكمة الخسائر حتى يتاح لها فرصة تمرير الدولار الجمركي بلا ضجّة مستغلّة معاناة الموظفين.

(مروان بو حيدر)

تقرير

إسرائيل تقرّ بجدية خيارات المقاومة: نريد الاتفاق مع لبنان سريعاً

علي حيدر

سريعاً، تجاوز العدو سياسة اللامبالاة حيال مطالب لبنان، بعد المعادلة التي فرضها حزب الله على كيان العدو، ومن خلاله على الولايات المتحدة، صارت القيادة الإسرائيلية معنية بالمبادرة إلى خطوات عملية خلافاً لكل المماطلة المستمرة خلال 12 عاماً من المفاوضات. والسبب خشية العدو من أن ترفع المقاومة من مستوى رسائلها العملياتية. على هذه الخلفية، أتى إبلاغ رئيس وزراء العدو يائير لابيد الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين، على هامش زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للقدس المحتلة الأسبوع الماضي، بأنه «معني بالتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن»، كما نقل عدد من التقارير الإعلامية الإسرائيلية، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أن تل أبيب وافقت على التسليم بكامل حقوق لبنان المائية والغازية.

في المقابل، يؤشر موقف لابيد وتعمّد الكشف عنه، أيضاً، إلى تسليم قيادة العدو بأن قرار حزب الله التصدي للاعتداء على حقوق لبنان نهائي ولا رجعة عنه. كما يظهر رغبة إسرائيل في تجنب استفزاز للمقاومة من خلال التأكيد على سلوك مسار المفاوضات الحثيثة (في أقرب وقت ممكن) في محاولة لتجنب تلقي رسالة عملياتية ثانية من المقاومة، يرجح أن تكون أكثر وقعاً وتأثيراً، إذا ما لمست أن هناك إصراراً على مواصلة سياسة المماطلة. ومن أهم العناصر التي ساهمت في تسريع هذا المسار تحديد حزب الله سقفاً زمنياً يُمنع تجاوزه. هذا المستجدّ كان له وقع الصدمة على مؤسسة القرار في كيان العدو فوجدت نفسها مدفوعة إلى اتخاذ قرار باستنفاد الخيارات البديلة خلال الفترة الفاصلة، على أمل أن يساهم ذلك في التوصل إلى صيغة ما تجنّب إسرائيل المواجهة العسكرية، خصوصاً بعد المواقف الحاسمة للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله والتي حضرت بقوة على طاولة مؤسسات التقدير والقرار السياسي والأمني في كيان العدو.

بالتوازي، تحاول إسرائيل أن تبدو أيضاً كمن ينتهج خيار المفاوضات، بمعزل عن أي عوامل ضغط أو أن يكون ذلك نتيجة حرصها على تجنب المواجهة العسكرية مع المقاومة. ولذلك، كان موقفها بأن لبنان يمكن أن يربح من تطوير حقول الغاز الطبيعي «فقط بواسطة مفاوضات (التي) نأمل بأن تنتهي قريباً». ويستند هذا التكتيك السياسي إلى إدراك تداعيات أن تُنسب إلى المقاومة وضغطها الإنجازات التي يتوقع أن يحققها لبنان، بفك الحظر عن عمليات التنقيب واستخراج ثرواته الطبيعية. ولذلك، سنشهد لاحقاً تكثيفاً لدعاية زائفة تحاول الترويج بأن لبنان يمكن أن يحصل على حقوقه عبر المفاوضات، أو عبر المساعي الأميركية، من دون الحاجة إلى المقاومة. مع تجاهل حقيقة أن لبنان يفاوض منذ نحو 12 عاماً، والتغافل عن كل تجارب المفاوضات التي خاضتها أطراف عربية مع العدو الإسرائيلي خلال العقود الماضية.

ويتشارك مع الإسرائيلي في قلقه، أيضاً، خصوم المقاومة في الساحتين اللبنانية والإقليمية، لأن أي إنجازات تتحقق عبر المفاوضات بالاستناد إلى قوة المقاومة ستُقوّض كل دعايتهم المضادة. ويبدو أن ملامح هذه الدعاية بدأت تلوح ملامحها في الخطاب السياسي المعادي للمقاومة.

وفي ما يتعلق بالظروف السياسية الداخلية، فرض الموضوع اللبناني نفسه كتحد دائم على مؤسسات القرار، وتحديداً على لابيد الذي سيشكل تعامله مع هذا الملف اختباراً جدياً لمؤهلاته القيادية. ولذلك، عمد إلى خطوة استعراضية بالتحليق بالمروحية فوق حقل كاريش وتوّج ذلك بسلسلة من المواقف.

في كل الأحوال، تؤكد تجارب العديد من الأطراف العربية والمعرفة الدقيقة باطماع الكيان واستراتيجيته في الساحة اللبنانية على ضرورة التعامل بمزيد من الحذر إزاء أي خطوات ومواقف يعلنها قادة العدو. والأمر نفسه ينطبق أيضاً على الولايات المتحدة، المسؤولة الأولى عن منع لبنان من الاستفادة من ثرواته الطبيعية للخروج من المأزق الذي يعاني منه. ومع أن هوكشتين أبلغ وزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين الهرار بأنه «متفائل حيال فرص التوصل إلى اتفاق في المستقبل القريب»، إلا أن

> العدو يستكشف إمكانية الاتفاق على «توقيت نصر الله»... ويدرس ردوداً تجنبه «أياماً قتالية»!

تقارير إعلامية إسرائيلية أكدت أنه حتى الساعة «لا يوجد اختراق مهم». ولفتت أيضاً إلى أن هوكشتين لم يُقدّم خلال زيارته الأخيرة إلى إسرائيل أي مقترح جديد، ولم يضع مسودة اتفاق على الطاولة. وضمن هذا الإطار، توقّع مسؤولون إسرائيليون أن يصل هوكشتين إلى بيروت في الأسبوعين القريبين لإجراء جولة محادثات إضافية، ما يؤشر إلى أن السيناريوهات لا تزال مفتوحة على كل الاحتمالات.

بالتوازي مع هذه المواقف، تناولت «يديعوت أحرونوت»، أمس، بعضاً من تداعيات رسائل الأمين العام لحزب الله والسقوف الزمنية التي فرضها، وانعكاسها في الغرف المغلقة. وأكدت أن الأجهزة الأمنية تأخذ تهديدات السيد نصر الله بجدية كبيرة. ولذلك، جرت في الأيام الماضية نقاشات حساسة شارك فيها رئيس الحكومة ووزير الأمن ورئيس الأركان وآخرون، حول «إمكانية رد حزب الله ولاحقاً رد إسرائيل المحتمل». وتوسّعت التقديرات وصولاً إلى مناقشة الخيارات العملياتية التي يمكن أن يقدم عليها حزب الله: «مهاجمة المنصة بمسيّرات متفجرة، وإرسال غواصين أو إرسال مسيّرات أخرى لجمع المعلومات».

ونتيجة قناعة راسخة بأن حزب الله لن يكتفي بالمسيّرات الثلاث غير المسلحة التي أرسلها فوق «كاريش»، في حال لم تُلبّ المطالب اللبنانية، بحثت الجهات المختصة أيضاً، ما ينبغي على إسرائيل أن تقوم به في المرة المقبلة. ولفتت التقارير إلى وجود تباين في التقدير والتوصيات حول الخيار الواجب اعتماده نتيجة المخاطر التي يمكن أن تترتب على ذلك.

وفي موقف يعكس إقراراً بفعالية الردع العملياتي لحزب الله، تدارست الجهات العسكرية طبيعة الرد الإسرائيلي وحجمه على أي عملية جديدة لحزب الله بما لا يدفع الطرفين إلى خوض أيام قتالية وصولاً إلى تدهور واسع. وتم في هذا الإطار مناقشة عدة أهداف قد لا تدفع حزب الله إلى رد مضاد وقاس.

كل ذلك يعود، كما نقلت «يديعوت»، إلى أن السيد نصر الله «تسلق شجرة عالية وسيكون من الصعب عليه النزول عنها من دون فعل أي شيء»، في إشارة إلى تحقيق إنجازات فعلية للبنان. لكن ما ينبغي تصويبه في المفهوم المتداول إسرائيلياً، أن المسألة ليست كذلك، وإنما هي التزام من المقاومة بـ«تحرير» ثروات لبنان من الحظر الأميركي، وحمايتها من الأطماع الإسرائيلية والاستفادة منها بما يؤدي إلى إنقاذ لبنان. ولذلك ألزمت نفسها بخيار استراتيجي وعملياتي جاهرت به علناً وذهبت فيه إلى أقصى الحدود، ولن تتراجع عنه إلا بعد تحقيق الأهداف المرجوة منه. ومن ضمن ما يخدم فيه هذا الالتزام الحاسم والعلني والمسقوف زمنياً، أنه يُقلّص هامش المناورة لدى العدو، ويُبدّد أي رهانات لديه على أي أوهام أو فرضيات تحضر في وعيه. كما من أبرز نتائج هذا الالتزام إجبار الأطراف على تسريع وتيرة المباحثات ما يختصر الزمن ويمنع مواصلتها بلا أفق زمني. ويضع إطاراً ملزماً لنتائجها وهو استفادة لبنان من ثرواته.

في الخلاصة، يتأكد مرة بعد أخرى، عمق حضور قوة ردع حزب الله في الغرف المغلقة داخل أروقة التقدير والقرار في كيان العدو. وبالاستناد إليه، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى البحث بين خيارات ينطوي كل منها على مخاطر بمستوى أو بآخر، وعليها أن تختار بينها.

(أ ف ب)

على الغلاف

المخدرات مقابل الغذاء
السجون تواجه المجاعة

الانفجار في السجون اللبنانية آتٍ لا محالة إذا استمرّت الأوضاع على ما هي عليه. المسؤولون يتوقّعون ان الساعة الصفر لانفجار القنبلة الموقوتة قريبة. ولو انهم لا يعرفون الطريقة التي سيعتمدها السجناء للتمرد على واقعهم. مأساة السجن قديمة، وزادتها سوءاً الأزمة الاقتصادية المستفحلة وتداعياتها على يوميات السجناء داخل الغرف وعلى المحاكم والقضاة. السجون تواجه المجاعة وتختزن كل عوامل الانفجار

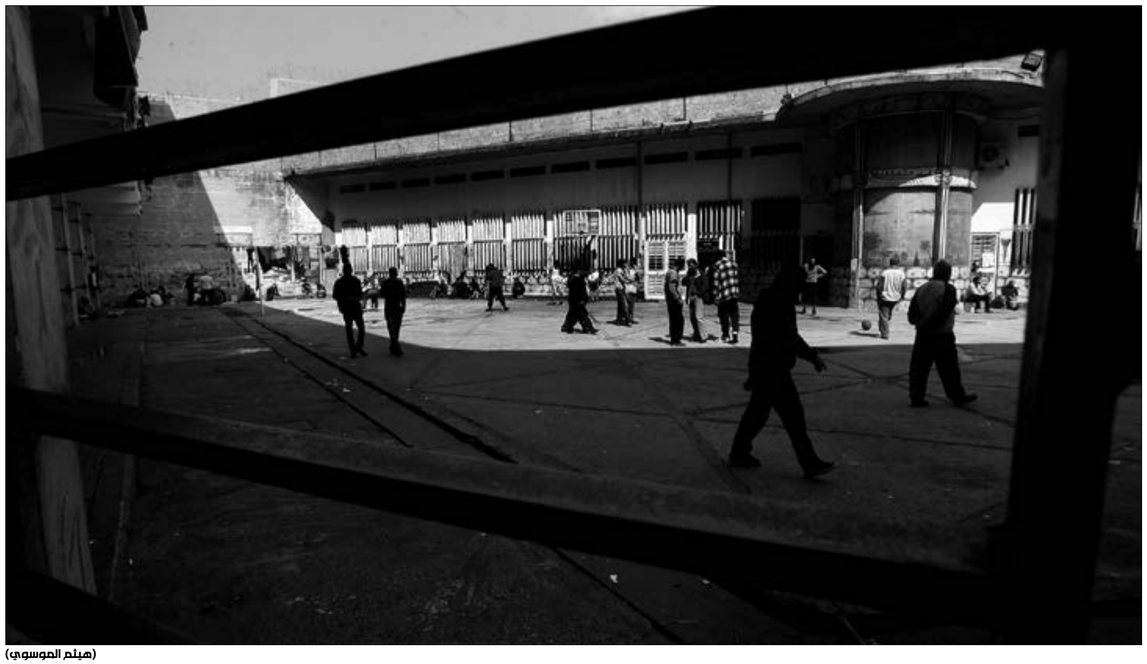

(هيثم الموسوي)

الموت «بين البابين»: الحاكم بلا الحكيم!

لا تُقدّم الدولة، فعلياً، إلى سجنائها اليوم سوى المأوى بالمجان. يعيش هؤلاء، تقريباً، على نفقة أهاليهم، باستثناء من يُتاجرون بالمخدرات داخل السجن ويدّخرون أموالاً يرسلونها إلى عائلاتهم. وكما بقية المواد الأساسيّة، فإنّ تأمين الدواء يقع أيضاً على عاتق الأهالي، علماً بأن هناك أكثر من 800 سجين في رومية فقط يعانون أمراضاً مزمنة («القلب، السكري، الضغط، التهاب الكبد، الأعصاب...). كما خارج السجن كذلك داخله، باتت الأدوية أيضاً مفقودة في صيدليات السجون (المراكز الصحيّة). موقوفون كثر تعرّضوا لمضاعفات صحية لتناولهم أدوية رديفة لا تتناسب ووضعهم الصحي، وبعض المرضى تعرّضوا لنوبات قلبية أدت إلى وفاتهم. بعض الأهالي يؤمّنون أدوية لأبنائهم، فيما كثيرون متروكون للقدر لعدم قدرة عائلاتهم حتى على زيارتهم. وفيما يشكو سجناء مرضى في سجن زحلة من عدم السماح لهم بإدخال الأدوية، يؤكد بعض الأهالي، ممن تحدثت إليهم «الأخبار»، أن عدداً من الجمعيات تتولّى تزويد السجون بالأدوية، «لكن الكميات لا تصل كاملة وتتعرّض للسرقة من العناصر الأمنية».

يروي سجين في رومية أنّ مرضى داء الشقيقة والأسنان والعظم مثلاً يعانون الأمرّين، «وقد اعتدنا سماع أنينهم لأن الأدوية التي اعتاد هؤلاء تناولها لم تعد موجودة، الـ Panadol وAdol وSurgam لا وجود لها بتاتاً. والقيّمون على الصيدلية يعطوننا حبوباً لا نعرف أسماءها ولا تُسكّن الآلام». ويؤكد أن هذا ما دفع البعض إلى تعاطي الحبوب المخدّرة التي يتم شراؤها من داخل السجن لتسكين آلامهم، وخصوصاً أنّ الأطباء المناوبين صاروا قلّة. «كان طبيب الأسنان، مثلاً، يُناوب مرةً أسبوعياً، أما هذه الأيام فيأتي مرة شهرياً. البعض ينتظر دوره بلا جدوى، والطبيب يؤكد أن الكثير من المواد الطبية غير موجودة، فيما الموجود منها سيئ». أما من يحتاجون إلى عمليات جراحية مستعجلة، فقد غسلت الدولة أيديها منهم. من يُنقل إلى المستشفى في حالة طارئة تطلب إدارة المستشفى من أهله الدفع «بالفريش دولار»، وإلّا تقوم بردّه إلى زنزانته للموت فيها. يقول سجين يعاني من انسداد في الشرايين الدموية إنه ينتظر «المحسنين» وأن تأتي «الشحادة» بنتيجة، وإلا فإن مصيره سيكون مثل مصير زميله «أبو نعيم» الذي توفي في السجن قبل تأمين المبلغ المطلوب لإجراء عمليته الجراحيّة!

الإهمال الطبي أدى إلى ارتفاع نسبة الوفاة داخل السجون. نحو 15 سجيناً توفّوا منذ شباط الماضي. يتناقل السجناء رواياتٍ عن «الموت بين بابين»، بين الباب الخارجي والداخلي لسجن رومية، إذ إن زملاءهم الذين يتعرّضون لأزماتٍ قلبيّة ينتظرون لساعات لنقلهم إلى الصيدلية، ثم للاستحصال على إذن لإخراجهم بعد الاتصال بالمستشفى، ثم لوصول سيارة الإسعاف.

نحو 15 سجيناً توفّوا منذ شباط الماضي داخل السجون بسبب الإهمال الطبي

«هنا مات أكثر من 10 سجناء»، يقول أحدهم، مشيراً إلى وعود لم تتحقق من إدارة السجن بتأمين ماكينة أوكسجين وإنعاش قلب وتجهيز غرفة إسعافات أولية لمرضى القلب، «ولكن من دون أن نراها. ما نراه هو حالات الموت المتكرّرة بالطريقة نفسها وللأسباب نفسها». يروي أحدهم كيف توفي سجين مصري قبل أشهر: «صار لونه أزرق، ورأينا الرغوة تخرج من فمه. صرنا ندقّ على الأبواب ونصرخ طالبين إغاثته. لم يخرج الرجل من رومية على متن سيارة الإسعاف التي وصلت متأخرة، بل مات بيننا».

لينا فخر الدين

يعتقد البعض جازماً أنّ هناك ما يُخمد قوة نزلاء السجون ويحول دون إعلانهم «الثورة». قبل أيام، اندلع حريق داخل المبنى «دال» في سجن رومية بعد عصيان عدد من النزلاء على خلفية انهيار أحد الموقوفين لعدم سوقه إلى جلسة استجوابه. سريعاً، كبحت القوى الأمنية العصيان ونقلت الموقوف إلى المبنى «واو» حيث النزلاء الانفرادية. بالتالي، يعزو البعض تأخر انتفاضة السجناء إلى الخوف من التعذيب ودخول فرق مكافحة الشغب التي سببت الكسور والأزمات الصحية لعددٍ كبير من السجناء أثناء اقتحامها الأجنحة سابقاً. فيما آخرون واثقون بأن «آية باط» حصلت لإدخال كميات كبيرة من المخدّرات بهدف تخديرهم ومنعهم من العصيان. ويؤكد كثير من السجناء وجود الحبوب المخدّرة بكثرة بين النزلاء ولا سيما في رومية، فيما يتحدّث بعض أهالي سجناء عن شعورهم بعدم اتزان أبنائهم أثناء المشاهدة أو التواصل عبر الهاتف، رغم أن هؤلاء لم يكونوا يتعاطون المخدرات قبل سجنهم.

هكذا، تطبّق الدولة سياسة العصا والجزرة على طريقتها، من دون أن تطرح حلاً جذرياً لأزمة السجناء الذين يقول بعضهم إنهم صاروا يتمنون الموت على «حياة الذل».

يضحك أحد المسؤولين عندما يشير إلى أن هناك موقوفين بسبب غرامة لا تتعدّى الـ100 ألف ليرة، فيما تقدّر كلفة السجين الواحد على الدولة بما لا يقل عن مليون ليرة يومياً بين تأمين المياه والكهرباء والأكل والطبابة والأدوية 25 سجناً (نحو 6 آلاف في رومية الذي لا يتسع لأكثر من 1050 سجيناً) وأكثر من 1500 موقوف في النظارات وقصور العدل وأماكن الاحتجاز التابعة لقوى الأمن الداخلي (تتغيّر هذه الأرقام يومياً)، علماً أنّ أكثر من 30% من نزلاء السجون اللبنانية والنظارات هم من السوريين.

موقوفون بسبب غرامة لا تتعدّى 100 ألف ليرة وكلفة السجين الواحد على الدولة لا تقل عن مليون ليرة يومياً

الاكتظاظ صار مرادفاً لكلمة سجن خصوصاً مع الحديث عن أن النسبة تصل إلى أكثر من 300%. ويروي موقوفون أن بعضهم ينام على طريقة «التسبيح» (على أحد جوانبهم) لأن الأعداد الموجودة في غالبية الزنازين في السجون المركزية تفوق القدرة الاستيعابية. سجن القبة أحد الأمثلة الحية، حيث يصل عدد النزلاء في الغرفة الواحدة إلى نحو 53، ويضم السجن ضعف قدرته الاستيعابية التي لا تصل إلى 600 سجين.

يتحدّث سجناء في رومية عن زنازين هي أشبه بـ«قاووش 7 نجوم» تضم 6 إلى 7 أشخاص، في حين أن زنازين أخرى تضم أكثر من 15 شخصاً. وهذا يحصل في معظم السجون التي تعمل على «تكديس» النزلاء، باستثناء ربما سجن زحلة الذي يُعد أفضل من غيره لكونه أنشئ حديثاً وبالتالي فإن الدخول إليه أسهل وزنازينه أنظف.

التمييز بين السجناء لا يتوقف على الزنازين وحسب. يتحدّث بعضهم عن فوارق اجتماعية وطائفية بين جناح وآخر ومبنى وآخر. هذا تحديداً ما يحصل في رومية الذي يبذل المعنيون جهوداً لإحباط الإشكالات الطائفية داخله. لذلك، صار للسجناء السُنة (بغض النظر عن تهمتهم) مبنى خاص بهم هو «المبنى ب». فيما الغلبة في «الدال» للشيعة مع قلة من المسيحيين، أما «الأحداث» والنظارات الـ6 فـ«يسيطر» عليها المسيحيون، فيما «مبنى المحكومين» موزّع «مناصفة» بين المسيحيين والشيعة.

ينقل سجناء أن الأحوال في «المبنى ب» أفضل من غيرها بسبب الأوضاع المالية الجيدة لبعض نزلائه ما ينعكس على السجناء الآخرين. هذا ما حصل مثلاً في عيد الأضحى، عندما وزّع سجناء المبنى لحوم الأضاحي على الأكثر حاجة منهم فيما يُحرم سجناء المباني الأخرى منذ «أكثر من سنة ونص» على ما يؤكد أحد السجناء. وهو ما ينسحب على معظم السجناء في كل السجون، إذ يتناولون في الغالب صنفاً واحداً من الطعام، خصوصاً أن المسؤولين يمنعون إدخال المواد الغذائية إلى السجون المركزية خوفاً من خلطها بمواد مُخدّرة. وهذا ما يرتّب على الأهالي أعباء مالية كبيرة. يشير أكثر من سجين إلى أن «التروبقة المعتادة» لبنة «منشّفة» وأحياناً «مربّى». لكن كميات «الأرونة الصباحية» (الوجبة) لا تكفي للك أكثر من سندويشة واحدة لأن كمية اللبنة لا تزيد على ملعقتين أو ثلاث، فيما حُرم هؤلاء من الجبنة والبيض. أما الغداء فيتضمّن الدجاج لنحو 3 أيام أسبوعياً، لكن المشكلة تكمن بأن نوعية الأكل رديئة. أزمة الطحين كان لها أيضاً تأثيرها على السجناء الذين بات كل منهم يحصل على رغيفي خبز يومياً بعضها يكون غير طازج، فيما تقتصر الوجبات على الفطور والغداء فقط. في المقابل، يقول أحد المسؤولين إنّ «السجناء يعيشون في أحوال أفضل من تلك التي يعيشها من هم خارج السجن»، مؤكداً أن «نوعية الأكل ممتازة». «الميسورون» من السجناء يشترون المواد الغذائية والخضار من «الحانوت» (دكان السجن). ولكن مع غلاء أسعار السلع وتخفيض معظم الأهل زياراتهم بات هؤلاء يعتمدون على «الأرونة» ويستغنون عن الحانوت بسبب الارتفاع الخيالي لأسعاره والتي تصل إلى ضعفي الأسعار خارج السجن.

يقول أحد السجناء في سجن زحلة إن سعر غالون الزيت سعة 1,5 ليتر أو 2 ليتر يصل سعره إلى 300 ألف ليرة فيما لا يتعدى سعره خارج السجن 120 ألفاً. علماً أن «الحانوت» هو عبارة عن متعهد يؤمن السلع والغذائية ومواد التنظيف، ويتحدث كثيرون عن فساد في المناقصات التي تفوز بها شركات محسوبة على جهات سياسية. غلاء الأسعار دفع بـ«فريد» (اسم مستعار) وزملائه في «القاووش» إلى الاستعاضة عن شراء صناديق المياه من «الحانوت» بعدما وصل سعرها إلى 50 ألف ليرة (5 عبوات كبيرة)، بمياه الحنفيات، علماً أن هذه غير صالحة للاستحمام وتتسبّب بطفرات جلدية وأنواع كثيرة من الحساسية وادت أحياناً إلى انتشار الجرب. يؤكد فريد أنه عند مراجعة «الصيدلية» (مركز الطبابة داخل السجن) يؤكد لنا الأطباء المناوبون أن السبب يعود إلى تلوّث المياه ونوعية الأكل وعدم التعرّض للشمس. ويشرح أنه يقوم بغلي المياه التي يكون لونها عادةً بين بني أو مائل إلى الاحمرار لتخفيف الجراثيم الموجودة فيها، «كما أننا نعمل أيضاً على غليها لفترات أطول حتى نشرب منها»، لافتاً إلى أن الغلي لا يحل الأزمة، إذ بات السجناء يعانون اليوم من نوبات رمل متكرّرة، وهذا ما يعزوه الأطباء إلى المياه الآسنة التي نشربها.

وهو ما ترويه الناطقة باسم أهالي السجناء والعضو في جمعية أهالي لجان الموقوفين في السجون اللبنانية رائدة الصلح، مشيرة إلى أن بعض السجون تعاني دورياً من انقطاع المياه مما يضطر السجناء إلى القيام بتحركات تمرّد. كما يؤكد أحد السجناء في سجن تبنين أن المياه تكاد تكون مقطوعة في معظم الوقت. في المقابل، تنفي المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي هذا الواقع وتلفت على لسان أحد ضباطها إلى أنها متعاقدة مع شركات متخصصة لتأمين المياه في حال انقطاعها، إضافة إلى تركيب فلاتر في الخزانات للتأكد من جودة المياه، نافيةً أن تكون المياه آسنة أو تعتريها أي مشكلة، لافتاً إلى أن لا جرب داخل السجون بل هي حساسيات جلدية ناتجة من قلة نظافة بعض السجناء.

إذا كان السجناء يعانون من انقطاع المياه أسوةً بالمواطنين الذين يتمتعون بحريتهم خارج السجون، فإنهم أيضاً يعيشون على العتمة في معظم الأحيان. وهذا ما يكبّدهم تكاليف مالية إضافية بسبب رمي السلع الغذائية والمأكولات الموجودة في البراد ثم شراء غيرها. يقول أحد السجناء في رومية إن انقطاع الكهرباء «يمتد لساعات طويلة ما يزيد علينا الشعور بالحر خصوصاً أننا مكوّمون في الغرف». فيما يشير موقوفٌ آخر في زغرتا إلى أن السجن يقع تحت الأرض، و«لكم أن تتخيّلوا ماساتنا في الصيف في ظل انقطاع التيار الكهربائي». وهو ما يعانيه أيضاً نزلاء سجن القبة الواقع تحت الأرض أيضاً، والشديد الاكتظاظ، حيث يتحدث السجناء عن وجود «مشكلة كبيرة بسبب انعدام النظافة والروائح الكريهة المنبعثة من المكان». فيما عمد أهالي بعض الموقوفين في «سجن فخر الدين» إلى تأمين المازوت على نفقتهم كي يتمكّن المسؤولون عن السجن من تشغيل المولد الكهربائي لأبنائهم!

(هيثم الموسوي)

التواصل غير الشرعي

التواصل بين الأهالي وأبنائهم في السجون صعبٌ. الأسهل هو «التواصل غير الشرعي». كثيرون هرّبوا هواتف خليوية للاطمئنان إلى عائلاتهم، وبعضهم صارت هواتفهم هي «تجارتهم المربحة»، إذ يؤجرونها مقابل علب دخان أو مال أو غيره. وفيما لا يتوافر أكثر من جهاز تلفون أرضي واحد في كل جناح في رومية، مثلاً، وهي «معطّلة في شكل دائم»، فيما بطاقات «تلكارت» التي تصدرها «أوجيرو» مقطوعة ولا تتوافر إلا بخمسة أضعاف سعرها.

سجناء بلا أحكام

تترك الدولة السجناء «مكدّسين» من دون أن تُقدّم أي حل: لا لأزمة الاكتظاظ في السجون، ولا لعدم قدرتها على تأمين أبسط المستلزمات في ظل الانهيار الاقتصادي، ولا بتلبية مطلب بعض السجناء بتحديد سنوات عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، ما يزيد من أعداد النزلاء إلى أجلٍ غير مسمى، ناهيك عن وجود نسبة غير قليلة من الأجانب الذين انتهت محكوميتهم من دون أن تتمكّن الدولة من ترحيلهم.

بالنسبة إلى أهالي السجناء، «الحل الوحيد هو إصدار قانون العفو العام وخفض السنة السجنية إلى ما دون الـ9 أشهر لمرة واحدة فقط. إذا كانت الدولة غير قادرة على إطعام أبنائنا أو تقديم الطبابة لهم، فليعطونا إياهم». وقانون العفو العام العالق لا يُطرح إلا قبل الانتخابات النيابية قبل أن يعود إلى الظلمة مع إقفال الصناديق. يشير رئيس «جمعية لجان الموقوفين في السجون اللبنانية» دمّر المقداد إلى «أنّنا طرقنا أبواب كل السياسيين. المشكلة طائفيّة. المسيحيون يصرّون على شمله المبعدين إلى فلسطين المحتلة، فيما السنة يعترضون على إقراره بسبب عدم إمكانية شموله المتهمين بارتكاب اعتداءات إرهابية وقتل عناصر أمنية».

أما بالنسبة لبعض النزلاء، فلا يريدون إلا «الخضوع للمحاكمة التي باتت أقرب إلى المستحيلة اليوم في ظل تعذّر سوق الموقوفين إلى المحاكمات بسبب تعطّل آليات القوى الأمنية أو لغلاء أسعار الوقود، إضافة إلى قلة عديد القوى الأمنية والإضرابات المتلاحقة التي حصلت في المحاكم»، على حد قول المحامي محمد صبلوح.

ويؤكد أحد القضاة أنّ تأجيل المحاكمات يعود إلى انخفاض أعداد القضاة وعدم اكتمال تشكيل بعض الهيئات، وكثرة الملفات الواردة إلى القضاة العاملين في مراكز محدّدة، إضافة إلى تباطؤ العمل خلال العطلة القضائية وغياب المكننة في قصور العدل وعدم تدريب العاملين في قصور العدل وغرف القضاة. ولا ينكر أن إهمال عدد كبير من القضاة للملفات وعدم التعامل مع السجناء بإنسانية يؤدي أيضاً إلى تأخير في المحاكمات واكتظاظ في السجون.

تأخير المحاكمات ليس جديداً، ولكن لا يبدو أن الحل آتٍ. إذ إن الأزمة استفحلت أكثر مع تقديم نحو 15 قاضياً استقالاتهم أو إجازاتٍ لأكثر من عام للعمل في الخارج ما يزيد النقص المترتب عن تأخر التشكيلات القضائية وتخرّج أكثر من 80 قاضياً في 3 دورات متتالية من معهد الدروس القضائية من دون أن يتم تشكيلهم. وما يزيد الطين بلة تعمّد العدد الأكبر من القضاة خفض أيام مناوبته في مركز عمله بسبب غلاء أسعار البنزين وتآكل قيمة رواتبهم الشرائية، إذ إن البعض يشرح أنّ راتبه لا يكفي لأكثر من 10 أيام في حال قرّر المناوبة يومياً.

«متعهدو الغذاء» يتراجعون عن إضرابهم

تراجعت الشركات المتعهدة بإمداد السجون في لبنان بالوجبات الغذائية للمساجين منذ يومين عن قرار التوقف عن العمل بسبب عدم تقاضيها مستحقاتها من قبل الدولة اللبنانية منذ 6 أشهر. وكان قرار الشركات الثماني المتعهدة التي تمد كافة سجون لبنان بالمواد الغذائية أن يتسبب بعصيان وحركة احتجاجية داخل السجون.

ويشير أحد المتعهدين طوني إسكندر إلى أن الإضراب الذي ينفذه موظفو القطاع العام حرم الشركات المتعهدة من الحصول على مستحقاتها التي لم تقبضها منذ بداية هذا العام على الرغم من رفع الفواتير بشكل دوري، وهذا يؤثر في قدرة الشركات على الاستمرار في ظل التقلب الدائم لأسعار المواد الغذائية، مضيفاً: «حصلنا على تعهد من قيادة قوى الأمن الداخلي بأن نحصل على مستحقاتنا المالية وعلى ضوئها قررنا استئناف العمل في إمداد السجون بالوجبات الغذائية».

تحقيق

يثبت الزواج المدني «عن بعد»، الذي بدا ينتشر أخيراً، حقيقة لا لبس فيها: أن أحداً لا يمكنه الوقوف في وجه شخصَيْن راغبَيْن في عقد زواج مدني اختياري، كما لا يمكن لـ«انفصام» الشخصية القانونية للدولة، التي تمنع الزواج المدني على الأراضي اللبنانية وتعترف به إن أُبرم في الخارج، أن يستمرّ

الزواج المدنيّ عن بُعد: تحدٍّ لـ«انفصام» الدولة؟

زينب حمّود

ردّاً على معارضة السلطة اللبنانية عقد زيجات مدنية على أراضيها، توجّه الميسورون من أصحاب هذا القرار، على مدى عقود، إلى قبرص وتركيا وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية. تزوّجوا مدنياً ثم سجّلوا زيجاتهم في الدوائر الرسمية اللبنانية. أما غير الميسورين، فمنهم من عقد زيجة مدنية في لبنان بعد شطب القيد الطائفي، فلم تُسجّل إلى اليوم، ليواجهوا خطر إنجاب أولاد «غير شرعيين»، ومنهم من «أرغم» على عقد زواج ديني، أو التخلي عن الزواج ممن يحب لأنه ينتمي إلى ديانة مختلفة عن ديانة الشريك.

> **يعود أوّل زواج مدني عن بُعد إلى 28 تشرين الثاني 2021 وقد سُجّل في لبنان**

هؤلاء قد تتغيّر أحوالهم مع انتشار عقود الزواج المدني «عن بُعد»، والتي حطّمت قيوداً تبدأ من تكاليف الزواج المرتفعة في الخارج ولا تنتهي عند صعوبة الحصول على جوازات سفر للعروسين.

أول زواج مدنيّ عن بُعد

قبل أيام، انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي خبر زواج عمر عبد الباقي ونجوى سبيتي مدنياً، عن بُعد، بالاستعانة بقاضٍ أميركي من ولاية يوتا. تناقلت الصفحات صوراً من حفل زفاف العروسين الذي أقيم في بلدة ضهور الشوير في المتن. خلافاً لما أشيع، لم تكن هذه الخطوة الأولى من نوعها. فأول زواج مدني عن بُعد يعود إلى 28 تشرين الثاني عام 2021، عندما عقد خليل رزق الله وندى نعمة زواجهما عبر تطبيق «زووم» مستعينَين أيضاً بقاضٍ من ولاية يوتا الأميركية.

يروي خليل لـ«الأخبار» كيف وُلدت هذه الفكرة: «أثناء البحث عن بلد غير قبرص وتركيا لعقد زواجنا المدني، بما أنه سبق لنا زيارة هذين البلدين، فوجئنا بخيار جديد لم يكن في الحسبان وهو الزواج أونلاين». فضّلا هذا الخيار «لنكون بجوار الأهل والأصحاب أثناء فرحتنا، وليتسنى في الوقت ذاته لغير المقيمين في لبنان مشاركتنا الفرحة عن بُعد». بعد التأكد من قانونية هذه الزيجة، أرسلا الأوراق المطلوبة إلى ولاية يوتا عبر البريد، وعبره أيضاً حصلا على وثيقة الزواج، أما التوقيع على عقد الزواج فكان افتراضياً. وبعد خمسة أشهر سجّلا زواجهما في الدوائر الرسمية اللبنانية وحصلا على إخراج قيد عائلي.

بعدها، أنشأ خليل وندى موقعاً إلكترونياً باسم Marrycivil.com، وصفحة على «فايسبوك» وأخرى على «إنستغرام» للإجابة عن الأسئلة الكثيرة التي وردتهما، وللردّ على استفسارات الراغبين في تكرار التجربة. يقول خليل: «ساعدنا أكثر من 15 ثنائياً في الزواج المدني عن بُعد، وجميعهم بانتظار تسجيل زواجهم في لبنان». يوضح: «لسنا ضد الزواج الديني ولا نتحدى السلطات السياسية أو الدينية ولا نشجع أحداً على الزواج المدني، إلا أننا نساعد الراغبين في اختياره والعاجزين عن السفر لمختلف الأسباب لتحقيق رغبتهم».

عمر ونجوى

لم تحظَ أولى زيجة مدنية عن بُعد بصخب إعلامي ولا حتى الزيجات التي تلتها، لذا ظنّ كثيرون أن زواج عمر عبد الباقي ونجوى سبيتي هو الأوّل من نوعه. فكرا بالسفر لإتمام زواجهما، لكن «بعدما أتمّنا المال اللازم واجهتنا صعوبة في الحصول على جوازات السفر، ففي أقرب وقت يمكن لنجوى الحصول فيه على جواز سفر، تكون صلاحية جواز سفري قد انتهت» يقول عمر.

ومع ذلك لم ييأس الأستاذان، عمر أستاذ رياضيات ونجوى معلّمة لغة إنكليزية، واستلهما من جلوسهما لساعات خلف شاشة الحاسوب للتعليم «أونلاين» على مدار ثلاث سنوات حلاً لمعضلتهما: «نتزوج أونلاين». أثارت هذه الخطوة استغراب البعض ممن راوها «ولدنة وطيش»، وسخرية البعض الآخر الذين علّقوا في مواقع التواصل الاجتماعي: «بكرا بجيبوا ولادهم أونلاين». لكن عمر ونجوى أكّدا للجميع: «مثلما نخرّج طلاباً عن بُعد من دون أن يروا الجامعة ونعترف بشهاداتهم، نتزوّج كذلك». وأضافا: «الزواج إشهار ونحن أشهرنا زيجتنا، بل صنعنا أُجريت في لبنان من مشكلات، لجهة عدم تسجيلها كما هو حاصل حالياً. لكن ما جرى فعلياً في لبنان هو المراسم الاحتفالية فقط، من دون أي رابط قانوني مع البلد الأمّ. قانونياً، هو زواج معقود في ولاية أميركية تسمح بعقد زيجات عن بُعد. فكيف ستتعامل السلطات اللبنانية معها؟

عمر ونجوى في حفل زفافهما في ضهور الشوير (الأخبار)

لا يخفي وزير الداخلية السابق زياد بارود بدايةً تخوّفه «بعض الشيء» من موقف وزارة الداخلية حيالها، ثم يعود ليطمئن: «سيصعب على الإدارة اللبنانية رفض التسجيل، فهذه الزيجات شبيهة بالزيجات المدنية المعقودة خارج الأراضي اللبنانية». يشرح: «إذا أراد الزوجان أن يسجّلا زواجهما، فسيسلكان المسار القانوني ذاته لدى تسجيل الزيجات المعقودة في الخارج من إرسال الأوراق إلى البعثة الدبلوماسية، ومنها إلى وزارة الخارجية، فالداخلية».

«الأخبار» نقلت مخاوف بارود إلى وزارة الداخلية وسألت عن موقفها من تسجيلها هذه الزيجات، فأحيل السؤال إلى الإدارة العامة للأحوال الشخصية، التي أكّدت أنه «لا يوجد أي مانع قانوني لتسجيل هذه الزيجات، إذا ما استوفت الشروط المطلوبة، وهي أن يكون الزوجان قد أتمّا سن الرشد القانوني، وأن يكون الزواج قد عُقد أمام سلطة مختصة، وأن يكون الزوجان غير متزوجين، وأن يكون الزواج قد عُقد خارج الأراضي اللبنانية».

هل تُسجّل الزيجات عن بُعد؟

تختلف الزيجات المدنية الأخيرة التي عُقدت افتراضياً عن غيرها. فهي، ظاهرياً، معقودة في لبنان، ما قد يعرّضها لما تواجهه العقود التي «إذا مش بكرا، اللي بعده أكيد».

> **اللامساواة: زيجات غير مسجّلة**

في ظلّ تجميد أيّ محاولة لإقرار قانون للزواج المدني، حاول لبنانيون اجتراح حلول لهذه المشكلة مستفيدين من تعميم صدر في شباط عام 2009 يعطي الحق لمن يرغب في شطب القيد الطائفي من سجلّات الأحوال الشخصية. أمر أتاح تسجيل أول زواج مدني في لبنان عام 2013 بين خلود سكرية ونضال درويش عقده الكاتب العدل جوزيف بشارة. كرّت من بعدها سُبحة الزيجات المدنية في لبنان لتصل إلى أكثر من 50، سُجّل منها 13 فقط في عهد وزير الداخلية السابق مروان شربل. ومع وصول الوزير السابق نهاد المشنوق إلى الوزارة، أعيد دفن الزواج المدني في لبنان لرفضه توقيع عقودها. وعلى نهجه سار كلّ من الوزيرة ريّا الحسن التي أعادت فتح الملف وأغرقت اللبنانيين بالوعود للإفراج عن العقود المكدّسة في أدراج المديرية العامة للأحوال الشخصية من دون أن تفي بها، ثم الوزير السابق محمد فهمي، وصولاً إلى وزير الداخلية الحالي بسام المولوي.

ما سبق يضرب مبدأ المساواة في التعاطي مع اللبنانيين. فكيف تُسجَّل 13 زيجة مدنية ولا تزال تصدر إخراجات قيد عائلية لأصحابها، ويضاف الأطفال الحديثو الولادة إلى السجلّ العائلي لذويهم، ولا تُسجَّل الزيجات التي تبعتها، وكان آخرها زواج المحاميين عبدالله سلام وماري جو أبي ناصيف اللذين لم يُسجّل زواجهما وحُرما من إخراج قيد عائلي؟

عن ذلك يجيب بارود: «لم يكن أمر تسجيل الزيجات الـ13 سهلاً أبداً، بل جاء نتيجة استشارات، والهيئة الاستشارية العليا في وزارة العدل أعطت رأياً إيجابياً للتسجيل في ذلك الوقت. ما حصل بعدها هو تبدّل الوزارات وبروز مواقف سياسية مضادّة وضغوطات لوقف الزيجات المدنية وهذا مستمرّ إلى الآن». ويلفت بارود إلى أن «تسجيل هذه الزيجات لا يحتاج إلى توقيع الوزير وإنما هو أبسط من ذلك، ويمرّ في المديرية العامة للأحوال الشخصية، لكن من الواضح أن وزراء الداخلية المتعاقبين عمّموا على الأحوال الشخصية عدم تمريرها».

تقرير

المركز الوطنيّ للبحوث: يمكنكم السّباحة... وتناول السمك

فوّاز بزي

65 % من الشاطئ اللبناني صالحة للسباحة، رقم صادم بإيجابيته. «هذه معطيات علمية وأرقام تستند إلى أبحاث حقيقية لا تشبه السكوبات الإعلامية» حسب كلام الأمينة العامة للمجلس الوطني للبحوث العلمية تمارا الزين، التي توضح أن «السكوب يقوم على فحص عيّنة واحدة، والتطبيل بالنتيجة على أنّها حقيقة مطلقة»، أما البحث العلمي فيحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير.

يقوم مركز علوم البحار في المجلس برصد 37 نقطة مرجعية على طول الشاطئ اللبناني من أقصى الشمال في عكار وصولاً إلى الناقورة جنوباً. تؤخذ العيّنات على مدار السّنة وفقاً لمنهجية علمية. وبناءً على المعلومات الواردة من المسوحات التي يجريها، ينشر المركز تقارير سنوية حول «الواقع البيئي للشاطئ اللبناني». ولهذه الغاية عُقد مؤتمر صحافي أمس لنشر التقرير السّنوي الثامن والثلاثين، في حضور وزيري البيئة والزراعة ناصر ياسين وعباس الحاج حسن، وعدد من الباحثين العاملين بصمت، والذين يحاولون اليوم إخراج صوتهم إلى ما وراء أسوار المركز.

أين نسبح؟

النقاط المرجعية المختارة للقيام بالأبحاث تتضمّن: مواقع المسابح الشعبية، الشواطئ الصخرية والرملية، بالإضافة إلى نقاط قريبة من المعامل ومصبّات الصرف الصحي. أما الهدف، فتحديد التلوّث الشاطئي وأثره على الصحة العامة. وعليه، تمّ تقسيم الشاطئ اللبناني إلى ثلاث مناطق: جيدة وملائمة للسّباحة، حذرة وغير مأمونة، وصولاً إلى المؤذية والتي لا تصلح للسباحة.

الفحوص التي أجريت للمياه بيولوجية وتركز على «البكتيريا البرازية» الناتجة عن التخلّص من مياه الصرف الصحي وعصارة المكبّات في البحر. هنا استعرض مدير مركز علوم البحار ميلاد فخري نتائج الدراسة التي صنّفت 24 موقعاً بحرياً تحت خانة «الملائم للسباحة». غابت بيروت تماماً عن هذه المواقع باستثناء منطقة ضيقة تقع في عين المريسة وتحديداً بين «مرفأ الصيادين والريفييرا». أمّا المواقع غير المأمونة، فـ«يمكن السباحة فيها بحذر»، ووجب تحديدها كي يعرف المواطن «السبب إن أصيب بمرض ما» على ما يؤكّد فخري. المفاجئ أنّ هذه المواقع غير المأمونة مصنّفة كمسابح خاصة في طرابلس والبترون (شاطئ البصة)، أما المواقع «الأكثر تلوثاً»، وغير الصالحة نهائياً للسباحة، فهي المسابح الشعبية في طرابلس، جونيه، بيروت، الرملة البيضاء كما شاطئ المطاعم في صور!

> **صُنّف 24 موقعاً بحرياً من أصل 37 تحت خانة الملائم للسباحة**

ماذا ناكل؟

المركز الوطني لعلوم البحار لم ينسَ الإشارة إلى الأسماك. «إنّها آمنة، ويمكن أكلها، وبعيدة عن مصبّات الصرف الصحي» يقول فخري. و«لكن» يجب الانتباه إلى سمكة «النفيخة». السمّ موجود في كلّ أعضائها، بنسب متفاوتة، يقول وهو يعرض صوراً تظهر بيعها مع أنواع أخرى من السمك، مطالباً بلفت نظر بعض أصحاب المسامك والصيادين إلى خطرها. أما قناديل البحر، فـ«لا داعي لتضخيم الأمر كثيراً، تكاثرها طبيعي». التيارات البحرية الطبيعية تحملها من البحر الأحمر صوب شواطئ منطقتنا في لبنان وفلسطين. وتختلف كميّتها باختلاف العوامل الطبيعية المسيطرة.

الـ«لكن» تتوسّع إذا ما أدخلنا عناصر جديدة لرصدها: البلاستيك، ولا نقصد به النفايات المنتشرة على الشواطئ، بل نتكلم عن «قطع الميكروبلاستيك». لا يتجاوز حجم هذه الملوّثات الميكرومتر الواحد، أي واحداً على مليون من المتر، يأكلها السمك بغير قصد فتتراكم في لحمه، ونأكل السمك بدورنا فيتراكم في أجسادنا. الأمر هنا على درجة عالية من الخطورة لما قد يتسبّب به من أمراض مزمنة كالسرطانات، ونسبة هذه الملوّثات في مياهنا عالية جداً.

لا فحوصات كيميائية

الإيجابية النسبية التي خرج بها المؤتمر الصحافي لا تلغي السلبيات، إذ تشكو الزين من احتجاز «أموال الأبحاث الواردة من الخارج في المصرف المركزي». هذا الأمر يؤدي إلى تعطيل أبحاث وفحوصات هامة جداً تتعلّق بسلامة المياه من الناحية الكيميائية، ذلك أنّ كلّ ما ورد سابقاً لا علاقة له بما قد تحتويه المياه من ملوّثات كيميائية عضوية تنتج عن 12 نقطة تفريغ للنفط أمام الشواطئ اللبنانية. في هذه النقاط ترسو السفن المحملة بالمشتقات النفطية وتُفرّغ في خزانات الشركات، مع ما يرافق هذه العملية من تسرّبات نفطية، بالإضافة إلى قيام سفن بعمليات «شطف» لعنابرها من بقايا مواد كيميائية في المياه اللبنانية. أمّا تحاليل المعادن الثقيلة (رصاص، نحاس، كادميوم...) فتشير إلى معدّلات تتناسب مع المعايير العالمية، مع تسجيل استثناءَين: الأوّل في منطقة الدورة (بيروت) إذ أظهرت الفحوصات ارتفاعاً في مستوى الكادميوم والرصاص، والثاني في شمال صور وعكار بمعدّلات رصاص مرتفعة. يُذكر أن تأثير هذه المعادن الثقيلة المباشر على صحة الإنسان مشابه لتأثير قطع الميكروبلاستيك التي تتناولها الأسماك.

الشواطئ الشعبية غير صالحة للسباحة (هيثم الموسوي)

علّة صوتك

الإضراب المفتوح خطوة نقابية بامتياز

محمد قاسم*

تحوّل موظفو القطاع العام، في الملاك والأسلاك العسكرية في الخدمة والمتقاعدين المدنيين والعسكريين والمتعاقدين، إلى طبقة معدومة باتت تفتقر إلى رغيف الخبز بعد انخفاض القدرة الشرائية لرواتبهم وأجورهم أكثر من 20 ضعفاً. ومن المتوقع أن تتضاعف قيمة هذه الرواتب، في حال تنفيذ مرسوم المساعدة الاجتماعية بقيمة راتب شهر بدل نصف شهر. لكن، رغم هذه الزيادة تبقى رواتب الموظفين هي الأدنى في العالم، بحيث تتساوى والرواتب المعتمدة في أنغولا وسيريلانكا وأفغانستان.

يمكن هنا عرض بعض المطالب الأساسية التي على أساسها فُتح الإضراب:

- تحويل الرواتب على أساس دولار 1500 ليرة وضربه بـ8000، بما يعيد 31.5% من القدرة الشرائية للرواتب، أي أقلّ من ثلث قيمة رواتب عام 2019.
- توفير اعتمادات مالية كافية لتعاونية الموظفين وصناديق التعاضد لرفع تعرفاتها بما يوازي الأكلاف الطبية والدوائية والاستشفائية والخدماتية التي يتكبّدها المستفيدون من تقديماتها
- إقرار بدل نقل أو ليترات بنزين تغطي كلفة الانتقال من وإلى مراكز العمل.

هذه المطالب، بحدّها الأدنى، تطال الملاكات الوظيفية المدنية والعسكرية والمتعاقدين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين. أما الحقائق التي تدحض تذرّع عجز السلطة تنفيذ هذه المطالب فيمكن ذكر بعضها:

- كانت كلفة الرواتب توازي 12 ألف مليار ليرة، أي حوالى 8 مليارات دولار على سعر 1500 ليرة، وأصبحت اليوم 400 مليون دولار على سعر 30 ألف ليرة.
- مع إقرار مساعدة اجتماعية، بقيمة راتب عن كلّ شهر، يصبح إجمالي كلفة الرواتب 24 ألف مليار، أي ما يوازي 800 مليون دولار سنوياً، بحيث تبقى الخسارة عشرة أضعاف قيمة الرواتب.
- تجاوز التضخم 1000%، بينما زادت أكلاف الأسرة الشهرية أكثر من 20 ضعفاً.
- أما في حال أقرّت الحكومة تحويل الرواتب على دولار 8000 ليرة فتصبح كلفة الرواتب أقلّ من مليار ونصف المليار دولار في السنة.
- تجاوز حجم الدعم المهدور والمنهوب وعمليات تثبيت سعر الدولار منذ عام 2019 أكثر من 29 مليار دولار، أي ما يوازي كلفة الرواتب المطلوبة لعشرين سنة.

أما آلية تغطية أكلاف الرواتب المطلوبة فيكفي اعتماد تدابير فورية وسريعة بتعديل بعض الرسوم التي لا زالت تتقاضاها الدولة، ولأسباب مجهولة، على أساس 1500 ليرة للدولار وفي مقدّمها:

- رسوم الطائرات والمسافرين والمنطقة الحرة وقاعة الشرف والترانزيت ورسو السفن والتفريغ والتحميل على المعابر الحدودية، ورسو السفن واليخوت وغيرها الكثير والتي وحدها إذا حولت على دولار 8000 ليرة يمكن أن تؤمن أكثر من ثلاثين ألف مليار ليرة سنوياً.
- زيادة الرسوم على استثمار الأملاك البحرية والنهرية واستعادة الأموال المهربة والمنهوبة.
- إقفال مزاريب الصفقات والسمسرات.
- اعتماد الرقابة والمحاسبة العمومية والمناقصات الشفافة.

هذه النماذج ليست حلولاً تعجيزية أو مستحيلة، بل في متناول يد السلطة عندما تقرّر، وتحصيل مداخيلها ممكن وبسرعة فور إقرارها ووضعها موضع التنفيذ.

أما الإضراب العام المفتوح الذي ينفذه موظفو القطاع العام فيمكن تظهير مواقف فئات ثلاث حوله:

- فئة قليلة جداً من المستفيدين والمحسوبين على المرجعيات السياسية لم تكن أساساً مع الإضراب، ووقفت في وجهه ولم تتمكن من تغيير القرار بتنفيذه.
- فئة أخرى، قليلة أيضاً، تعتبر أن إقرار مساعدة بقيمة راتب شهر تكفي للتراجع عن الإضراب، ولكنها لم تعبّر عن ذلك علناً.
- أما الأكثرية الساحقة من الموظفين، فتعتبر أن ما أقرّته اللجنة الوزارية، والذي اقتصر على المساعدة الاجتماعية بقيمة راتب شهرياً، وهو تحصيل حاصل وارد في الموازنة العامة لا تغني عن جوع أطفالهم وأنينهم، وتجدّدهم برداً من دون تدفئة، ولا تحميهم من مخاطر المرض وفواتير المستشفيات والصيدليات.

كما أن اللجنة الوزارية تجاهلت كلياً زيادة موازنات تعاونية الموظفين والصناديق الضامنة لرفع تعرفاتها بما يفاقم المعاناة الصحية والاستشفائية القاتلة والمذلّة. وصولاً إلى موت الموظفين والمتقاعدين وعائلاتهم على أبواب المستشفيات والصيدليات.

كما أن الزيادة التي أقرّتها لبدل النقل كانت قاصرة جداً عن توفير أكلاف المحروقات، أو الانتقال التي يتكبّدها الموظفون ذهاباً وإياباً إلى مراكز عملهم.

في الخلاصة، إن الإضراب المفتوح للموظفين في القطاع العام يشكل صرخة محقة وعالية النبرة في وجه السلطة، وتعبير صادق عن وجع ومعاناة وإجحاف بحقهم بتوفير الحد الأدنى الضروري لاستقرارهم الوظيفي والحياتي والاجتماعي. وعليه، نؤكد دعمنا الكامل لتحرّكهم ولأي خطوة أو موقف تتخذه الرابطة لتحقيق المطالب الأساسية التي ترفعها، خصوصاً أنها مطالب موحدة لجميع الموظفين والقوى العسكرية والأمنية والمتقاعدين والمتعاقدين في الأسلاك كافة.

في الموقف، أمام هذه التحديات الكبرى التي تواجهها رابطة موظفي الإدارة العامة والضغوط التي يواجهها الموظفون، نرى أهمية وضرورة أن تترجم اتحادات نقابات وروابط الأساتذة والمعلمين والمصالح المشتركة والبلديات في الملاك كما المتقاعدين في الأسلاك التعليمية والإدارية والعسكرية مواقفهم المؤيدة للإضراب بابتداع أشكال للتضامن والدعم لهذا التحرّك ومن بين هذه الخطوات:

أ- إصدار بيانات تضامن وتأييد ودعم بهدف تخفيف الضغوط التي تمارس على الموظفين وهيئتهم النقابية.

ب- عقد اجتماع موسع للهيئات النقابية كافة لتنسيق الخطوات الضرورية لتحقيق المطالب ودعوة مشتركة لعقد مؤتمر صحافي موحد تطرح خلاله رابطة الموظفين المطالب والأسباب الموجبة لرفض عروض اللجنة الوزارية ومبرّرات استمرار الإضراب، كما ليعبر خلاله ممثلو الهيئات عن مواقفهم التضامنية مع الرابطة والموظفين.

ت- التحضير لمؤتمر وطني تضامني واسع خلال الأسبوع القادم في إحدى القاعات العامة لتحصين هذا التحرك النقابي المشرف وتوفير الغطاء الوطني والشعبي له.

ختاماً، يبقى إضراب الموظفين شمعة مضيئة في ليل الحركة النقابية التي لو تصدّت للسياسات النقدية وعمليات الهدر والصفقات والسمسرات ومارست دورها بإرادة نقابية وطنية لما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم من تراجع لمداخيل اللبنانيين لأكثر من عشرين ضعفاً، ولما تجاوز التضخم الألف في المئة، والحدّ الأدنى للأجور دون المائة دولار شهرياً.

*نقابي

سوريا

قمّة طهران تثمر في إدلب: تحضيرات تركيّة لفتْح «M4»

لم تكد ساعات تمضي على انتهاء قمّة طهران، التي احتلّ الملفّ السوري حيّزاً رئيساً منها، حتى بدأت تركيا سلسلة خطوات على الأرض تمهيداً لفتح طريق حلب - اللاذقية، ضمن مقايضة أوّلية تشمل تسليماً جزئياً لمنبج وتل رفعت للجيش السوري. وعلى رغم تواضع الإجراءات المتّصلة بتلك المقايضة إلى الآن، إلّا أن من شأنها، إذا ما آلت إلى نهايتها، ولم تفلح الولايات المتحدة في عرقلتها، أن تُحقّق انفراجة جزئية في الملفّ الإدلبي الشائك، وأن تؤدّي إلى إعادة تشغيل أحد أبرز الطرق الاستراتيجية (M4) في سوريا

تعهّد أردوغان خلال قمّة طهران ذكر إدلب والتشديد على ضرورة الإبقاء على الهدوء فيها (أ ف ب)

دمشق - **الأخبار**

تُعتبر إدلب، أكبر المعاقل التي تتجمّع فيها الفصائل المتشدّدة في سوريا في ظلّ سيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) عليها، أحد أكثر الملفّات إشكالية بين كلّ من تركيا من جهة، وإيران وروسيا من جهة أخرى. وقد حاولت أنقرة، على مدار الأعوام الأربعة الماضية، المماطلة في معالجة هذا الملفّ، وتثبيت أمر واقع لصالحها، بالتوازي مع عمليات تبييض لصفحة «جبهة النصرة» تستهدف إعادة تصديرها على أنها فصيل معتدل، ضمن معادلة تشابكت فيها مجموعة من العوامل. وتفرض اتفاقات سوتشي الموقّعة بين روسيا وتركيا عام 2018، ومتمّمتها عامَي 2019 و2020، على أنقرة، فتح طريق حلب - اللاذقية (M4)، وعزْل الفصائل الإرهابية، مقابل إبعاد «خطر الأكراد» في الشمال والشمال الشرقي من سوريا مسافة 30 كلم عن الحدود التركية، وهو ما تعهّدت روسيا بتنفيذه. غير أن التسويف التركي في تنفيذ تلك الالتزامات، التي ظلّت محدّدة بجدول زمني واضح بعد كلّ لقاء بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب إردوغان، دفع الروس إلى الردّ بالمثل والمماطلة في حلّ قضية الأكراد، على الرغم من تنشيط دوريات المراقبة المشتركة.

وتعمّد الرئيس التركي، في كلمته التي ألقاها خلال قمّة طهران وفاقت بطولها كلمتَي الرئيس الروسي ونظيره الإيراني، ذكر إدلب في أكثر من موقع. كما تعمّد التشديد على ضرورة الإبقاء على الهدوء فيها، مشيراً إلى أن بلاده «تتفهّم مخاوف جميع الأطراف حول الوضع هناك، لكنها تبذل جهوداً كبيرة في المنطقة وتقدّم الدعم للنازحين على الحدود من دون دعم من دول أخرى». وسبق لإردوغان أن جادل، خلال لقاءات سوتشي السابقة، بالمسائل نفسها، وعلى رأسها وجود أكثر من 500 ألف مخيّم تضمّ مئات الآلاف النازحين في ريف إدلب وقرب الحدود مع تركيا، الأمر الذي يمثّل، وفق الرئيس التركي، تهديدات بموجات لجوء جديدة إلى بلاده لا يرغب فيها، في الوقت الذي يحاول فيه أصلاً التخلّص من اللاجئين الموجودين لديه عبر بناء تجمّعات سكنية لهم قرب الشريط الحدودي، من أجل إعادة توطينهم.

وبالتوازي مع عقد قمّة طهران، وفي اليوم التالي لها، زار وفد أمني وعسكري تركي مناطق عدّة في إدلب، حيث أجرى سلسلة من اللقاءات، بعضها مع ممثّلين عن سكّان قرى على خطّ التماس في جبل الزاوية، حيث يمرّ طريق حلب - اللاذقية. وبحسب مصادر تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الوفد طلب من الأهالي الاستعداد للعودة إلى قراهم، وسط وعود بمنْع تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية خلال الفترة المقبلة، بالإضافة إلى أخرى بتحسُّن اقتصادي كبير، حيث سيتمّ فتح طريق «M4»، ومجموعة من المعابر الاقتصادية التي تربط بين إدلب بشكل عام ومناطق سيطرة الحكومة، مع ضمانات باستمرار وصول المساعدات إلى تلك القرى بدلاً من المخيمات. ونقلت المصادر أن الوفد أكّد أكثر من مرّة أن «ملفّ إدلب لن ينزلق إلى العسكرة»، وأنه «بات مرتبطاً بالحلّ السياسي»، لافتةً إلى أن الوفد أجرى لقاءات مغلقة مع «هيئة تحرير الشام»، تسرّب عنها وجود أوامر تركية واضحة لـ«الهيئة» بضبْط محيط الطريق، ومنْع أيّ محاولات من فصائل منفلتة لعرقلة الاتفاق، ومتابعة العمل على إزالة مظاهر التشدّد. وكان أبو محمد الجولاني، زعيم «النصرة»، بدأ، قبل مدّة، بهذه المهام بالفعل، عبر زيارات لقرى تشكنها أقلّيات، آخرها زيارة لقرية تقطنها عائلات مسيحية لتطمين الأهالي وإزالة مخاوفهم من «الهيئة»، وذلك بالتوازي مع إدخال تعزيزات عسكرية تركية إلى نقاط تمركز القوات التركية في جبل الزاوية. غير أن الجهود التركية لا يبدو أنها تمكّنت حتى الآن من ضبط الأمن، حيث سُجّلت خلال الساعات الماضية عدّة خروقات لوقف إطلاق النار من طرف الفصائل المسلّحة، بالإضافة إلى محاولة شنّ هجمات بطائرتَين انتحاريتَين على قاعدة حميميم الروسية في جبلة.

> **ترى موسكو في فتح طريق حلب - اللاذقية خطوة مقبولة ضمن الظروف الحالية**

ويبدو، حتى الآن، أن ثمّة قبولاً، على مضض، من قِبَل موسكو، التي ترى في فتح طريق حلب - اللاذقية، والمتأخّر نحو أربع سنوات عما اتُّفق عليه، خطوة مقبولة ضمن الظروف الحالية، في وقت ينصبّ فيه اهتمام الدول الثلاث (إيران وروسيا وتركيا) على زيادة الضغوط لإخراج القوات الأميركية من الشمال الشرقي من سوريا، وهي الأرضيّة المشتركة التي بنت عليها إيران قمّتها، وحاولت ترسيخها كونها قد تساهم في فتح الأبواب المغلقة بين دمشق وأنقرة. وبشكل عام، يمكن القول إن الرئيس التركي نجح، إلى حدّ ما، في تجميد ملفّ إدلب، وتجاوُز المعادلة الروسية التي تربط بين منبج وتل رفعت من جهة، وإدلب من جهة ثانية، عبر خطوات صغيرة في الأخيرة مقابل تسليم الأولَيين للجيش السوري. ومن شأن ذلك أن يؤدّي، في حال تمّت الخطوات المتّفق عليها، ولم تنجح المساعي الأميركية القائمة في عرقلتها عبر الضغط على «قسد» ومنعها من تسليم المدينتَين، إلى تحقيق انفراجة جزئية في الملفّ الإدلبي الشائك، بالإضافة إلى فتح أحد أبرز الطرق الاستراتيجية (M4)، والذي يمتدّ من أقصى الشرق السوري مروراً بحلب وصولاً إلى الساحل السوري، علماً أن الخطّة الروسية، التي أبلغها قائد القوات الروسية في سوريا، الكسندر تشايكو، لممثّلي «قسد»، خلال لقاء في القامشلي قبل يومين، تقضي بأن تنسحب قواتها من الشريط الحدودي إلى ما بعد الطريق، على أن يتسلّم الجيش السوري المنطقة بما فيها «M4».

اليمن

الملفّ الإغاثي في سوريا أصبح في مواجهة معادلة صعبة (أ ف ب)

تمكّنت صنعاء من الحصول على تعهّدات جديدة من «الخُماسية الدولية» بالدفع في اتّجاه حلحلة الملفّ المرتبط بصرف رواتب موظّفي الدولة، والمتوقّفة منذ سبع سنوات. إلّا أن هذه التعهّدات، والتي تأتي في إطار اهتمام الأطراف الغربية بإبقاء الهدنة سارية في اليمن، لا تُرافقها أيّ اختراقات في ملفّات أخرى وعلى رأسها فتْح الطرقات والمعابر والذي يُعدّ حيوياً لاتفاق وقف إطلاق النار، ما يعني أن التمديد المأمول غربياً لن يكون سهلاً وبمتناول اليد، ما لم يتمّ إحداث تغييرات كفيلة بطمأنة صنعاء

حلحلة في ملفّ الرواتب: بوّابة إلى تمديد الهدنة؟

صنعاء - **رشيد الحداد**

أفادت مصادر سياسية مطّلعة في صنعاء، «الأخبار»، بوجود تقدّم بشأن صرف مرتّبات موظّفي الدولة في اليمن، وأصفة الاجتماع الأخير لـ«الخُماسية الدولية» (تضمّ إلى جانب أميركا وبريطانيا والسعودية والإمارات، سلطنة عُمان)، والذي انعقد قبل أيام في السلطنة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، بهدف بحْث تمديد الهدنة الإنسانية والعسكرية ستّة أشهر إضافية، بـ«المثمر». وأشارت المصادر إلى أن قيادة صنعاء رفضت مطلب تمديد الهدنة بشكلها الحالي، ووضعت عدداً من الشروط التي تتعيّن تلبيتها لقبول التمديد، ومن بينها صرف رواتب الموظّفين. وأوضحت أن قائمة الشروط تلك شملت، أيضاً، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، وتثبيت وقف إطلاق النار، والتوقّف عن احتجاز السفن وعرقلة وصولها إلى ميناء الحديدة، ورفع معدّل الرحلات التجارية الجوّية من مطار صنعاء، وفتح مسار الرحلات المغلق بين صنعاء والقاهرة، مستدركةً بأن «الرباعية الدولية» وافقت فقط على مطلب صرف الرواتب، وهو ما أعلنته في البيان الصادر عنها، والذي شدّد على ضرورة أن «تستخدم جميع الأطراف العوائد، بما في ذلك عوائد ميناء الحديدة، لدفع الأجور»، في ما يُعدّ موقفاً غير مسبوق.

ويرى مراقبون أن هذه الموافقة تأتي تحت ضغط الحاجة إلى استقرار سوق الطاقة، في ظلّ ارتفاع مخاوف الدول الكبرى من تجدُّد المواجهات عقب انتهاء الهدنة، بما في ذلك من مخاطر على إمدادات النفط إلى الأسواق الدولية، كونه سيعيد منشآت النفط السعودية والإماراتية إلى دائرة الاستهداف. وفيما يتركّز الحديث عن التمديد في طرف التحالف السعودي - الإماراتي وحلفائه، وخصوصاً أميركا صاحبة المصلحة فيه، لا يزال موقف صنعاء غير واضح أو محسوم، علماً أن أحد أهمّ بنود اتفاق وقف إطلاق النار، والمتمثّل في فتح الطرقات والمعابر، لم يجد سبيله إلى التنفيذ حتى الآن، بينما امتنعت الحكومة الموالية لـ«التحالف» عن التعليق على بيان «الخُماسية» بخصوص المرتّبات. وفي هذا الإطار، تُقدّر مصادر اقتصادية في العاصمة اليمنية أن عملية الصرف لن تكون ميسّرة، نظراً إلى الانقسام النقدي بين صنعاء وعدن، والفارق الكبير الذي يتجاوز 50% في القيمة الشرائية للعملة الجديدة المطبوعة من دون غطاء، والتي تستخدمها الحكومة الموالية لـ«التحالف»، مشدّدة على أن «إنجاز هكذا خطوة يتطلّب توحيد البنك المركزي وتوحيد السياسة النقدية».

وإذ يُتوقّع أن تشهد صنعاء، خلال الفترة المقبلة، حراكاً دبلوماسياً نشطاً، من بينه زيارة وفد عُماني، وكذلك عودة المبعوث الأممي، هانس غروندبرغ، لإجراء مباحثات حول تمديد الهدنة، لا يزال التقدير لدى حركة «أنصار الله» بأن «تعامل دول العدوان ينمّ عن استهتار واستكبار»، على حدّ تعبير الناطق باسم الحركة، محمد عبد السلام، الذي أشار إلى أن «ما تمّ من الرحلات 18 رحلة فقط من إجمالي 32 رحلة متّفقاً عليها، وتفعيل وُجهة واحدة وتعطيل أخرى، والسفن يتمّ حجزها لأكثر من 20 يوماً ما يضاعف التكاليف، ووصل منها فقط 24 من أصل 36 سفينة يُفترض بها أن تصل». وفي هذا الاتّجاه أيضاً، يشدّد مستشار «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء، محمد طاهر أنعم، في حديث إلى «الأخبار»، على أن «الرواتب تمثّل جزءاً من جوهر المشكلة اليمنية، إلّا أن أصل المشكلة هو الاحتلال والتدخّل الخارجي الذي يضع العوائق أمام أيّ حلول يمنية بمحاولة فرض المرجعيات الثلاث التي أصبحت غير قابلة للتطبيق»، مضيفاً أن «المشكلة في حصار لئيم يسرق ثروات اليمن، ويمنع التجارة الحرّة في الموانئ ودخول جميع الطائرات والسفن والسيارات والمسافرين من دون قيد أو شرط، كما يمنع تعويضات بمئات مليارات الدولارات وإعادة بناء البنية التحتية ودعم الاقتصاد الذي أفسدوه»، محذّراً من «مؤامرة دولية تهدف إلى تفتيت اليمن إلى كانتونات متهادنة مؤقّتاً تحت شعار تجديد الهدنة».

قضية

برامج المساعدات الأممية: للمسؤولين «خمس نجوم» ... وللسوريين الفتات

في وقت تتعمّق فيه معاناة السوريين جرّاء التدهور الحاصل في الأوضاع الاقتصادية وتراجُع قيمة المساعدات الدولية، تتكاثر علامات الاستفهام حول الإنفاق الأممي على مشروعات الاستجابة الإنسانية، ولا سيما في ما يتعلّق بالتكاليف الإدارية واللوجستية للمنظّمات الدولية. وعلى خلفيّة ذلك، تتزايد المطالبات بتخفيض تلك التكاليف لصالح تحسين تمويل القطاعات الأخرى، المرتبطة بالفعل بتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر السورية

زياد غصن

مع تعاظُم المخاوف حيال التأثيرات المحتملة لتراجع قيمة الدعم الدولي المُقدَّم سنوياً للسوريين المتضرّرين من الحرب، فإن الأولوية لم تَعُد فقط لتصحيح آليات الاستهداف وبرامجه، التي تعتمدها المؤسّسات الأممية والدولية في توزيعها المساعدات الإغاثية، وإنّما باتت الحاجة ملحّة اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، إلى مراجعة فعالية الإنفاق، خصوصاً في ظلّ الارتفاع غير المبرّر في التكاليف الإدارية واللوجستية على حساب المساعدات التي تصل إلى الأسر المحتاجة.

وتسبّبت صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي تُواجهها مناطق البلاد المختلفة، خلال العامَين الأخيرَين، بحدوث زيادة كبيرة في معدّلات الفقر وانعدام حالة الأمن الغذائي بين الأسر. وعلى هذا، فإن الملفّ الإغاثي في سوريا أصبح في مواجهة معادلة صعبة، أحد طرفيها يكمن في انخفاض قيمة الدعم الدولي مقارنةً بالسنوات السابقة، وذلك نتيجة عدّة عوامل من بينها الأزمة الأوكرانية وتداعياتها؛ فيما الطرف الآخر متمثّل في زيادة عدد الأسر والأفراد المحتاجين.

نفقات تزداد سنوياً

ما خرج به مسح الأمن الغذائي الأخير من نتائج، لجهة وجود انحرافات في توزيع المساعدات الإغاثية، لم يكن مفاجئاً في ضوء المشاهدات الشخصية واليومية للعاملة من الناس، لكن لم يتوقّع أحدٌ ربّما أن تكون نسبة تلك الانحرافات كبيرة إلى هذا الحدّ. مثلاً، بحسب تلك النتائج، فإنه من بين الأسر التي تلقّت مساعدات من الأمم المتحدة ومنظّمات دولية، سُجّلت نسبة 9,3% فقط لمن تعاني منها من انعدام شديد في أمنها الغذائي، في حين يُفترض أن تكون نسبتها هي الأعلى باعتبارها الأكثر حاجة، وإذ ينسحب هذا الخلل على جميع أشكال ومصادر المساعدات: حكومي، غير حكومي، «هلال أحمر»، وغير ذلك، فهو يصبح أكثر فجاجة مع وجود مفارقتَين أساسيتَين: الأولى تتمثّل في المعطيات الإحصائية الرسمية، التي تؤكد أن 4,1% من الأسر الحاصلة على مساعدات أممية عام 2020 كانت آمنة غذائياً، وتالياً فهي لم تكن بحاجة إلى هذه المساعدات أو بالأحرى يُفترض ألّا تكون مستهدَفة بها؛ والثانية تكمن في حجم ما يتمّ إنفاقه سنوياً من قِبَل منظّمات الأمم المتحدة على تنفيذ ما بات يُعرف بخطّة الاستجابة الإنسانية من خدمات عامة وتنسيق، ودعم لوجستي، رواتب وتعويضات للعاملين، وغيرها.

وتسود قناعة لدى كثيرين بأن هذه النفقات مبالَغ فيها، بالنظر إلى مقرّات الإقامة الفندقية، واسطول السيارات الموضوع في الخدمة، ومظاهر أخرى. ولا تأتي البيانات الأممية إلا لتعزّز القناعة المُشار إليها؛ إذ بحسبها، فإن نسبة التغطية لقطاع التنسيق، والذي هو قطاع إداري لا يتعلّق بالإنفاق المباشر على الاحتياجات الإنسانية، وصلت في عام 2013 إلى 117% من إجمالي التمويل المطلوب له، كما وبلغت نسبة تغطية قطاع الاتصال والطوارئ 93%، والحال نفسه ينسحب على قطاع اللوجستيات والذي بلغت نسبة تغطيته أيضاً حوالى 93%، بينما لم تتجاوز النسبة في قطاع التعافي المبكر وسبل العيش أكثر من 16%. وفي عام 2015، حافظ قطاع التنسيق والخدمات العامة على نسبة تغطية عالية بلغت حوالى 80%، فيما وصلت النسبة في قطاع اللوجستيات إلى 37%، وهي أعلى من نسب تغطية قطاعات جوهرية كالتعليم (23%)، الصحة (35%)، التعافي المبكر وسبل العيش (27%). وتأكيداً لكَون ذلك الواقع مرتبطاً بالبيروقراطية الأممية، أكثر منه بظروف الحرب وتداعياتها، فإن البيانات الأممية نفسها تشير إلى أن نسبة تغطية قطاع التنسيق والخدمات العامة في خطّة عام 2021، وصلت إلى أكثر من 68% من إجمالي التمويل المطلوب، وإلى 63% في قطاع اللوجستيات، وهما نسبتان أعلى من نِسَب التغطية المتحقّقة في جميع القطاعات المرتبطة مباشرة بالاحتياجات الإنسانية للسوريين. فمثلاً، نسبة تغطية قطاع التعافي المبكر وسبل العيش لم تتجاوز 8%، والأمن الغذائي والزراعة 29%، والتعليم 22%، والصحة 37%، والإيواء والمساعدات غير الغذائية 17%. وحتى عندما يذهب الاهتمام البحثي النادر في هذا المجال إلى المقارنة بين المساعدات الإغاثية وتلك التنموية، فسيُثبَت أن المساعدات، بحسب ورقة بحثية خاصة حصلت عليها «الأخبار»، هي «بمجملها مساعدات تلبّي الجانب المعيشي، ولا تتضمّن برامج ذات أثر تنموي بالمعنى الفعلي، على رغم أن الحكومة عملت على أن تُعنى الخطط اعتباراً من عام 2014 بالأبعاد المتعلّقة بتعزيز التعافي المبكر ودعم سبل العيش، لكن البرامج المُطبَّقة ونسبة تمويل هذا القطاع من إجمالي التمويل المُحقَّق لخطط الاستجابة، يبقى محدوداً مقارنةً مع القطاعات ذات الطبيعة الإغاثية».

> **البحث في بيانات الأمم المتحدة لعدّة سنوات يوصل إلى معلومات هامّة وأرقام مفاجئة**

ما خفي أعظم

يبقى السؤال الأهمّ: على ماذا تُنفَق الأموال التي تخصَّص سنوياً لقطاعات الخدمات العامة واللوجستيات وغيرها؟ إلى جانب رواتب وتعويضات الخبراء والعاملين الأجانب في المشروعات الأممية المنفّذة في سوريا، والتي تُثار حولها تكهّنات كثيرة إلى درجة الحديث عن أرقام سنوية كبيرة يتقاضاها هؤلاء بحجّة ارتفاع مخاطر العمل وتعويضات الإجازات وتكاليف السفر، فإن البحث في بيانات الأمم المتحدة لعدّة سنوات يوصل إلى معلومات هامّة وأرقام مفاجئة، إذ في الوقت الذي لا تتمكّن فيه أسر سورية كثيرة محتاجة من الحصول على دعم إغاثي يساعدها على تأمين بعض الاحتياجات الأساسية لأفرادها، تُظهر الحسابات الأوّلية المستندة إلى بيانات المنظّمة الدولية نفسها أن إجمالي ما تمّ إنفاقه على الإقامة والاستفادة من خدمات الفنادق وبعض الشركات السياحية في سوريا خلال السنوات الممتدّة من عام 2015 ولغاية عام 2020، وصل إلى أكثر من 70,7 مليون دولار، أي ما يقرب وسطياً من 11,7 مليون دولار في العام الواحد. وهذا مبلغ يكفي وفق سعر الصرف الرسمي لتأمين سلّة غذائية شهرية بقيمة 150 ألف ليرة لأكثر من 16 ألف أسرة.

الملفّ الإغاثي في سوريا أصبح في مواجهة معادلة صعبة (أ ف ب)

أكثر من ذلك، فإن فاتورة فندق خمس نجوم مشهور في دمشق، وصلت خلال السنوات الستّ المُشار إليها سابقاً إلى حوالى 30 مليون دولار، أي ما معدّله الوسطي سنوياً 5 ملايين دولار. واللافت في قائمة الفنادق المتعاقدة مع المنظّمات الأممية، أنها جميعاً من فئة الخمس نجوم ومورَّعة على جميع المحافظات السورية. والحال نفسه ينسحب على شركات الحماية والحراسة وبرامج السلامة، والتي سُجّلت فاتورتها خلال الفترة نفسها حوالى 8,3 ملايين دولار. أمّا شركتا الاتصالات الخليوية في البلاد، فإن التقديرات الأوّلية للبيانات التي تمّ الحصول عليها، تشير إلى أنهما حصلتا على 1,8 مليون دولار جرّاء ما قدمتاه من خدمات واتصالات للمشروعات الأممية بين عامَي 2015 و2020. فهل يمكن أن تكون هناك مراجعة أممية لجوانب الإنفاق الإداري واللوجستي لمشروعات المنظّمة الإغاثية والتنموية في سوريا في ضوء التحدّيات التمويلية، والتي تزداد صعوبة يوماً بعد يوم؟ ولماذا لا تتمّ الاستعانة بالخبرات الوطنية الحقيقية في جميع المناطق التي تشملها تلك المشروعات تخفيفاً للنفقات؟

فلسطين تتابع قوات العدو الإسرائيلي حملة «كاسر الأمواج» في الضفة الغربية، والتي كانت قد أطلقتها في الأشهر الأولى من العام الحالي، لوقف سيْل العمليات الفدائية التي يخرج منفّذوها من الضفة، بالإضافة إلى تزايد حالات مقاومة اقتحامات الاحتلال لمدن الضفة وبلداتها، وتوسّعها أخيراً إلى الخليل ونابلس، حيث أُصيب بداية الشهر الحالي ضابط إسرائيلي. في الموازاة، تتابع المجموعات المتطرّفة مشاريع «التوسّع الإحلالي»، حيث أُنشئت 7 بؤر استيطانية جديدة في نقاط مختلفة في الضفة

توسّع استيطاني وتغوّل في الاعتقالات
العدوّ لا ينام عن الضفّة

انسحبت قوات العدو الإسرائيلي، صباح أمس، من مدينة جنين ومخيمها في الضفة الغربية المحتلة، بعدما أعتقلت 3 أشخاص، من بينهم القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، الشيخ عبد الحليم عزّ الدين، من منزله في حيّ الزهراء. واقتحم جنود الاحتلال، بعشرات الآليات العسكرية، المدينة من عدّة مداخل، وحاصروا بعض أحيائها، قبل أن يداهموا عدداً من المنازل، وينفّذوا عمليات تفتيش فيها، حيث ادّعوا العثور على أسلحة وذخائر. وفي باقي مدن الضفة وبلداتها، اعتقلت قوات العدو 9 فلسطينيين، إثر حملة مداهمات وتفتيشات أدّت إلى اندلاع مواجهات مع الشبّان المقاومين، في بعض المناطق. وأفاد «نادي الأسير» الفلسطيني بأن جيش الاحتلال حوّل المعتقلين إلى التحقيق لدى الأجهزة الأمنية، بحجّة المشاركة في أعمال مقاومة شعبية ضدّ المستوطنين وجنود العدو. ولفت «النادي» إلى أن من بين المعتقلين: الأسير المحرّر فادي حمد من بيرزيت، والأسير المحرّر عبد الباسط معطان من البيرة، ولؤي وعباس أبو علبا من المغير في قضاء رام الله، وكرم ماهر من حوارة في قضاء نابلس، وناصر وعبد المعطوط من اليامون في جنين.

> تمكّنت الحملة الاستيطانية من إقامة 7 بؤر جديدة، وبدأ البناء بمجموعة خيام

وبالإضافة إلى ما سبق، تداولت وسائل الإعلام العبرية خبر اعتقال الفلسطيني علام الراعي (42 عاماً)، وهو أحد قادة «كتائب شهداء الأقصى» الناشطين في مدينة نابلس. وزعمت تلك الوسائل أن الراعي شارك أخيراً في عمليات إطلاق نار باتجاه المستوطنين وقوات الاحتلال خلال اقتحامها نابلس، وعلى هذه الخلفية جرى اعتقاله، ولكن التحقيق معه كشف أنه «كان جزءاً من الخلية التي نفّذت الهجوم في 17 تموز 2006، حيث قُتل الرقيب الإسرائيلي أوشر دمري، في حيّ القصبة في نابلس». ونقل موقع «والّلا» العبري، عن بيان مشترك لمخابرات العدو وشرطته، أن «الراعي جُنّد عن طريق (مقاومين) من قطاع غزة، للقيام بعمليات عسكرية في الضفة الغربية، كما جنّد آخرين، وتسلّم أموالاً لهذه الغاية» على حدّ زعمها. وأشار الموقع إلى أن المقاوم الفلسطيني «أعطى خلال شهر نيسان من العام الجاري، موافقته على عمليتَي إطلاق نار على قوات الجيش والمستوطنين في منطقة قبر يوسف». وذكر بيان سلطات الاحتلال أن «لائحة اتهام خطيرة ستقدَّم اليوم ضدّ الراعي، بزعم ارتكاب عدد كبير من المخالفات الأمنية الخطيرة، بما في ذلك مقتل الجندي أشر دماري». ويُعدّ الراعي أحد مقاومي نابلس القدامى، الذين استمروا في المقاومة على رغم الاتفاق الذي أبرم بينه وبين السلطة في عام 2008، والذي قضى بتسليم سلاحه هو و21 عنصراً من «كتائب الأقصى» في نابلس، مقابل احتجازهم داخل سجن جنيد الذي فرّوا منه في ما بعد.

وقبل يومين، اعتقل جيش الاحتلال، «حماس»، نايف الرجّوب، من منزله في مدينة دورا جنوبي غربي الخليل، خلال حملات دهم ليلية في محافظتي الخليل وبيت لحم، جنوبي الضفة الغربية. وقال محمد، نجل الرجّوب، لوسائل الإعلام، إن «قوّة إسرائيلية حاصرت منزل والده فجراً، ثمّ اقتحمته واقتادت الوالد، من دون أن تفسّر سبب الاعتقال». وبعد ساعات من الاحتجاز، أفرجت سلطات العدو عن الرجّوب، من دون توضيح أسباب اعتقاله. ونايف هو شقيق جبريل الرجوب، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وسبق أن انتخب عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة «حماس»، كما شغل منصب وزير الأوقاف سابقاً.

شارك مئات من المستوطنين المتطرّفين في الحملة التي قادتها منظمة «نحالاه» الاستيطانية لبناء مستوطنات جديدة في الضفة (أ ف ب)

توسّع استيطاني

في موازاة ذلك، شارك، أول من أمس، مئات من المستوطنين المتطرّفين في الحملة التي قادتها منظّمة «نحالاه» الاستيطانية، بزعامة دانييلا فايس، ومباركة حاخامات «الصهيونية الدينية»، وفي مقدّمتهم الحاخام حاييم دروكمان؛ لبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية في المناطق المصنّفة «C». وقد تمكّنت الحملة في يومها الأوّل من إقامة 7 بؤر استيطانية جديدة، على أن يبدأ البناء بمجموعة خيام، ثم يتطوّر بعد ذلك، لتصبح المستوطنات الجديدة شبيهة بمستوطنة أفيتار المعروفة على جبل صبيح. وتمّت عمليات التشييد الأولى برعاية وحماية جيش العدو وشرطته، وجرى إسكان بعض عائلات مستوطني «فتيان التلال» في الخيام الجديدة، لتبدأ بالتمدّد لاحقاً. ومع أن بائير لابيد، رئيس الحكومة المستقيلة، لطالما زعم «رفضه» التوسّع الاستيطاني، إلا أنه وقف متفرّجاً اليوم أمام خطوة التوسّع هذه، بسبب عدم قدرته على الدخول في مواجهة مع الجماعات الاستيطانية المتطرّفة، حيث يعدّ هؤلاء كتلة انتخابية كبيرة وصلبة، ما قد يضرّ حلفاءه مثل حزب «يمينا»، ووزير الأمن بني غانتس، وعضو «الكنيست» جدعون ساعر. كما يُشار إلى أن الخطوة الاستيطانية تلك أتت بعد أيام قليلة من زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، للأراضي المحتلة، ومن المعلوم أن إدارة بايدن الديموقراطية تدّعي معارضتها إقامة المستوطنات، وهي تدعو حكومة العدو دائماً إلى وقفها، لكنها لا تفعل شيئاً، ولا يُنقص ذلك من دعمها المطلق للعدو، كما أكّد بايدن خلال زيارته.

وأفادت منظّمة «نحالاه» الاستيطانية بأنه «تمّ حتى الآن الوجود في مواقع 6 بؤر استيطانية جديدة على الأرض، 2 في منطقة كريات أربع، وبؤرة في بساغوت، وبؤرة في غوش تلمونيم، وبؤرة في ريفافا، وبؤرة في منطقة برقين». وقالت زعيمة المنظّمة، دانييلا فايس: «بعون الله، سجّلوا اليوم، لقد وُلدت مستوطنة جديدة في الضفة، هكذا بدأنا كدوميم، وألون موريه، وعوفرا، ومعاليه أدوميم، وكفار أدوميم – في البداية هو بيان، ثم يتمّ ترجمته إلى لغة الفعل – ما نفعله قانوني، والشيء غير القانوني هو تسليم الأرض للعدو». (الأخبار)

تمكّنت الحملة الاستيطانية من إقامة 7 بؤر جديدة، وبدأ البناء بمجموعة خيام

قضية

أزمة مياه متفاقمة: غزة مهدّدة بالعطش

غزة - **يوسف فارس**

يقف أبو إبراهيم في ذيل طابور من المواطنين أمام صنابير «ماء السبيل» التي توفّر المياه العذبة بالمجّان في مخيم جباليا شمال قطاع غزة، حاملاً عدداً من الغالونات الفارغة على ظهره. فهو، كما الآلاف من سكّان مخيم اللاجئين، يعتمد على «السبيل» في تأمين احتياجاته من المياه العذبة التي باتت شحيحة، خصوصاً بعد زيادة ملوحة المياه التي توفّرها البلدية. يقول الرجل الخمسيني الذي يُعيل أسرة مكوّنة من عشرة أفراد لـ«الأخبار»: «قبل عشر سنوات، كنّا نستخدم مياه البلدية في الشرب وإعداد الطعام، لكن، تدهورت جودة المياه تدريجاً، زادت ملوحتها، وصار طعم مادة الكلور فيها أكثر ظهوراً (...) وثمن المياه المعالَجة التي تبيعها محطّات التحلية مرتفع، مقارنة بمستوى دخلنا وكثرة استهلاكنا. لذا، توفّر مياه السبيل المجّانية حلّاً رغم العبء الذي نكابده يومياً». أمّا أم محمود التي تسكن حيّ الجنينة في مدينة رفح (جنوب)، فتتخطّى أزمتها حاجتها إلى مياه الشرب؛ إذ تعاني بشكل يومي من نقص مياه البلدية التي تستخدمها للأغراض المنزلية. تقول: «تصلنا مياه البلدية لأقلّ من سبع ساعات كلّ ثلاثة أيام، وتحتاج المياه إلى مضخّات تعمل على الكهرباء حتى نملأ خزّانات المنزل، فيما لا تتوافق ساعات وصول المياه مع ساعات الكهرباء، لذا تشغلنا هذه المشكلة يومياً». وبحسب «المركز الفلسطيني للأبحاث»، تصل المياه إلى منازل 25% من سكّان القطاع لمدّة سبع ساعات يومياً، بينما يحصل 56% منهم على عدد الساعات نفسه، ولكن كلّ يومين، و10% كلّ ثلاثة أيام.

وكانت سلطة المياه وجودة البيئة الفلسطينية أكدت، أخيراً، أن قطاع غزة يعاني أزمة كبيرة في المياه، جرّاء استنزاف الخزّان الجوفي الساحلي «بشكل خطر». وقال مدير عام وحدة التخطيط والتوعية في سلطة المياه، مازن البنا، خلال مؤتمر صحافي عقده مطلع الشهر الجاري، إن الاستنزاف طاول «الخزّان الجوفي الساحلي والوحيد في غزة الذي يلبّي أكثر من 90% من الاحتياجات المائية لسكّان القطاع، ما تسبّب في انخفاض منسوب المياه الجوفية في الآبار بمستويات عالية».

وبحسب البيانات الرسمية لعام 2019، تحتاج غزة إلى أكثر من 300 مليون متر مكعّب سنوياً، ويتوافر منها 200 مليون فقط، لكن هذا العام قد لا يتوافر سوى 150 مليون متر مكعّب سيتمّ استخراجها من الآبار الجوفية إلى جانب محطات التحلية. ويُرجع مازن غنيم، وهو رئيس سلطة المياه في غزة، التلوّث إلى سحب كميات كبيرة من المياه الجوفية، إضافة إلى تعنّت إسرائيل في السماح للفلسطينيين بشراء كمّية احتياجاتهم، مع العلم أن غزة تحصل على المياه من ثلاثة مصادر، هي المياه الجوفية بنسبة 97%، و2% من شركة «مكروت» الإسرائيلية، وباقي الكمّية تغطّيها محطّات التحلية الستّ المنتشرة في القطاع.

المخزون الجوفي يفسد

ومع أن الخزّان الجوفي الساحلي هو مصدر المياه الوحيد في غزة، إلّا أن إمكانية المحافظة عليه عبر ضبط الاستهلاك تعذّرت بسبب عدم وجود بدائل منه، ما تسبّب في ارتفاع معدّل الملوحة، على نحو يتجاوز المعايير المسموح بها دولياً. وتشير آخر التقارير الصادرة عن سلطة المياه في القطاع، إلى أن تركيز الكلوريد في المياه الجوفية ارتفع بنسبة 2000 ملغم في الليتر، بينما نسبة النيترات بلغت 200 ملغم في الليتر في نحو 87 في المئة من الآبار، علماً أن «منظمة الصحة العالمية» حدّدت معيار 50 ملغم لكلّ ليتر، ما يعني، وفق نزار الوحيدي، وهو مدير عام الإدارة العامة للتربة والريّ في وزارة الزراعة في غزة، أن مياه ما نسبته 97% من الآبار الجوفية في غزة، غير صالحة للشرب. ويبيّن الوحيدي، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «الخزّان الجوفي مستهلَك ومملّح، تخالطه مياه البحر نتيجة انخفاض مستوياته، وتتسرّب إليه مياه الصرف الصحّي لأن شبكة الصرف الصحي متآكلة ولم يجر تجديدها منذ عشرات السنين، كما أن مجمعات القمامة وما يتسرّب منها من عصارة، تؤدّي دوراً تدميرياً للخزان الجوفي، وتساهم المياه المعالَجة بجودة متدنّية، والمستخدَمة في ريّ المزارع والحقول، في زيادة التلوّث».

> قدرة مياه الأمطار السنوية لا تستطيع تعويض سوى ثلث كمّيات المياه المستهلَكة

ويحذّر الوحيدي من أن «غزة مقبلة على العطش، خصوصاً أن الاحتلال يحرم القطاع من حقوقه الطبيعية في المياه الجوفية، التي يعمل على سرقتها من خلال حفر آبار كبيرة على طول الشريط الحدودي، فضلاً عن أنه يمنع وصول مياه بحيرة طبريا والضفة الغربية التي لديها فائض من المياه يتجاوز الـ300 مليون متر مكعّب سنوياً إلى غزة». بدوره، يلفت البنا إلى أن الاحتلال يمنع أيضاً تدفّق الجريان السطحي لمياه الأمطار بسبب الجدار الأمني الإسمنتي الذي أنشأه على طول الحدود، والأمر الذي تسبّب بتراجع كمّيات المياه المغذّية للخزّان الجوفي في القطاع، ناهيك عن ما يتسبّب به الحصار الإسرائيلي المفروض لأكثر من 15 عاماً، من منع إدخال المواد اللازمة لتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحّي أو مستلزمات تشغيل مرافق تحلية مياه الشرب ومرافق معالجة المياه العادمة.

يعاني قطاع غزة أزمة مياه كبيرة. جراء استنزاف الخزان الجوفي الساحلي (أ ف ب)

عطش في الأفق

على رغم أن فلسطين التاريخية غنيّة بمصادر المياه الطبيعية، إلّا أن سكّان قطاع غزة على وجه التحديد يصنّفون على أنهم «الأقلّ نصيباً من المياه في منطقة حوض المتوسط». وأظهرت آخر الدراسات المسحية أن مستوى استهلاك الفرد اليومي كان قبل ثلاثة أعوام لا يزيد على 22 ليتراً من المياه العذبة يومياً، و50 ليتراً من مياه الاستخدام المنزلي، فيما أصبحت في هذا العام لا تتجاوز الـ8 ليترات من مياه الشرب، أمّا مياه الاستخدام المنزلي فغير صالحة للاستخدام الآدمي أساساً، لكن السكّان لا يجدون بديلاً من استخدامها. وبحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني (مؤسسة حكومية)، بعدّ استهلاك الفرد في غزة الأدنى عالمياً، علماً أن «منظّمة الصحّة العالمية» حدّدت 150 ليتراً للفرد في اليوم. وإضافة إلى ذلك، فإن ثمن شراء الماء مرتفع؛ إذ يستهلك نحو 10 في المئة من دخل الأسر، بينما أوصت المنظّمة الدولية بألّا يتجاوز ثلاثة في المئة من إجمالي الدخل.

وبناءً على ما تقدّم، يحذّر الوحيدي من مستقبل مهدَّد بـ«شبح العطش»، خصوصاً أن البلديات ومصلحة مياه الساحل - الجهتين الرسميتين اللتين توفّران المياه - ستكونان مضطرّتين لسحب 187 مليون متر مكعّب سنوياً من الخزّان، وتلك كمية تُصنَّف في إطار «السحب الجائر»، في حين أن الحدّ المسموح به هو 60 مليون متر مكعّب سنوياً. ولعلّ ما يزيد الطين بلّة، هو أن قدرة مياه الأمطار السنوية لا تستطيع تعويض سوى ثلث كمّيات المياه المستهلَكة، ما أسهم في نضوب مخزون المياه الجوفية إلى 19 متراً تحت مستوى سطح البحر.

تقرير

مجزرة دهوك: «ورطة» في التوقيت الخاطئ

عاد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، من قمّته مع نظيرَيه، الإيراني إبراهيم رئيسي، والروسي فلاديمير بوتين، في طهران، على وعد بأن يجري العمل على تسكيت مخاوف بلاده في شمالَي سوريا. مقابل أن لا تُصعّد اعتداءاتها هناك في هذه المرحلة. إلّا أن أحداً لم يتوقّع أن تأتي الضربة في العراق، بارتكاب مجزرة مروّعة في محافظة دهوك. استثارت الرأي العام العراقي بوجه أنقرة، واستدعت مطالبات بردّ فوري وقوي عليها، خالطة بذلك أوراق إردوغان الذي يبدو آخر ما يحتاج إليه حالياً أزمة جديدة تنغّص عليه جهوده للفوز بالرئاسيات

يغداد - **سرى جيّاد**

أعادت المجزرة التركية في مصيف سياحي قرب زاخو في محافظة دهوك شمالي العراق، برتّاده العراقيون الهاربون من حرّ بغداد والجنوب والوسط، فتح ملفّ العدوان التركي المستمرّ على شمال العراق، على مصراعَيه، بعد أن كانت أنقرة قد نجحت في تشتيت الانتباه عنه خلال السنوات القليلة الماضية، مستفيدة من تعقيد الوضع في البلد بسبب الاحتلال الأميركي، وسعْي واشنطن لاستخدامه منصّة ضدّ إيران. وقد نجحت أنقرة في استمالة تيّار سياسي واسع من «سُنّة» العراق، تمثّل أوّلاً في «تحالف عزم» بقيادة خميس الخنجر، ثمّ في «تحالف السيادة» المندمج بين «عزم» و«حزب تقدّم» بقيادة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، وهو الاندماج الذي صار ممكناً بفضل تقارب بين إردوغان والرئيس الإماراتي، محمد بن زايد. كما أمكن للرئيس التركي، خلال تلك الفترة، تعزيز علاقاته التجارية، في مجال النفط تحديداً، مع «الحزب الديموقراطي الكردستاني» بقيادة مسعود بارزاني، الذي ساهم غضّ نظره عن التدخّل التركي في شمال العراق، في تمادي أنقرة في عدوانها.

المجزرة التركية قلبت تلك المعادلة، ووحّدت العراقيين على التصعيد ضدّ أنقرة، مُعيدةً إلى أذهانهم دفعة واحدة كلّ الأدوار التي لعبتها تركيا في العراق، بما في ذلك السماح بتدفّق مقاتلي «داعش» الأجانب أثناء فترة «الخلافة» المزعومة، إلى سوريا والعراق عبر الأراضي التركية، بتواطؤ إردوغان ومخابراته. وبذلك، يزجّ الرئيس التركي ببلاده في مشكلة جديدة مع بلد جار، بعد أن سعى بكلّ جُهده حتى ينال رضى من أغضبهم في الخليج، ويتدارك نتيجة العواقب الاقتصادية لسياساته، ولا سيما مقاطعة المنتجات التركية، والسياحة إلى تركيا، لتعود الأخيرة عرضة مجدّداً لمطالبات سياسية بإغلاق العراق الحدود معها والمطارات في وجه طائراتها ومقاطعة منتجاتها. كذلك، بدأ الحديث يتواتر عن إمكان لجوء فصائل المقاومة العراقية إلى ضرب التجمّعات العسكرية التركية في شمال العراق، إذا أخفقت حكومة مصطفى الكاظمي في معالجة ملفّ العدوان التركي المستمرّ عليه.

ويقول القيادي في «الحشد الشعبي»، عبد الرحمن الجزائري، لـ«الأخبار»، إن «ثمّة إجراءات قانونية يجب اتّخاذها منها الذهاب إلى الأمم المتحدة»، مشيراً في المقابل إلى «تسريبات عن المقاومة الإسلامية مفادها أنها سوف تردّ على المقرّات التركية، وأنها تمتلك صواريخ للردّ، بعد إمهال الحكومة 72 ساعة لاتّخاذ إجراءات مناسبة خلال اجتماعها الذي تمّ الاتفاق عليه. فالصبر على تساهُل الحكومة ينْفد والمؤامرة واضحة جداً». ولم ترقَ ردود فعل السلطات والقوى السياسية العراقية، على رغم إجماعها على ضرورة اتّخاذ إجراءات ضدّ أنقرة، إلى مستوى الغضب الشعبي الذي تجسّد خصوصاً في إنزال العلَم التركي عن السفارة في بغداد وإحراقه، وطْلَت أسيرة الحسابات السياسية لكلّ من القوى التي انطبعت إداناتها بلون مواقفها في العملية السياسة الداخلية، ولا سيما المساعي المتعثّرة لتشكيل حكومة جديدة، وفق ما عكست تصريحات أدلى بها إلى «الأخبار» قياديون في قوى سياسية مختلفة.

> المجزرة التركية وخدت العراقيين على التصعيد ضدّ أنقرة

وعلى رغم أن الضحايا الذين كانت غالبيتهم من الأطفال والنساء، ليسوا من الأكراد، غير أن الاعتداء أعاد أيضاً فتح ملفّ إقليم كردستان العراق، الذي يمثّل دور «البيشمركة» الكردية فيه انتقاصاً من سيادة العراق على أراضيه، ومنعاً لقوات الأمن العراقية من التحرّك بحرية لبسط سلطتها على مختلف الأراضي العراقية، ما يخلق فراغاً أمنياً تستغلّه أنقرة للنفاذ إلى الداخل العراقي، بذريعة مكافحة «حزب العمال الكردستاني». وظهر الالتباس واضحاً في موقف «الحزب الديموقراطي الكردستاني» الذي أحال القيادي فيه، وفاء محمد كريم، الأمر، وعلى غير عادة الحزب، إلى حكومة بغداد. وقال كريم، في تصريح إلى «الأخبار»، إن «الموقف الرسمي اتّخذ من حكومة إقليم كردستان بيان إدانة شديدة، وأيضاً طالبت الكتلة الديموقراطية البرلمانية باستدعاء الكاظمي للبرلمان بسبب سكوته الدائم أمام هذه الاعتداءات»، مضيفاً أنه «بالنسبة إلى المقاطعة مع التجارة تركيا، فهذا الإجراء يُتّخذ من حكومة بغداد كونها تمثّل سيادة البلاد، ونحن أيضاً ملتزمون بقرارات الدولة السيادية حول الانتهاكات الخطيرة ضدّ أراضي إقليم كردستان». من جهته، اعتبر القيادي في «الاتحاد الوطني الكردستاني»، برهان شيخ رؤوف، القصف التركي «دليلاً على أن تركيا لديها أطماع توسّعية في العراق ودول الجوار، وتصرّفاً غير مسؤول ينمّ عن عدم احترام لحسن الجوار على رغم وجود علاقات تجارية قوية وتبادل تجاري بتجاوز عشرات مليارات الدولارات سنوياً». أمّا الأمين العام لحركة «واثقون»، علي الشريفي، فطالب، في حديث إلى «الأخبار»، الحكومة بردّ اقتصادي على الاعتداء التركي «من خلال منْع استيراد البضائع التركية لإلحاق الضرر بالاقتصاد التركي، في ظلّ الظروف المتردّية التي يمرّ بها هذا الاقتصاد المهترئ بسبب السياسات الرعناء للقيادة التركية الحالمة بإعادة الأمجاد العثمانية عبثاً». كما دعا إلى استمرار التظاهر والاحتجاج أمام السفارة والقنصليات التركية وغلقها تماماً، واتّخاذ إجراءات أخرى من قبَل الشركات من مثل منع السفر ومنع بيع التذاكر إلى تركيا.

> المجزرة التركية عن السفارة في بغداد وإحراقه (أ ف ب)

تقرير

اعلن الحيوان الرئاسي ان الرئيس قبل استقالة دراغي، وطلب إليه إدارة حكومة انتقالية إلى حين تشكيل حكومة جديدة (أ ف ب)

قدّم رئيس الوزراء الإيطالي، ماريو دراغي، استقالته أثناء اجتماعه مع الرئيس سيرجيو ماتاريلا، بعد تعثّر الجهود المبذولة لإنقاذ حكومة الوحدة التي يتراسها، وامتناع أحزاب يمينية عن منحه الثقة في البرلمان. وفيما قُبلت الاستقالة، وطُلب إلى دراغي تصريف الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة تنبثق من انتخابات عامّة مبكرة، دبّ الهلع في أروقة بروكسل التي طالما رأت في «سوبر ماريو» ضمانة لها في روما

«رَجل بروكسل» خارج السلطة: إيطاليا تفقد استقرارها

لندن - سعيد محمد

بعد أقلّ من 17 شهراً على تولّي ماريو دراغي (ليبرالي وسطي) رئاسة حكومة ائتلافية في إيطاليا قادت البلاد، منذ شباط 2021، إلى مستوى من الاستقرار خلال التعامل مع الأزمة الوبائية، غرقت الجمهورية مجدّداً في أزمة سياسية دفعت «سوبر ماريو» وزجل بروكسل القوي في روما، إلى تقديم استقالته. وكان انقسام بين ممثّلي حركة «خمس نجوم» - أكبر حلفاء دراغي في البرلمان - قد تسبّب بخلافات بشأن استمرار دعم الحكومة الائتلافية، أدّت إلى امتناع بعضهم عن التصويت على حزمة إجراءات اقتصادية تستهدف مواجهة آثار التضخّم المتصاعد، اقترحها رئيس الوزراء على مجلس الشيوخ. ما حدث أثار حفيظة دراغي وحدا به إلى التلويح باستقالته، لكن الرئيس الإيطالي، سيرجيو ماتاريلا، استمهله أسبوعاً للتداول مع حلفائه، بالنظر إلى تمتّع حكومته بتأييد غالبية البرلمان.

إلّا أن أسبوعاً من النشاط المحموم خلف الكواليس في روما، لم يكن كافياً على ما يبدو لإقناع حركة «خمس نجوم» بزعامة رئيس الوزراء السابق جوزيبي كونتي، وحزب «فورزا إيطاليا» (سيلفيو برلسكوني)، وحزب «الرابطة» (ماتيو سالفيني)، بتجديد الثقة بحكومة الائتلاف، ليُترك دراغي في مهبّ الريح. واشترط الحزبان الأخيران عليه استبعاد مجموعة كونتي من الائتلاف، وطالباه بإقالة وزير الصحة روبرتو سبيرانزا، ووزيرة الداخلية لوسيانا لامورجيس، على خلفية أدائهما «الضعيف» في معالجة قضايا الوباء والهجرة، وهو ما رفضه دراغي. ومن الجليّ أن التيارات اليمينيّة الإيطالية استشعرت مصلحتها، فقرّرت الخروج من الحكومة قبل أن تَحمّل مسؤولية عن السخط الشعبي على الأوضاع المعيشية المتردّية - جرّاء ارتفاع الأسعار وتدنّي القيمة الفعلية للدخول وأزمة الطاقة -، وتدفع الثمن في صناديق الاقتراع العام المقبل. وبحسب استطلاعات الرأي الأحدث، فإن حزب «الأخوة الإيطالية» اليميني ذا الجذور الفاشيّة وغير الممثّل بالبرلمان، يحظى وحده بتأييد ربع الناخبين على الأقلّ، كما أن انتخابات بلدية جرت أخيراً في البلاد، أظهرت ميلاً احتجاجياً للتصويت لمصلحة مرشّحين يمينيين.

ويتّفق المراقبون على أنه حتى لو تجنّبت الحكومة السقوط خلال هذا المنعطف، فإن الشقوق في جدار

> عادت إيطاليا إلى أجوائها الكلاسيكية من عدم الاستقرار السياسي وتفتّت الدعم الشعبي للتيارات والأحزاب

الائتلاف الحاكم لم تَعُد خافية على أحد، فيما تراكمت شكوك عميقة لدى مختلف الفرقاء حول قدرة دراغي على الحفاظ على رضى الشركاء، لا سيما في ظلّ أزمة التضخّم والقلق المتزايد في الأسواق في شأن استدامة الدين العام الإيطالي (تبلغ قيمته حالياً أكثر من 150% من الناتج المحلي الإجمالي)، وعجْز الموازنة وضعف الملاءة الماليّة عموماً، مضافةً إليها حالة التشنّج العام التي أصابت أوروبا بعد الحرب في أوكرانيا، والنتائج العكسية التي أتت بها العقوبات الغربية ضدّ موسكو على أمن الطاقة والاقتصاد في القارة الأوروبية.

وقدّم دراغي استقالته بالفعل إلى الرئيس خلال اجتماعه معه، صباح الخميس. وأعلن الديوان الرئاسي لاحقاً أن ماتاريلا قبِل الاستقالة، وطلب إلى رئيس الوزراء المستقيل إدارة حكومة انتقالية إلى حين تشكيل حكومة جديدة، قبل أن يُصدر مساءً مرسوماً بحلّ البرلمان ويدعو إلى انتخابات مبكرة، في أيلول المقبل. وجاء ردّ فعل الأسواق الماليّة سريعاً على الأخبار الآتية من روما؛ إذ قفز العائد على سندات الخزانة لأجل 10 سنوات، بنحو 21 نقطة أساس إلى 3,6%، وهو أعلى مستوى له منذ حزيران، فيما جرت عمليّات بيع مكثّفة لأسهم الشركات الإيطالية، فانخفض مؤشّر «فوتسي» بنسبة 2,6% في التداولات الصباحية. ويتوقّع خبراء ارتفاع تكاليف الإقراض في هذا البلد، في اللحظة التي سيرفع فيها المصرف المركزي الأوروبي أسعار الفائدة للمرّة الأولى منذ أكثر من عقد، في إطار سعيه إلى مَنْع ارتفاع تكاليف الاقتراض بذريعة أزمة ديون أخرى في منطقة اليورو. كذلك، ستزداد الشكوك حيال قدرة روما على الوفاء بالشروط التي وضعتها بروكسل لاستلامها حصّة 200 مليار يورو من «صندوق الاتحاد الأوروبي» للتعافي من جائحة «كوفيد-19» تلقّت منها حتى الآن 46 مليار يورو، مع شريحة أخرى بقيمة 21 مليار يورو مستحقّة في الأسابيع المقبلة. وتترك الحكومة المستقيلة جدول أعمال غير منجز من الإصلاحات الاقتصادية، يشمل إصلاحاً شاملاً لنظام الضرائب والمشتريات الذي كان يهدف إلى جعل إيطاليا مكاناً أكثر جاذبية لممارسة الأعمال التجارية.

وبسقوط دراغي (74 سنة)، عادت إيطاليا إلى أجوائها الكلاسيكية من عدم الاستقرار السياسي وتفتّت الدعم الشعبي للتيارات والأحزاب، مع تصاعد الغضب ضدّ النخبة الحاكمة والعملية السياسية عموماً، وهو ما تحاول الأحزاب الشعبوية اليمينية استثماره للوصول إلى السلطة. وبينما لن يبكي كثيرون في روما على انتهاء عهد دراغي، فإن القلق أصاب بيروقراطية الاتحاد الأوروبي في بروكسل على الزجل الذي تصوّره الصحافة الغربية كـ«بيروقراطي كفوء» لدوره البارز إبّان خدمته محافظاً للمركزي الأوروبي (2011 – 2019)، في تجاوز لأزمة حادّة ألمّت باليورو. وساعد «سوبر ماريو»، كما تسمّيه الصحف الغربية، على تثبيت وضع إيطاليا في قلب التحالف الغربي المعادي لروسيا، ودعم سياسات الاتحاد الأوروبي بلا هوادة في مواجهة «المتمرّدين» من الحكومات اليمينية في الدول الأعضاء. وفقدانه، اليوم، في خضمّ لحظة شديدة التقلّب بالنسبة إلى الاقتصاد الأوروبي الذي يرزح تحت ضغوط التضخّم المرتفع وأزمة الطاقة ومناخات الحرب، ويواجه إشارات ركود محتّم، أقرب ما يكون إلى ورطة بالنسبة إلى بروكسل التي باتت تفتقر إلى اليقين في شأن توجّهات الحكومة المقبلة في ثالث أكبر اقتصاد أوروبي.

ولا يَخرج الصراع داخل النُخب الحاكمة في إيطاليا - كما في غيرها من دول البرّ الأوروبي -، ومهما أخذ أبعاداً شخصية وتلبّس شعارات حزبية، من نطاق المواجهة بين أولئك الذين تدعمهم بروكسل ويريدون استعادة هيمنة السوق على السياسة، وأولئك الذين يخشون العواقب المترتّبة على تغوّل الأسواق على الاستقرار السياسي العام، ويعتمدون على دعم الطبقات الشعبية الغاضبة من تردّي الأوضاع المعيشية والضغوط الاقتصاديّة. ودراغي في سياق السياسة الإيطالية، طرف محسوب بصراحة على أحد الأطراف: بروكسل. ولعلّ تزامن «إسقاطه» مع إعلان المركزي الأوروبي إطلاق مشروعه المسمّى «مكافحة التشتّت»، يشير بشكل ما إلى ذلك الصراع. إذ من شأن هذا المشروع - الذي أعلن عنه أمس - أن يسمح للمركزي الأوروبي بالتمسُّك بسياسته غير التقليدية المتمثّلة في السيطرة على الاختلافات بين أسعار الفائدة الوطنية (تكاليف التمويل) التي بدأت قبل أكثر من عقد، عندما كان دراغي رئيساً للمصرف المذكور. وترجّح الرواية السائدة في بروكسل أن تنخي دراغي الآن، سيثير الشكوك حول ما إذا كانت هناك إرادة لـ«إصلاح» الاقتصاد الإيطالي، وفق الخطوط الملائمة لأوروبا. وقد تدفع هذه النتيجة المانيا وحلفاءها: النمسا وهولندا، إلى استخدام حقّ النقض (الفيتو) ضدّ المشروع. ونتيجة لما تَقدّم، فإن فروق الأسعار قد ترتفع مرّة أخرى إلى مستويات قد تولّد أزمة جديدة في منطقة اليورو.

وفيات

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
انتقل إلى رحمة الله تعالى
النائب السابق صلاح محمود الحركة
زوجته: وفاء خليل حسون
أولاده: المهندس رائد، جاد ورنا
زوجة باسكال صعب
والدته: المرحومة الحاجة حكمت جلول
أشقاؤه وشقيقاته:
الأستاذ علي، دكتور مصطفى، المرحوم وسيم، الحاجة جميلة
زوجة الأستاذ سمير الحركة، ليلى زوجة المحامي البير فرحات ولينا زوجة الأستاذ علي الحركة.
أشقاء زوجته:
محمد، إبراهيم، علي ودكتور يوسف خليل حسون
تُقبل التعازي اليوم في 22/7/2022، للنساء والرجال، من الساعة الثانية ولغاية الساعة الخامسة من بعد الظهر في مقر جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الجناح، قرب أمن الدولة.
الأسفون:
آل الحركة، حسون، صعب، جلول، فرحات وعموم أهالي برج البراجنة وهونين.

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

إعلانات رسمية

دعوة

ورقة دعوة صادرة عن محكمة الشياح الشرعية الجعفرية، موجهة إلى حسين عبد الهادي قنديل مجهول محل الإقامة في الدعوى المقامة عليك من إيفا محمود الأخرس بمادة إثبات طلاق أساس 2022/882 تعين موعد الجلسة فيها يوم الأربعاء في 2022/08/17 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس القلم
علي حسين عواد

إعلان

صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدهم: اوفاميا وجورج وقيصر وروز ماري يوسف ملكون البعيني، وفاديا وفيفيان خليل ملكون البعيني، وناتالي وخليل وديم سيزار ملكون البعيني، وهم جميعاً من بلدة برسا الكوره أصلاً ومجهولي محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2018/206 تدعوكم هذه المحكمة لاستلام الإستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكم من المستدعي يوسف محمد هاشم الجزار بوكالة المحامي جوزيف الحلال، بدعوى إزالة الشيوع المقامة على العقار رقم 364 منطقة برسا العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان واتخاذ مقام لكم يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء ملاحظاتكم الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يعتبر كل تبليغ لكم لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليها نظمية مصطفى موسى من حومين التحتا ومجهولة محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/143 والمتكونة بين نبيه حمدان وبينك إنذاراً تنفيذياً بموضوع القرار الصادر عن قاضي الأمور المستعجلة في النبطية رقم 2021/153 تاريخ 2021/10/19 والمتضمن إزالة التعديات الحاصلة على عقاري المدعي 147 و1756/ حومين التحتا والمحددة في تقرير الخبير أبو زيد والمعتبر جزءاً من القرار وذلك بمهلة شهر من تبلغك القرار تحت طائلة غرامة إكراهية مقدارها مئة ألف ليرة لبنانية عن كل يوم تأخير وفي حال انقضاء مهلة الشهر دون إزالة التعدي الترخيص للمدعي إزالته على نفقة المدعى عليها وتضمين الأخيرة الرسوم والنفقات كافة.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الأوراق ومرفقاتها تحت طائلة إنفاذ ما ذكر أعلاه بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً إليها مهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ

مبوب

مطلوب

مطلوب للعمل محاسبة في شركة - المكلس العمر بين 23 و30 سنة.
الرجاء إرسال CV على info@cafesuperbrasil.com

نتائج اللوتو اللبناني

30 41 27 18 17 9 1

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2024 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 1 - 9 - 17 - 18 - 27 - 41
الرقم الإضافي: 30
■ المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)
. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):
- قيمة الجائزة الإجمالية: 174,369,960 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 18 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 9,687,220 ل.ل.
■ المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 174,369,960 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 880 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 198,148 ل.ل.
■ المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):
- قيمة الجائزة الإجمالية: 427,680,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 13,365 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 8,649,314,996 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2024 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 34747
■ الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.
- عدد الأوراق الرابحة: لا شيء
قيمة الجائزة الإفرادية: لا شيء
■ الأوراق التي تنتهي بالرقم: 4747.
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ الأوراق التي تنتهي بالرقم: 747.
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ الأوراق التي تنتهي بالرقم 47.
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1246 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 042
● يومية أربعة: 0945
● يومية خمسة: 22000

استراحة

كلمات متقاطعة 4081

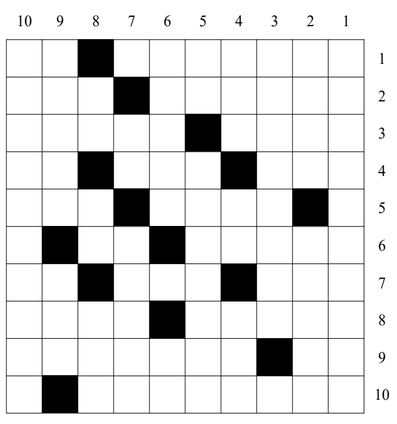

أفقيا

1- جزيرة يونانية – بيت الطائر – 2- منطقة مصرية في مدينة الإسكندرية – كرامة الانسان – 3- قطعة عجين مخبوز – بلدة لبنانية في قضاء عاليه – 4- يبخل – أحد أبناء نوح – متشابهان – 5- ماركة لحوم معلبة – ريح طيبة – 6- عاصمة استونيا – من الخضر – 7- مولود وضعته أمّه معكوساً أي خروج رجليه قبل رأسه ويديه – مستتر – حرف عطف – 8- مذياع – دولة أميركية – 9- عكسها سقي – مدينة إيطالية – 10- إعلامي وطبيب لبناني

عمودياً

1- امبراطورة النمسا تحالفت مع فرنسا ضد بروسيا – 2- ضد يحبّ – نظام ألعاب فيديو قديم – 3- ولاية أوستراليا – 4- قام – نعم بالأجنبية – يبسط يده – 5- شحم – عاصمة بورتوريكو – 6- نوع من الحمام البرّي – رمى الماء من فمه – 7- والدة – فشلي وإخفاقي – 8- قام بهجوم عسكري – حفر البئر – عتاب – 9- نسبة الى مواطن من بلد عربي – حواء بالأجنبية – 10- رئيس حكومة لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كاسكار رانج – 2- ولد – سوبارو – 3- رم – سكني – صه – 4- سكر – يا – مفر – 5- يم – أمنون – 6- كلب – سجال – 7- وج – غِيْل – 8- فانتوم – بقّ – 9- فو – ولغ – مصل – 10- السد العالي

عمودياً

1- كورسيكا – فا – 2- المكمل – فول – 3- سد – بوا – 4- جنود – 5- اسكيمو – تلا – 6- دونان – غوغل – 7- ربي – وسيم – 8- 11- منجل – ما – 9- نرصف – بصل – 10- جوهر الصقلي

sudoku 4081

	1			6		5		
9		7	2	5			8	
	6			9				1
	5				2		7	
7		8		3			2	9
			7			8		
		5	6		4		1	
	8		5			2		7
1				7			4	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4080

6	4	9	8	1	7	5	3	2
2	8	1	3	4	5	9	6	7
5	7	3	6	2	9	1	8	4
3	6	5	7	9	1	4	2	8
1	9	4	2	6	8	3	7	5
8	2	7	5	3	4	6	9	1
7	3	6	1	5	2	8	4	9
4	5	2	9	8	3	7	1	6
9	1	8	4	7	6	2	5	3

مشاهير 4081

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

طبيب ومؤرخ فرنسي (1841-1931). أحد أشهر فلاسفة الغرب الذين امتدحوا الأمة العربية والحضارة الإسلامية
5+7+11+2+9 = العبقرية ■ 3+8+5+6 = عاصمة فيجي ■ 8+1+10+4 = عاصمتها لومي

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: أمينة السعيد

بوندسليغا

إعادة هيكلة في ألمانيا
دورتموند يستعدّ لإسقاط بايرن

بعد رحيل إرلينغ هالاند عن صفوف نادي بوروسيا دورتموند الالماني، اعلن بايرن ميونخ انتقال مهاجمه البولندي روبرت ليفاندوفسكي إلى برشلونة مقابل 45 مليون يورو في عقد يمتد حتى عام 2027. وهو ما يجعل الدوري الالماني الممتاز يخسر افضل مهاجميه. إعادة هيكلة كبيرة تحصل خلف أسوار الناديَين، من شأنها أن تصبّ في صالح دورتموند الذي يسعى إلى كسر سطوة العملاق البافاري على لقب «البوندسليغا»

بمتلك سيباستيان هالير الخبرة الكافية لمساعدة دورتموند على المنافسة (أ ف ب)

حسين فحص

سيطر بايرن ميونخ على لقب الدوري الألماني في السنوات العشر الأخيرة، حيث ساهمت متانة المنظومة وحُسن الإدارة في حصد كؤوس متتالية في سباقٍ أحادي. لطالما تميّز البايرن بكمال الفريق، غير أن عنصر الحسم تمثّل خلال المواسم السابقة بالمهاجم البولندي روبرت ليفاندوفسكي. سيغيب هذا الأخير عن الاستحقاقات المقبلة وهو ما قد يقلب الموازين.

يمتلك ليفاندوفسكي سجلاً لافتاً، فقد تُوّج بطلاً للدوري الألماني عشر مرات (مرتين مع بوروسيا دورتموند وثماني مرات مع بايرن ميونخ)، كما فاز رفقة الفريق البافاري بالعديد من الألقاب الأخرى، أهمها دوري أبطال أوروبا وكأس العالم للأندية. على الصعيد الشخصي، يُعد ليفا ثاني أفضل هدّاف في تاريخ الدوري الألماني برصيد 312 هدفاً خلف الأسطورة غيرد مولر (365 هدفاً)، وهو أيضاً ثالث أفضل هدّاف في دوري أبطال أوروبا برصيد 86 هدفاً (بالتساوي مع الفرنسي كريم بنزيما)، ما يجعل خسارته صعبة على بايرن ميونخ.

على الجانب الآخر، خسر دورتموند خدمات المهاجم إرلينغ هالاند، لكنّ السياق التاريخي للنادي يثبت أن باستطاعته المضي قدماً وبسرعة. كان هالاند هو الحاسم الرئيسي في دورتموند خلال المواسم القليلة الماضية، غير أن ذلك لن يشكل عقبة أمام استمرار الخزارة الهجومية للفريق.

هالير جاهز

لطالما تميّز «أسود الفيستيفال» أغلب تلك الفرص إلى أهداف. ومن هذا المنطلق، من المرجّح أن يستمر استقرار الخط الأمامي بعد التوقيع مع الدولي الألماني كريم أديمي ومهاجم أياكس سيباستيان هالير. يمتلك هالير المقوّمات الكافية لمساعدة دورتموند على المنافسة، وذلك بفعل خبرته القارية وإمكاناته الكبيرة أمام مرمى الخصوم. تمكّن هالير من تسجيل 34 هدفاً وصناعة 9 أهداف خلال 43 مباراة خاضها مع أياكس أمستردام في جميع البطولات، كما لفت الأنظار إليه في دوري أبطال أوروبا خلال الموسم الماضي أيضاً، بعد أن أحرز 11 هدفاً لفريقه الهولندي.

من المرجّح أن يتفوّق دورتموند في هذه النقطة، حيث إن المنظومة لن تتغير كثيراً مقارنةً ببايرن ميونخ، الذي قد يعتمد أسلوب لعب مغايراً بعد التوقيع مع ساديو مانيه ورحيل ليفاندوفسكي.

هي مرحلة انتقالية جديدة بالنسبة إلى «أسود الفيستيفال» مع المدرب الواعد إدين تيرزيتش. إعادة هيكلة شاملة تعد بالكثير في ظل رحيل، بعيداً عن هالاند، كل من أكسل فيتسل، رومان بوركي، ماروين هيتز، دان أكسل زاغادو وغيرهم، دون إغفال تقاعد المدير الرياضي السابق مايكل زوركِ. في المقابل، قام النادي بتدعيمات مختلفة، برز منها قلبا الدفاع نيكلاس سولي ونيكو شلوتربيك بعد تلقّي شباك دورتموند 52 هدفاً في الموسم الماضي (أقل بهدف واحد من الهابط أرمينيا).

تغييرات كبيرة تقود إلى سؤال أكبر: هل كل هذا كافٍ لسد الفجوة مع بايرن ميونخ في سباق البوندسليغا؟ تعتمد الإجابة على كيفية استجابة بايرن ميونخ لرحيل ليفاندوفسكي ومدى تأقلم الصفقات الجديدة في دورتموند.

> **يمتلك بوروسيا دورتموند الاستقرار لان المنظومة لن تتغير كثيراً مقارنةً ببايرن ميونخ**

باقتناص مهاجمين فعّالين أمام المرمى. باستثناء تشيرو إيموبيلي الذي لم يجد نفسه في ألمانيا. عرف أغلب رؤوس الحربة، على اختلاف قيمتهم الفنية، معدل أهداف غزير. تشهد على ذلك أرقام الغابوني بيير إيمريك اوباميانغ، الإسباني باكو الكاسير، البلجيكي ميتشي باتشواي والنرويجي إرلينغ هالاند... يتميز الفريق بأسلوب اللعب الشامل وتسخير كم هائل من الفرص للمهاجم الرئيسي، الذي لا يجد صعوبة عادة في ترجمة

كاس آسيا

العرب يقتربون من اللقب
احتكار البطولة القارية لم يعد ممكناً

اكتمل عقد المنتخبات المتأهلة إلى نصف نهائي بطولة اسيا لكرة السلة التي تستضيفها إندونيسيا حتى يوم الاحد المقبل. ويبدو تأهل لبنان والاردن على حساب الصين وايران تواليًا يوم الاربعاء، حققت المنتخب الاوسترالي امس الخميس فوزاً صعباً على اليابان بنتيجة (85.99)، وضرب موعداً في المربع الذهبي مع نيوزيلندا التي تفوّقت على كوريا الجنوبية (88.78)

في لبنان عام 2017 (كانت البطولة الأولى بعد الانضمام). 5 سنوات على ذلك التاريخ، وعاد المنتخبان مجدداً الى المربع الذهبي في آسيا، وتبدو أوستراليا مجدداً الأقرب إلى الظفر باللقب، أقلّه في الترجيحات على الورق، ولكن لا بد من القول إن هناك شيئاً تغيّر في القارة خلال السنوات القريبة الأخيرة على مستوى المنتخبات العربية تحديداً.

تطوّر لبناني اردني

في عام 2017 خرج منتخب لبنان من ربع نهائي بطولة آسيا على حساب إيران، ومن الدور نفسه خرجت الأردن على يد نيوزيلندا نفسها، ولكنّ المنتخبين العربيين اليوم في نصف النهائي القاري بعدما هزّم

> **فرض منتخبا لبنان والاردن نفسيهما بقوة على الساحة القارية**

لبنان العملاق الصيني (72 . 69)، فيما تفوّقت الأردن على إيران القوية (91 . 76). نتائج تدلّ على تطور كرة السلة العربية بشكل لافت خلال السنوات الأربع الماضية، وخاصة أن لبنان كان قد هزم نيوزيلندا نفسها في دور المجموعات في بطولة آسيا الحالية بنتيجة (86 . 72).

لا شيء مستحيل في كرة السلة، هذا ما تُظهره النتائج، ومشاركة عملاقَي قارة أوقيانيا في البطولات الآسيوية لكرة السلة حملت إيجابيات أيضاً لمنتخبات القارة التي عملت على رفع مستواها نتيجة الاحتكاك مع لاعبين كبار احترفوا في الدوريات الأوروبية والدوري الأميركي للمحترفين NBA. المنتخبات العربية، وخاصة لبنان، كسرت عقدة الصين وإيران ونيوزيلندا، ومن يفوز على هذه المنتخبات لن يكون بعيداً عن الفوز على أوستراليا. والالفت أن لبنان والأردن أصبحا منذ فترة ليست بالقصيرة من الدول التي تمتلك لاعبين محترفين في الخارج، وبالتالي يجيدون اللعب على مستوى عالٍ قارياً، كما أن المنتخبَين العربيين شاركا في كأس العالم أكثر من مرة (لبنان ثلاث مرات والأردن مرتين)، وهما قريبان من التأهل الى المونديال السلوي المقبل 2023.

إذاً الكرة الآسيوية أصبحت اليوم متكافئة بين منتخبات شرق القارة وغربها، والاستمرار بالقول إن اللقب الآسيوي يُحسم سلفاً قبل كل بطولة للصين أو أوستراليا أو نيوزيلندا لم يعد منطقياً، فلبنان دخل في المعادلة بقوة وهو بات من بين أفضل 4 منتخبات في القارتين (آسيا وأوقيانوسيا)، والأردن أقحمت نفسها في المعادلة هي الأخرى بعدما تجاوزت العملاق الإيراني ووصلت الى المربع الذهبي.

السلة العربية في تطور مستمر، واللقب القاري لن يكون بعيداً عن خزائن العرب، سواء في البطولة الحالية أو البطولات المقبلة. وخاصة لبنان الذي يمتلك مجموعة من اللاعبين المميّزين القادرين على المنافسة لسنوات مقبلة، إذ إن معدل أعمار اللاعبين لا يتجاوز 26 سنة، مع احتمال ضمّ لاعبين صاعدين قريباً الى المنتخب الأول، بعضهم محترف في الخارج.

نصف النهائي يُلعب غداً، والنهائي المقرر يوم الأحد المقبل سيحمل طرفاً عربياً، وهي رسالة واضحة لجميع المنتخبات في القارة أن المستقبل لن يكون سهلاً من أجل الفوز بالألقاب وحسم بطاقات المونديال.

(الأخبار)

يلعب لبنان غدا السبت مع الاردن (FIBA)

الكرة المعولمة

الأندية الأوروبية تعود إلى أميركا... التسويق أوّلاً

(أ ف ب)

على صورة برشلونة وريال مدريد الإسبانيين اللذين يلتقيان فجر يوم الأحد المقبل (الساعة 6:00 صباحاً بتوقيت بيروت) في لاس فيغاس، وضع عمالقة كرة القدم الأوروبيون أقدامهم في الولايات المتحدة الأميركية بعد غياب قسري لموسمين بسبب تداعيات جائحة كورونا والقيود الصحية. ويُتوّج الكلاسيكو الرابع في التاريخ خارج إسبانيا، جولة «سوكر تشامبيونز تور» التي ينظمها عملاق الرياضة والترفيه «بيه أي جي»، مالك فريق لوس أنجليس غالاكسي لكرة القدم. هذا اللقاء الناري بين عملاقَي إسبانيا، يستضيفه ملعب «البيجنت ستاديوم» الذي يتسع لستين ألف متفرج، حيث يخوض فريق رايدرز مبارياته على أرضه منذ عام 2020. ونفدت تذاكر المباراة سريعاً وراوحت أسعارها بين 250 و900 دولار لأفضل المقاعد القريبة من أرض الملعب، حسب موقع بيع التذاكر تيكيتماستر.

وكان الكلاسيكو السابق في الولايات المتحدة الذي أقيم أمام أكثر من ستين ألف متفرج عام 2017 على ملعب هارد روك في ميامي، ضمن بطولة «إنترناشونال تشامبيونز كاب» الجاذبة حتى عام 2019 لأفضل الأندية الأوروبية إلى تنظيم مونديال 2026 مع جارتَيْها كندا والمكسيك.

وعلى أمل تطوير نشاطهما التجاري في الولايات المتحدة وتعزيز شعبيتهما في بلاد تشهد تطوّر كرة القدم مقارنة برياضات أخرى «أميركية»، خاضت نخبة الأندية الأوروبية مباريات قمة في البطولة. وتواجه ريال مدريد مع مانشستر سيتي الإنكليزي أمام 93 ألف متفرّج عام 2017 على ملعب لوس أنجليس كوليزيوم، كما شاركت أندية بايرن ميونخ الألماني، يوفنتوس الإيطالي، باريس سان جيرمان الفرنسي وغيرها...

وبعد فترة جائحة كوفيد، تتم العودة إلى الولايات المتحدة بشكل متفرّق. ومن جهة، فإن «سوكر تشامبيونز تور» التي ينظمها «أي اي جي» تضمّ ريال مدريد، برشلونة، يوفنتوس الإيطالي، أميركا وتشيفاس المكسيكيين. وفي الوقت عينه، تتواجه أربعة أندية إنكليزية (مانشستر سيتي، تشلسي، أرسنال وإيفرتون) وبايرن ميونخ الألماني على الأراضي الأميركية استعداداً لموسم 2022-2023.

وقال توم براون نائب رئيس كرة القدم وتطوير الأنشطة في «أي اي جي» حول هذه الأحداث: «أعتقد أن أناساً كثيرين سعداء لرؤية الأندية التي اعتدنا على الاستمتاع بها في فصل الصيف». وتابع: «لا يزال الأمر جديداً في الولايات المتحدة أن نرى برشلونة وريال مدريد يتواجهان، لذا أعتقد أن الاهتمام لم يضعف، وهذا يسمح للجماهير بفهم هذه الرياضة بشكل أفضل». وأضاف: «لقد مضى وقت طويل، ما يحثّ المتفرجين على العودة إلى الملاعب».

وستسنح الفرصة للجماهير الأميركية أن تكون أول من يرى عملاق الهجوم النروجي إرلينغ هالاند، القادم من بوروسيا دورتموند الألماني، يحمل قميص مانشستر سيتي الذي يلاقي فجر الأحد (الساعة 2:00 بتوقيت بيروت) بايرن ميونيخ، في ملعب لامبو فيلد في ويسكونسن، التابع لفريق غرين باي باكرز أحد أندية دورة كرة القدم الأميركية.

وانضم الهدّاف البولندي روبرت ليفاندوفسكي إلى صفوف برشلونة في الولايات المتحدة، بعدما غادر بايرن ميونيخ مطلع الأسبوع.

وتشكل العودة إلى الولايات المتحدة أنباء جيدة للعملاق الكاتالوني الرازح تحت ديون ثقيلة، حيث سافر رئيسه وأعضاء في مجلس الإدارة لهدف أساسي هو «تعزيز العلامة التجارية لبرشلونة عالمياً».

ويلخّص براون: «هناك الكثير من الطموحات، خصوصاً تطوير علاقات مختلفة مع الشركاء. يتجاوز الأمر مجرّد كسب المال».

حول العالم

انطلاقة «صاروخية» لمانيه ودي ليخت

برز الوافدان الجديدان المهاجم السنغالي ساديو مانيه وقلب الدفاع الهولندي ماتيس دي ليخت بقميص فريقهما بايرن ميونيخ، بطل ألمانيا في المواسم العشرة الماضية، في الفوز العريض الودي على «دي سي يونايتد» بنتيجة (6-2) في العاصمة الأميركية واشنطن، ضمن إطار استعدادات النادي البافاري للموسم الجديد.

هالاند يغيب عن مباراة السيتي الاولى

قاد لاعب الوسط الدولي البلجيكي كيفن دي بروين فريقه مانشستر سيتي، بطل الدوري الإنكليزي لكرة القدم، للفوز على أميركا دي مكسيكو المكسيكي (2-1) في مباراة ودية وافتتح الدولي السنغالي القادم من ليفربول الإنكليزي مقابل قرابة 40 مليون يورو التسجيل من ركلة جزاء بعد 5 دقائق من صافرة البداية، فيما أضاف المدافع دي ليخت المنضم حديثاً من يوفنتوس الإيطالي مقابل 67 مليون يورو الهدف الرابع لفريقه من ركلة ركنية بعد دقيقتين من دخوله إلى أرض الملعب بعد الاستراحة (47).

وتناوب على تسجيل الأهداف النمسوي مارسيل سابيتزر (12) وسيرج غنابري (44) والهولندي يوشوا زيرتزي (51) وتوماس مولر (90+1).

وسجل أهداف «دي سي يونايتد» الذي تعاقد أخيراً مع لاعبه السابق الدولي الإنكليزي واين روني ليكون مدربا للفريق، البديلان النروجي سكاغه سيمونسن ليلاند (54) وثيودور كو ديبيترو (83).

تحضيرية أقيمت في مدينة هيوستن الأميركية، وغاب عنها الوافد الجديد إلى «سيتيزنس» المهاجم النروجي إرلينغ هالاند. وافتتح البلجيكي التسجيل بعد 30 دقيقة من صافرة البداية بتسديدة من خارج منطقة الجزاء عجز الحارس غييرمو أوتشوا عن صدها.

وعادل هنري مارتن للفريق المكسيكي بعدما استفاد من كرة في العمق وقاوم عودة المدافع الهولندي ناثان أكيه (43)، قبل أن يسجل دي بروين الهدف الشخصي الثاني له والفوز لفريقه بتمريرة من الجزائري رياض محرز (45+1).

وقرر الإسباني بيب غواردیولا مدرّب بطل إنكلترا إبقاء هالاند على مقاعد البدلاء في أولى مباريات فريقه خلال الجولة التحضيرية في الولايات المتحدة تمهيداً لانطلاق الموسم الجديد.

ومن المرجح أن يخوض هالاند الذي احتفل ببلوغه 22 عاماً أمس الخميس والمنتقل إلى سيتي مقابل 60 مليون يورو من بوروسيا دورتموند الألماني، مباراته الأولى بقميص فريقه الجديد في اللقاء الثاني التحضيري أمام بايرن ميونيخ الألماني في «غرين باي».

ودفع غواردیولا بالمهاجم الجديد الأرجنتيني خوليان الفاريس أساسياً، قبل أن يستبدل لاعب

ريفربلايت السابق في الدقيقة 70.

وشهد اللقاء شجاراً بين لاعب خط الوسط الدولي جاك غريليش الذي طالب بركلة جزاء عقب تدخل خشن من الحارس أوتشوا، قبل أن يتم استبدال الأخير، فيما نال الإنكليزي حصته من صافرات الاستهجان مع كل لمسة للكرة.

أحوال المهنة

إضراب مفتوح يبدأ اليوم في الوزارة
المسمار الأخير في نعش الإعلام الرسمي؟

نادين كنعان

اعتباراً من اليوم الجمعة، يبدأ العاملون في وزارة الإعلام اللبنانية (تضم «الوكالة الوطنية للإعلام» و«إذاعة لبنان» و«مديرية الدراسات والمنشورات» و«مصلحة الديوان») إضراباً مفتوحاً، بعدما لم يلمسوا خطوات فعلية إيجابية من قبل المعنيين بملفّهم، لناحية تصحيح أوضاعهم المعيشية المأساوية. حالهم حال الغالبية الساحقة من العاملين في القطاع العام المتهالك، كما كلّ مفاصل الدولة اللبنانية.

إلى جانب تدنّي قيمة رواتبهم (لم تعد تساوي أكثر من 5 في المئة من قيمتها، ولن تصرف في نهاية الشهر

> لم تعد الرواتب تساوي أكثر من خمسة في المئة من قيمتها

الحالي بسبب إضراب القطاع العام) في ظلّ الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ترزح تحتها البلاد والارتفاع الجنوني لسعر الدولار مقابل الليرة، وعدم تقاضيهم (شأنهم شأن موظفي القطاع العام) بدل نقل منذ أكثر من أربعة أشهر، يُرخي اهتراء القطاعات المختلفة بظلاله على يوميّاتهم في العمل كما في البيت. هم عاجزون عن الوصول إلى مراكز عملهم بسبب ارتفاع كلفة النقل، ويشتغلون في ظلّ انقطاع التيّار الكهربائي وتردّي خدمة الإنترنت وتحليق أسعارها، ناهيك عن غياب المياه خصوصاً في المراحيض، ما يضطر بعضهم إلى إحضار قوارير ماء من منازلهم!

واقع مزرٍ تؤكده شريحة واسعة من العاملين في الوزارة منذ عقود، خصوصاً في «الوكالة الوطنية للإعلام»، أنهم لم يشهدوا مثيلاً له من قبل، حتى في أحلك الأوقات: الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982 وحرب تموز 2006 مثلاً.

هكذا، فصّل 420 شخصاً، من متعاقدين (الغالبية) وأجراء وموظفي ملاك (15)، «الصمت... لعله يكون أكثر تعبيراً من الصوت وأبلغ من أي رسالة إعلامية»، وفق بيان أصدروه الأسبوع الماضي بعد الجمعية العمومية التي عُقدت بحضور وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال زياد المكاري ومدير عام الوزارة حسّان فلحة (حاولنا التواصل معهما من دون جدوى) وعدد من رؤساء الوحدات والدوائر والأقسام.

يومها، نفّذ العاملون في الوزارة إضراباً تحذيرياً لمدّة يومَيْن، واتفق المجتمعون على تشكيل لجنة برئاسة مدير «الوكالة الوطنية للإعلام» زياد حرفوش، وعضوية مديرة البرامج في «إذاعة لبنان» ريتا نجيم ورئيسة دائرة الأنباء العامة رنا شهاب الدين ورئيس دائرة الأنباء الإذاعية خليل حمدان ورئيس دائرة الشؤون المالية فادي عليان ورئيس الفريق التقني في الإذاعة علي جباوي. جاء ذلك بعدما تمنّى الوزير ذلك على العاملين إفساحاً في المجال أمام «زيارة المعنيين والبحث في الحلول المعقولة والمتاحة».

أما المطالب التي يصفها العاملون بأنّها «حقوق مقدّسة»، فتتلخّص بالآتي: تحويل الراتب على أساس سعر صرف 8000 ليرة أسوة برواتب القضاة، والحصول على ما يكفي من بدلات نقل، وإعادة السير باقتراح قانون إفادة متعاقدي وزارة الإعلام من شرعة التقاعد (أمام الهيئة العامة لمجلس النواب منذ عام 2015 بعدما أقرّته اللجان النيابية المشتركة حينها)، وإفادة الإعلاميين في الوزارة من بطاقات هاتفية مجانية تصدر عن وزارة الاتصالات تسهيلاً (كما كان معمولاً به وفق القانون الخاص بامتيازات المحررين)، وإقرار تعديل مرسوم بدل الانتقال عن كل مهمة تغطية لمندوبي الوكالة الوطنية للإعلام (أرسله وزير الإعلام إلى وزارة المالية) بما يتماشى مع تغير سعر الصرف أو تزويدهم بقسائم محروقات ضرورية لإتمامهم المهمات المطلوبة منهم. هذا بالإضافة إلى إفادة المتعاقدين مع الوزارة من الدرجات الثلاث التي نصّ عليها قانون سلسلة الرتب والرواتب عام 2017 ولم تحرّر حتى اليوم، ونقل اعتماد لصالح الفنيين في إذاعة لبنان تحت بند «ساعات الليل»، ورفع قيمة اعتمادات الإنتاج للبرامج في «إذاعة لبنان»، والعمل على تشريع ملفّ شراء الخدمات لصالح مديريتَي «الوكالة الوطنية» و«الدراسات» عبر مجلس الوزراء.

(بوليغان ـ المكسيك)

الإضراب المفتوح انضمت إليه مجموعة متعاقدي شراء الخدمات في «الوكالة الوطنية للإعلام»، مؤكدين في بيان أنّ «التوقف عن العمل إلى حين التجاوب مع مطالبنا: تعديل الرواتب بشكل يسمح لنا بالاستمرار بالعمل، لا سيّما وأنّ قيمة بعض العقود لا تتخطى مبلغ المليون ليرة شهرياً. إضافة إلى تنظيم عملية تقاضي المستحقات شهرياً، فلا يمكن أن ينتظر الموظف عاماً كاملاً للحصول على أتعابه في ظل الضائقة الاقتصادية والمعيشية القاسية التي يشهدها وطننا. والمساواة بالعاملين في الوكالة، لجهة تخصيص بدلات نقل، وشملنا بالتقديمات والتسهيلات التي ستخصص لهم، خصوصاً بعد المرسوم الرئاسي الذي جرى إقراره أخيراً لجميع موظفي الإدارات العامة بجميع مسمياتهم بالحصول على مساعدة شهرية».

هنا، لا بد من الإشارة إلى أنّ معاناة العاملين في وزارة الإعلام ليست جديدة إطلاقاً، ومن المفيد استرجاع مراحلها المتعدّدة على مرّ العقود الماضية، وصولاً إلى ما نحن عليه اليوم.

بعدما وضعت الحرب الأهلية أوزارها، دخل عدد كبير من الموظفين إلى وزارة الإعلام بعد عام 1990 من خلال نظام التعاقد (كان يُسمّى التعامل وقتها). شملت القائمة بأشخاصٍ أكفاء وآخرين لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة إلى جانب أشخاص باسماء مموّهة!

صُحّح هذا الأمر مع تنظيم أجراه غازي العريضي عندما تسلّم وزارة الإعلام أوّلاً، وهو الذي تولّاها في حكومات متعاقبة. صحيح أنّ العملية أدّت إلى تخفيف الفائض، إلّا أنّه كان لها شق سلبي كونها شملت أشخاصاً أكفاء لمجرّد أنّهم غير مرضي عنهم من قبل المرجعيات السياسية والدينية التي وضعت الأسماء، وفق ما يقول أحد العاملين في الوزارة لـ «الأخبار». ويضيف الرجل الذي أمضى أكثر من نصف عمره في هذه المؤسسة الرسمية، أنّ الغبن الحقيقي بدأ (في ظلّ العريضي أيضاً) مع ترفيع الموظفين المستحقّين من الفئة الرابعة إلى الثالثة، بموافقة «مجلس الخدمة المدنية»، لأنّه لم يتمّ على أساس الكفاءة. وحين أراد الوزير حينذاك استلحاق الموضوع وتصحيح الخطأ المرتكب، سارت الأمور على الدرب السابق نفسه!

هكذا، بقي كثيرون ممن يتمتعون بالجدارة والكفاءة والنزاهة وتنطبق عليهم الشروط المطلوبة ضمن الفئة الرابعة، على الرغم من عطاءاتهم الجمّة لـ «الوكالة الوطنية للإعلام» و«إذاعة لبنان». حين امتنع الوزير العريضي عن ترفيع هؤلاء، تقدّموا بمراجعة إلى «مجلس شورى الدولة» بعلم «مجلس الخدمة المدنية» في عام 1995.

في عام 2008، حين شغل طارق متري منصب وزير الإعلام، أبلغه «مجلس الخدمة المدنية» بوجود المراجعة، فحاول التفاوض مع العاملين لتحقيق مبتغاهم بعيداً عن القضاء. رفع متري الدرجة لكن لم يستطع رفع الأجور، ما أبقى دعوى «ردم الهوّة» مستمرة في «مجلس شورى الدولة» (ظلّت قائمة لـ 13 عاماً).

بعدها، أدى وزير الإعلام السابق ملحم رياشي استعداداً للتعاون وحلّ المسألة. ووصل العمل مع «مجلس شورى الدولة» من قبل لجنة مؤلّفة من العاملين إلى وعد قطعه القاضي ج.ن. إلى مساواة الرواتب لكن من دون إمكانية إعطاء مفعول رجعي، لأنّ «القانون لا يسمح بذلك كونهم متعاقدين». لكن حتى تعديل الرواتب من دون مفعول رجعي لم يتم «بسبب مرور الزمن وعدم تقديم مستندات تدعم موقف العاملين» على الرغم من عدم حصول أي تغيير. علماً بأنّ الهوة بين رواتب الفئتين الرابعة والثالثة بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب الأخيرة وصلت إلى حدود 500 ألف ليرة.

هذا ليس كلّ شيء. فهناك شقّ مرتبط بتثبيت المتعاقدين مع وزارة الإعلام. إذ اشتُرط يومها إجراء امتحانات، ما نسف المسألة من أساسها. ثمّ تشكّلت لجنة جالت على النوّاب من أجل تحقيق الدعم لهذا القانون في الندوة البرلمانية، لكن البند سُحب مراراً من على جدول الأعمال (من بينها مرّة فعلها سعد الحريري).

ومنذ ذلك الحين وصل كثيرون إلى السنّ القانونية وتركوا مهامهم من دون معاشات تقاعدية، بل تعويضات فقدت قيمتها اليوم!

اليوم، أضيفت إلى هذا الواقع تبعات الهستيريا التي تعيشها البلاد.

وبعدما التقى الوزير زياد المكاري ومديرين من الوزارة برئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، أوّل من أمس الأربعاء، بات الإضراب أمراً واقعاً. إذ عرض ميقاتي إعطاء العاملين في الوزارة مساعدة اجتماعية عبارة عن راتب إضافي شهرياً على دفعتين، في موازاة أمور أخرى من بينها مساعدة من خارج الراتب بقيمة 3 ملايين ليرة وتقديمات وزيادة بدل النقل ليصبح 95 ألف ليرة. رفض العاملون الأمر لأنه بطبيعة الحال غير مضمون ومرتبط بإقرار الموازنة في مجلس النوّاب. وأكثر من ذلك: من يضمن تقديم الموازنة بهذه الشروط إلى مجلس النواب؟ ومن يضمن ألّا يُسحب هذا البند من جدول الأعمال كما حصل سابقاً؟ ومن يضمن تصويت النواب لهذه العطاءات للعاملين في وزارة الإعلام في وقت القطاع العام كله في حالة إضراب؟

أمام هذا الواقع، وجد العاملون أنفسهم غير قادرين على الاستمرار بالعمل، فاتجه السواد الأعظم منهم إلى الإضراب، وسط معلومات عن محاولات مدير «إذاعة لبنان»، محمد غريب، إقناع المذيعين بالقيام بمهمّة المحرّرين خلال فترة توقفهم عن العمل (وهذا مخالف لقانون العمل)»، وهو ما تؤكّد أوساطهم أنّه مرفوض لغاية كتابة هذه السطور.

الأنباء الواردة من العاملين في الوزارة تشدّد أيضاً على ألّا إمكانية لتسيير العمل، وأنّ الإضراب يشمل «الوكالة الوطنية للإعلام» والدائرة الإذاعية التابعة لها التي تمدّ «إذاعة لبنان» بالأخبار. وهم صرّحون أنّه إذا كانت هناك نيّة لإستمرار «الوكالة الوطنية للإعلام» و«إذاعة لبنان» اللتين تشكّلان جزءاً أساسياً في دورة عمل المؤسسات الإعلامية المحلية، يتعيّن فعل شيء. وإلّا فسيكون إقفالهما متعمّداً!

قضية

9

«الفلسطينية» تغضب الصهاينة

نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست» العبرية الناطقة باللغة الإنكليزية، مقالاً (2022/7/18) كتبه مايكل ستار يتناول قناة «الفلسطينية» الإخبارية التي ستبصر النور قريباً. ربط الصحافي الصهيوني بين القناة وبين «المسار الثوري البديل» و«حركة صامدون»، متوقفاً عند صلتها غير المباشرة بـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». ستار الذي يعرّف عن نفسه بأنه «مقاتل سابق» في جيش الاحتلال الصهيوني وخبير في الشؤون الأمنية، ويحمل شهادةً في «محاربة الإرهاب»، استخدم مقالة «الأخبار» التي تحدّثت عن إطلاق القناة المقاومة وظروف عملها وحركتها («الأخبار 7/7/ 2022)، موضحاً وجهة نظر كيان الاحتلال إزاء هذه الفضائية ومدى انزعاجه منها وبالتفاصيل المنسوخة عن مقالة «الأخبار». وللمفارقة أيضاً، استخدم المقال الصورة التي نشرتها «الأخبار» مع مقالها التي تظهر الشهيد غسان كنفاني مرسوماً على طريقة الغرافيتي على جدران أحد المخيمات في الضفة الغربية. والملاحَظ أنّ ستار حاول دائماً التركيز على الشهيد غسان كنفاني الذي وصفه بـ «الإرهابي»، ذلك أن القناة سوف تطلق في ذكرى اغتياله الخمسين، كما ركز على علاقة «الفلسطينية» بـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». وهو أمرٌ ليس واضحاً حقيقةً حتى اللحظة. فلا القناة ولا مؤسسوها اعتبروا أن القناة تعبّر «صراحةً» عن مواقف الجبهة ولا هي مؤسسة من مؤسساتها. فالكلام الذي نشر في مقالة «الأخبار» واضحٌ أشار إلى أنّ: «شبكة «الفلسطينية» بقدر ما ستكون صوتاً لحركات المقاومة في المنطقة وتنقل وتشرح للرأي العام موقف «حزب الله» و«الجهاد» و«الجبهة الشعبية» و«حماس» وحركات شعبية عربية تقاوم التطبيع وترفض الهزيمة أو التسويات مع الكيان الصهيوني من خلال حضور هذا الصوت عبر ممثليه، بقدر ما ستشارك أيضاً في بناء حركة المقاطعة وعزل الكيان الصهيوني وعدم فصل دورها الإعلامي عن دورها السياسي وارتباطها بحركة النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني».

(الأخبار)

ذكرى

حليم دمّوس
الشاعر الإنساني الثائر

«لا تُغضبوا الشعب فالاحقادُ كامنةٌ حتّى الجمادات فيها يكمنُ الغضبُ»

ماجد مهدي *

في 27 أيلول (سبتمبر) 1957، رحلَ «بُلبلُ المنابر»، الشاعر حليم دمُّوس، عن عُمرٍ ناهز السبعين عاماً! ما إن طلعَت شمسُ ذلك اليوم حتّى غابَتْ شمسُ الشاعر، وصمتَتْ قيثارتُه، وناحَ قلمُه، وانتحَبَتْ قراطيسُه، وانكفأ صوتُه الذي ملأ دُنيا العَرب بأناشيده الخالدة، ولبسَتِ المنابرُ أثوابَ الحِداد حُزناً على فراقِه، وقطنَت اللوعةُ في قلوبِ مُحبّيه... وحدَها عروسُ شِعره ومُلهمةُ قصيده كانت سعيدةً بارتحاله؛ فقد كان الحليم فتى أحلامِها المُرجّى العائد إلى أفيائِها العُلويّة بعد غيابه الطويل عنها!

انقسمَتْ حياةُ حليم دمُّوس، ومعها أدبُه وشِعرُه، إلى مرحلتَيْن، بفِعل تعرُّفه إلى الدكتور داهش، واعتناقِه مبادئه الروحيَّة الداعية إلى الإيمان الصحيح بالله وأنبيائه، والتآخي الإنسانيّ والسلام العالميّ، ونبذ الحروب وكلّ أشكال التعصُّب. شكّل 14 أيار (مايو) 1942 التاريخ الفاصل بين تلك المرحلتَيْن. في ذلك اليوم، قام الشاعر بزيارة داهش، للمرّة الأولى، فأتيحت له مشاهدة «بعض الخوارق التي كانت تحدث على يديه بهدف إثبات حقيقة وجود الله ووجود الروح وخلودها والعالَم الثاني، وحقيقة وحدة الأديان السماويّة ووحدة الأسرة البشريّة». أمرٌ أحدثَ تبدُّلاً جذريّاً في حياة الشاعر أشارَ إليه بالقول: «كنتُ مادّيّاً محضاً فأصبحتُ روحانيّاً محضاً». ولقد كان طبيعياً أن ينعكس ذلك التبدُّل على نتاجه الأدبي والشعري. فقد ارتقَتْ موضوعاته وأهدافه واغتنَت بالقِيَم الروحيّة الرفيعة، وشفّت معانيه وأشرقَتْ بأنوار الله السرمديّة، حتى باتَ لزاماً على الدارسين لحياته وأدبه وشِعره أن يُميّزوا فيها بين مرحلتَيْن: المرحلة السابقة للداهشيّة، والمرحلة التي أعقبَتها.

هذا التبدُّل المفاجئ أثار انتباه الأدباء والشعراء من أصدقاء حليم دمُّوس، وقد أشار بعضُهم إليه في كتاباتهم. من هؤلاء، الكاتب الفلسطينيّ الكبير، عجاج نوَيْهض، الذي عبّر عن ذلك في مقالةٍ له بعنوان «حليم دمُّوس»، نشرَتها مجلّة «الأديب» اللبنانيّة في الأول من آذار (مارس) 1978، قائلاً: «في سنة 1943، وأنا أتولّى القسم العربي من «دار الإذاعة الفلسطينيّة» في القدس، جاءَ حليم فلسطين زائراً، فدعوتُه لإلقاء مختاراتٍ من شعره من المذياع العربيّ، ففعل مسروراً، وتكلّمنا ملِيّاً، ودخلَت الداهشيّة في العُباب... وأذكر جيّداً أنّي لمّا كنتُ أجتمعُ به في القدس، عام 1944، كان روحيّاً مَحْضاً، ومُمارساتُه الروحيّة كانت بواسطة الشِّعر... فعلِمنا أن لُمَيْز في إنتاج حليم، شعراً ونثراً، بين جميع إنتاجه حتّى عام 1942، الخالي من الروحانيّة الداهشيّة، وإنتاجه بعد عام 1942 إلى آخر حياته، وهي مدّة 16 سنة. وفي أخريات حياته، استغرقَته الروحانيّة الداهشيّة المحض واستولَت على تيّارات تفكيره...».

رغم الرقيّ الروحي الذي طبعَ أدبه وشِعره في المرحلة الثانية، فإنّ روح حليم الطيّبة ومحبّتَه ووطنيّته لم تغبْ قطّ عنهما في المرحلة الأولى؛ فقد فاضت قيثارته في أثنائها بالشِّعر القوميّ والوطنيّ الجميل، وبقصائد عدّة خصَّ بها اللغة العربيّة. وقد أشار البنداري طايل، الأستاذ في جامعة الأزهر، وصاحب كتاب «حليم دمُّوس شاعراً»، إلى «أنّ حليم شاعرٌ يَعرفُ قَدْرَ قومه العرب، ويُمجّدُ لغتهم العربيّة، ويرى بأنّها الرابطة الأساسيّة التي تستطيعُ أن توحّد الصفوف وتَجمعَ شملَ الأُمّة من جديد». وفي مقالةٍ له بعنوان «لُغةُ الضاد في شِعر حليم دمُّوس»، ذكر الكاتبُ العراقيّ الكبير محسن جمال الدين، أنّه «قلّ أن تَحلو روائعُ الخلود ويُلقيها منَ الإشادة بفضل اللغة العربيّة ومكانتها بين اللغات الأخرى، لأنّها الروحُ الخالدة في كيان الأُمّة، والسلاحُ الماضي في وجه أعدائها ومُفسِدي ذوقِها الفنّي. وهي الرمزُ الثابتُ لاستقلال الوطن العربيّ وكرامته». كما أشار في مقالته إلى أنّ القصائد التي تناولَ فيها الشاعر لُغة الضاد بلغت 48 قصيدةً ومقطوعة.

أمّا في المرحلة الثانية من حياة الشاعر، فقد تفتّحت بصيرتُه على آفاقٍ شاسعة من المعرفة الروحيّة تجلّت له من خلالها عظمةُ الله والأكوان التي أبدعها، وعظمةُ أنبيائه ووحدةُ رسالاتهم وأهدافهم، وحقيقةُ العدالة الإلهية، وأسرارُ الحياة والموت والتقمُّص». فاضَت شاعريّتُه، وتدفّقَت شلّالاً من نُور، غنيّةً بالمعاني الروحيّة السامية. وقد باتَ ينظمُ الشِّعرَ بسرعةٍ تُماثلُ سرعتَه في كتابة النَّثر، من غير أن يَنتقصَ ذلك من جَمال قصائدِه ورِفعة الخيال والعاطفة فيها. وقد أعرضَ عن المال، وزُهدَ بالأمجاد، وأصبحَ الله غايةَ غاياته في الحياة، وإليه باتَ يَرفعُ أجملَ أناشيده، مُسبّحاً بعظائمه، ومُعبّراً عن حنينه الدائم للعبيْ في ظلاله. كما هي الحال في قصيدته «يا إلهي»: «أنتَ في كلّ مكانٍ يا إلهي/ بكَ شُغلي لا بشيطانٍ ولاهي/ أشقى أنا في هذي الدُّنى/ أم سَعيدٌ بأغانيهِ يُباهي/ أنا لا هذا ولا ذاكَ أنا/ نَسمةٌ من عالَم لا مُتناهي/ أو لو يَدري الورى كم كَفَروا!/ أو لو عادوا إلى (الإيْمان) آه!/ أو لو يَدرونَ كم تَحرُسُهُم/ مُقلةُ الباري بعَطفٍ وانتباه!/ يا إلهي، أنتَ لي كلّ المُنى/ أنتَ كنزي أنتَ عزّي أنتَ جاهي/ أنتَ نُوري يا إلهي فاسمَعْ/ كلماتي وتقبّلْها فما هيَ/ أنا سيّالُ أناجي وطَناً/ ثانياً فيه أرى وجهَ إلهي!». كان الحليم يصعّدُ ابتهالاته الخشوعيّة بين يدي الله، وكان ينظم القصائد في تمجيد الأنبياء والرسل، مُذكّراً فيها بحقيقة وحدة الأديان السماويّة، مثيل ما قاله في قصيدته قصيدةٌ له بعنوان «شاعرٌ متمرّد»، يُخاطبُ الحليمُ ابنته من قلب «سجن الرمل» في بيروت، قائلاً: «قرأوا وقالوا: «شاعرٌ متمرّدٌ»/ صَدقوا، فشِعري غَضبةٌ تتجدّدُ/ وإذا تمرّدَ شاعرٌ فبراعةٌ/ يومَ الجهادِ على الرقابِ مُهنّدُ/ حطّمتُ أقلامَ السلامِ لأنّني/ جرّدتُ سَيفاً في الجوانحِ يُغمَدُ/ أيّهانُ نابغةٌ ويُسجنُ شاعرٌ/ وأخو الجَهالةِ في البلادِ يُمجّدُ/ ضاقت بوجهي الأرضُ وهي رحيبةٌ/ لمّا رأيتُ المُصلحين تشرّدوا/ وأبَولِ في سِجنٍ الرمالِ مُقيّداً/ لكنّ فكرَ الحُرّ ليس يُقيّدُ/ قولي لِمَن طرحوا البريءَ مُكبّلاً/ يومَ الجُناة بكلّ سِجنٍ أسودُ/ إنّ يسألوا، يا سَلْوتي، عن والدٍ/ قولي لهم: هو شاعرٌ مُتمرّدُ». ولكم صبَّ الشاعرُ جام غضبته على رئيس الجمهوريّة بشاره الخوري وأسرته وأعوانه، محذّراً إيّاهم من حتميّة ثورة الشعب عليهم، وهو ما قد تمّ بالفعل. ففي 18 أيلول 1952، ثار الشعبُ اللبنانيُّ عليهم، وأنهى عهدهم، وأفنى أحدوثتهم. هكذا كان يرى الحليم نهاية الظّالم المستبدّين، سارقي الشعوب: «اللهُ أكبرُ كيف الأمرُ ينقلبُ/ ودولةُ الظّلم في الظّلماء تحتجبُ/ إرادةُ الشعب حُكمُ لا مردّ لهُ/ فأنصفوهُ ففي إنصافِهِ الأرَبُ/ لا تُغضبُوا الشعبَ فالأحقادُ كامنةٌ/ حتّى الجماداتُ فيها يكمنُ الغضبُ/ لا تُلهبوا الشعبَ إنّ النار عاصفةٌ/ والعُودُ ينفدُ ناراً ثمّ يلتهبُ».

حليم دمُّوس اسمٌ حلّ في قلبي، وصوتٌ لا تغيبُ أصداؤه عن مسمعي، وصورةٌ محبّبة سأكتبُ خيالي سبعةً وخمسين عاماً من رحلةِ العمر. ويقيني أنّ عطر ذكراه لن يفارقَني ما دمتُ في الحياة، ولسوف يبقى رفيقي في الطريق إلى الأبديّة!

* كاتب لبنانيّ مقيم في كندا

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 22 تموز 2022 العدد 4684

على بالي

أسعد أبو خليك

المطران موسى الحاج قرّر زيارة «الرعيّة» المارونية في فلسطين المحتلّة ولقد ضُبط معه نصف مليون دولار في سيّارته. قامت الدنيا ولم تقعد على مواقع التواصل والفضائيّات. كما هو معلوم، استثنت الدولة اللبنانيّة الفتية البطريركيّة المارونيّة من قانون مقاطعة إسرائيل وتوابعه. يستطيع مندوبون عن البطريرك التجوّل بسيّاراتهم عبر الحدود مع فلسطين المحتلّة وزيارة أي مكان يريدون داخل الكيان الاحتلالي. ومن المعروف أنّ يوم اندلاع الحرب في 13 نيسان 1975، كان شربل القسّيس، رئيس الرهبانيّات المارونيّة في لبنان، في زيارة «رعويّة» إلى فلسطين المحتلّة وقال يومها إنّه يريد تسهيل زيارة موارنة «إسرائيل» (هو قال إسرائيل ولم يقل فلسطين، والخبر في «النهار» في 14 نيسان 1975). لكن ما هذا الاهتمام بالجالية المارونية في فلسطين المحتلة وكيف توفّق البطريركية المارونيّة بحرصها المزعوم على موارنة فلسطين ومواقفها المائعة والمانعة تاريخيّاً نحو كل مسيحيّي فلسطين؟ ماذا قالت البطريركيّة عن تهديم القرى والبلدات المسيحيّة في فلسطين؟ طبعاً، لا يمكن الحديث عن موقف البطريركية المارونية من فلسطين والصهيونيّة ونسيان شائنة المعاهدة السريّة عام 1946 بين البطريركية المارونيّة والحركة الصهيونيّة. أي أنّ العلاقة المؤسّسيّة بين البطريركية المارونيّة وإسرائيل سبقت تأسيس الكيان (شذّ البطريرك خريش عن مهادنة أو معانقة الصهيونيّة من قبل بطاركة لبنان وكان هو في فلسطين عند احتلالها وشهد مجازر إسرائيل ـ كانت «الجبهة اللبنانيّة» تأخذ على البطريرك خريش مواقفه المعادية لإسرائيل). والرهبانيات المارونية التي كانت ترعى العلاقة مع حكومة الاحتلال تولّت أيضاً تخزين السلاح الإسرائيلي في الأديار في لبنان، ولهذا فإنّ تفتيش سيّارات البطريركية ذهاباً وإياباً من فلسطين تكون ضرورة وطنيّة وأمنيّة. المطران موسى الحاج خرق القانون والأخلاق، وجروح أبناء الجنوب لم تندمل من جرائم جيش لحد (وجيش لحد، نعلم، ضمّ شيعة وسنّة ودروزاً ومسيحيّين والخيانة خارقة للطوائف والمذاهب). سيُطلق سراح المطران وحزب الله يتحمّل مسؤوليّة موقفه عام 2000 عندما خضع لابتزاز البطريركية التي حمت، طائفياً، مجرمي جيش لحد في لبنان. وسلطات الدين غالباً تحمي العملاء في لبنان.

صورة وخبر

أمس الخميس، عاد مهرجان «كوميك ـ كون» إلى سان دييغو، حيث تُقدَّم أعمال جديدة من عالم «صراع العروش» و«سيّد الخواتم» أمام آلاف المعجبين الذين سيرتدون أزياء من وحي أبطالهم المفضّلين، في أشهر تجمّع لمحبّي أعمال الثقافة الشعبية على صعيد العالم. ومن بين الإنتاجات التي سيتابع الحاضرون مقتطفات منها، نذكر فيلم Dungeons & Dragons: Honor Among Thieves لشركة «باراماونت بيكتشرز» ومسلسل The Lord of the Rings: The Rings of Power المرتقب عرضُه عبر «أمازون برايم فيديو» ومسلسل House of the Dragon الذي تعرضه شبكة HBO. ويتوقّع القائمون على «كوميك ـ كون» أن تكون النسخة الحالية مشابهة لملتقى 2019 مع أنّ المدعوين الذين سيحضرون متنكّرين بأزياء الهوبيت أو التنانين أو الأميرات سيُطلب منهم وضع كمامات. علماً أنّ الحدث يستمرّ إلى 24 تموز (يوليو) الحالي. (روبين بيك ـ أ ف ب)

المفكرة

«زقاق»: رقص وفقش

■ بمناسبة إعادة افتتاحه تدريجياً، يقيم «استديو زقاق» (الكرنتينا)، يوم الجمعة المقبل حفلة راقصة بعنوان Put On Your Red Shoes، على أنغام موسيقى بوب وإلكترو ـ شعبية بالإضافة إلى مقطوعات عربية وشرقية. خلال السهرة، سترقص «هند اللهلوبة» على أنغام إيقاعات فرنسية وشرقية، مقدّمةً عرضاً مميزاً للجمهور. كما يشارك في الموعد المرتقب الممثل الكوميدي والدي جاي لاري ب. س.

حفلة Put On Your Red Shoes: الجمعة 29 تموز (يوليو) الحالي ـ س: 21:30 ـ «استديو زقاق» (الكرنتينا ـ بيروت). للاستعلام: 01/570676

معركة زجل في حمّانا

■ ينظم «بيت الفنان ـ حمّانا»، غداً السبت «معركة زجل» في ساحة الميدان في البلدة بعنوان «أمسية زجل ـ جوقة العمر»، وذلك احتفاءً بهذا التراث الغنائي المرتجل. ومن المتوقّع أن تشهد السهرة مبارزات حادة بين الشعراء المشاركين. تتألّف الفرقة الزجلية من الشعراء: شربل كاملة (الصورة)، فيصل الصايغ، ميلاد ضو وشربل أبو أنطون. بالإضافة إلى عازف الأورغ إميل كفوري وعازف الإيقاع مروان الحلّاق. أما الكورال فيضمّ بسّام شديد ومهيب الخوري.

أمسية زجل في حمانا: غداً السبت ـ س: 21:00 ـ ساحة الميدان (حمّانا). الدعوة عامّة ومجانية.

حامد المالكي في بيت القصيد

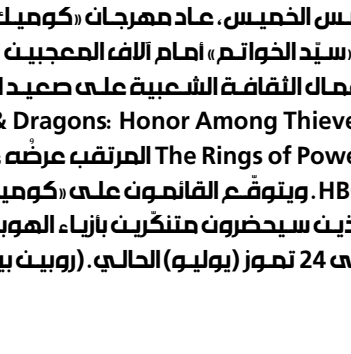

■ غداً السبت، يحلّ الكاتب والسيناريست العراقي حامد المالكي (الصورة) ضيفاً على الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي في برنامجه «بيت القصيد» على «الميادين». يتحدّث المالكي عن مسيرته الإبداعية التي بدأها محرّراً صحافياً ومصوّراً فوتوغرافياً ثم مؤسِّساً لمنابر إعلامية عدّة، قبل التفرّغ لكتابة المسلسلات والأفلام التلفزيونية. يتناول الحوار أبرز أعمال المالكي، منها: «عائلة في زمن العولمة»، «سارة خاتون»، «الجواهري»، «فوبيا بغداد»، «السيدة»، «الرصافي»، «الملك فيصل الأوّل»، «الحب والسلام، قصّة حي بغدادي»، «الفندق» وغيرها. وسيعرّج اللقاء على أعمال الضيف السينمائية والمسرحية، بالإضافة إلى أثر الحروب والأزمات على النص الإبداعي العراقي، ولماذا تُعتبر الكتابة في العراق اليوم بمثابة عبور حقل ألغام. وسيسأل وهبي المالكي عن أسباب عدم انتشار الدراما العراقية. تتخلّل الحلقة شهادة من الممثلة العراقية آلاء حسين.

«بيت القصيد»: غداً السبت ـ الساعة التاسعة مساءً على «الميادين».

«الزهراء تحتفل» بـ«عيد الغدير»

■ في مناسبة «عيد الغدير» التي يُحتفل به سنوياً في 18 من ذي الحجّة، تقيم «مستشفى الزهراء»، اليوم الجمعة مولداً يحييه المنشد حسن علامة (الصورة) في «قاعة الرئيس نبيه بري» في حرمها الكائن في منطقة الجناح.

مولد في مناسبة «عيد الغدير»: اليوم الجمعة ـ س: 13:30 ـ «قاعة الرئيس نبيه بري» في «مستشفى الزهراء» (الجناح ـ بيروت).

بيروت تسهر على أنغام الروك

■ Festivities in Black هو عنوان الحفلة التي يحتضنها «ستايشن بيروت» (جسر الواطي)، غداً السبت. تشارك في السهرة المرتقبة أربع فرق موسيقية، هي: SandarameT التي أُسِّست أواخر عام 2020 وتعمل على ثيمة «الرعب المسرحي» من خلال عزف موسيقى الميتال وأنغام أرمنية جامعةً أصواتاً رجالية ونسائية، وNocturna التي وُلدت في عام 2006 وتُعتبر من أقدم فرق الميتال اللبنانية النشطة على الساحة، فضلاً عن Prominentia التي ستُقدّم مادة موسيقية جديدة من تأليف أعضائها، وFall from Eden (الصورة) التي أبصرت النور عام 2012 وأصبحت من أبرز فرق الروك في لبنان وأصدرت منذ فترة وجيزة ألبومها الأوّل.

حفلة Festivities in Black: غداً السبت ـ س: 21:00 ـ «ستايشن بيروت» (جسر الواطي). للاستعلام: 71/684218

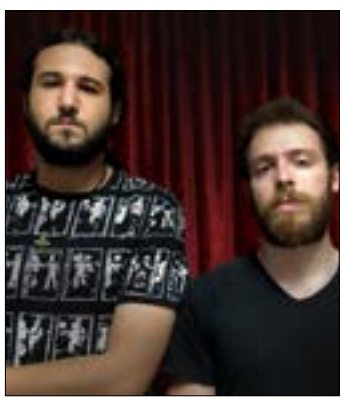

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com